



# الثورة الليبية جزورها وعافرها

إعداد محقق / عباس العماري

إشراف السفير محمد النابحي



وزارة الخارجية  
معهد الدراسات الدبلوماسية

---

الثورة الليبية  
جنودها وحاضرها

---

إعداد :  
الملحق / الدبلوماسي  
عيسى رشدي العزري

إشراف :  
السيد الحفير / محمد التاجي  
مدير  
معهد الدراسات الدبلوماسية



## فهرس

رقم الصفحة	الموضوع
•	مقدمة
	<b>الفصل الأول : « الجغرافية والموارد الاقتصادية »</b>
٩	المبحث الأول : الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية ( غير البترولية )
١٩	المبحث الثاني : البترول وآراء الاقتصادية والاجتماعية .
٢٥	المبحث الثالث : الآثار السياسية لواقع الجيوبوليتكى .
٣٣	المبحث الرابع : الآثار السياسية لواقع الاقتصادى .
	<b>الفصل الثانى : « التاريخ السياسى لليبيا »</b>
٣٩	المبحث الأول : من العهد الفينيقي حتى الفتح الاسلامى .
٤٣	المبحث الثانى : ليبيا العربية الاسلامية .
٤٧	المبحث الثالث : الحركة السنوسية فى ليبيا .
٥٣	المبحث الرابع : الاحتلال الايطالى .
٧١	المبحث الخامس : ليبيا بعد الحرب الثنائية .

رقم الصفحة	الموضوع
٩٥	المبحث السادس : الأبعاد السياسية للتاريخ الليبي
	<u>الفصل الثالث :</u>
٩٩	مقدمات لثورة
١٠١	المبحث الأول : السياسة الخارجية
١٣٩	المبحث الثاني : السياسة الداخلية :
١٤٩	المبحث الثالث : الحياة الاقتصادية وآثارها الاجتماعية .
١٥٧	المبحث الرابع : الاحتكارات البترولية .
١٦٣	المبحث الخامس : الفكر السياسي والحركات الشعبية .
١٦٩	المبحث السادس : اقسام الليب السنوسى
١٧٣	<u>الفصل الرابع :</u> الثورة الليبية « مقدمة »
١٧٥	المبحث الأول : صراع القوى في ليبيا
١٨٥	المبحث الثاني : الجيش الليبي
١٩١	المبحث الثالث : الثورة
٢٠٥	المبحث الرابع : خصائص الثورة
٢١٣	المبحث الخامس : منجزات الثورة الداخلية
٢٢٣	المبحث السادس : نظام الحكم في ليبيا الثورة.
٢٢٧	المبحث السابع : سياسة الثورة الخارجية .
٢٧٩	المبحث الثامن : الآثار السياسية لثورة داخليا وخارجيا :

## مقدمة

فى أول سبتمبر عام ١٩٦٩ قام الجيش الليبى بوضع نهاية للنظام الملكى القائم فى البلاد بثورة الفاتح من سبتمبر ، وقد ظلت هذه الثورة منذ قيامها موضع اهتمام وتوقعات كل من بينهم الأمر فى منطقة الشرق الأوسط لما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة تقييم الموقف على ضوء الأحداث الجديدة فى المنطقة ، سواء أكان ذلك على المستوى العالمى أم على مستوى المنطقة العربية

ولما كانت الثورة الليبية قد أعلنت عن نجاحها السياسى غداة قيامها كثورة عربية تقدمية فى وقت التهب فيه مناخ المنطقة العربية السياسى باحتدام الصراع العربى الاسرائيلى فانها بهذا تعد دفعة قوية للمد الاشتراكى التقدمى الذى تأثر تأثراً ملحوساً عقب نكسة الخامس من يونيو ١٩٦٧ الأمر الذى يجعل من مهمة التمرض لجدور هذه الثورة بالدراسة عملاً يستمد قيمته من الدلالات العميقة التى تقدمها لنا هذه الثورة كحدث لبى ، وقومى ، وعالمى

وإذا كانت الظواهر السياسية لا يتسنى رؤيتها وتحديد أبعادها الحقيقية بشئ من الموضوعية إلا بعد التعرف على العوامل التى أدت الى نشأتها من مؤثرات جغرافية واقتصادية وتاريخية واجتماعية وعقائدية حيث أنها ، أى الظاهرة السياسية ، تعد محصلة لهذه العوامل جميعها ، ولما يقدمه لنا هذا التأسيس للأحداث من مبررات لتفسيرها ومن مؤثرات لاحتالات المستقبل بالنسبة لها فان ظاهرة الثورات يطبق عليها هذا القول أكثر من أى ظاهرة سياسية أخرى بحكم أنها لا تنشأ من فراغ ولا تخلق طفرة واحدة .

وعلى هذا الأساس فإن خطة الدراسة لهذا البحث لن تتخذ من أول سبتمبر ١٩٦٩ منطلقاً زمنياً لها ، كما لن تبدأ مع إعلان استقلال ليبيا في ديسمبر ١٩٥١ وإنما ستمتد في نطاقها الزمني الى ما قبل ذلك لمعرفة الدور الجيوى الذى لعبه موقع ليبيا الاستراتيجية الهام عبر تاريخها الطويل في جعلها منطقة جذب لسلل الحركات الاستعمارية التى إستهدفتها .

وأيضاً لمعرفة الدور الذى لعبته ظروفها الاقتصادية الخاصة ، -سواء أكان ذلك قبل ظهور البترول أم بعد ظهوره فيها ، في تحديد شكل علاقاتها الدولية ببعض دول العالم وهذا هو موضوع الفصل الأول من البحث .

أما بالنسبة لفصل الثانى فقد قصد منه أن يبرز لدور الذى لعبته لظروف التاريخية في إضفاء الطابع الاسلامى العربى على ليبيا ، ورد فلسفة الثورة السياسية ، ولتى أعلن عنها قادتها أكثر من مرة بأنها اشتراكية إسلامية ، الى اصولها التاريخية ثم دور المشاركة العربية في قضية الاستقلال الليبي سواء أثناء النضال المسكرى الذى خاضه الشعب الليبي ضد الغزو الايطالى أو أثناء النضال السياسى في المحافل الدولية عقب الحرب لثانية لتحقيق استقلال ليبيا وحدثها الأمر الذى أدى الى تعميق إحساس الشعب الليبي باتنائه الى المنطقة العربية ، والذى أدى أيضا الى صقل تجربته المضالبة ضد الاستعمار .

ولقد كانت القيود التى فرضت على استقلال الشعب الليبي ، بوجود قواعد أجنبية في بلاده وبحرماته من المشاركة في القضايا العربية بعد أن ضحى بحوالى ربع عدد أفرادها في مقاومته للاستعمار الايطالى وبعد أن شعر باتنائه الى الأمة العربية مصيرياً ، أسر لا يتفق مع تاريخه

وكان الحكم البوليسى الذى فرضه النظام الملكى السابق مطهر يتعارض مع المفاهيم الجديدة لمنى السلطة وهدفها ، كما أن التخلف الاقتصادى الذى طاته البسلاد لم يكن يتفق مع ثروة ليبيا



البتولية الماثلة والأمر كذلك بالنسبة للظروف الاجتماعية والتناقض الطبقي التي طاشت تحت وطأتها السواد الأعظم من الشعب . لذا سنمرض لهذه المتناقضات ومدى صلاحيتها لأن تكون مقدمات لثورة في الفصل الثالث .

أما الفصل الرابع فقد حاولت فيه أن أقوم بعمل دراسة لثورة القبيبة أو للجوانب الظاهرة من هذه الثورة مستندا في ذلك الى المادة العلمية التي تقدمها الفصول الثلاثة السابقة والى التصریحات والمواقف المختلفة التي إنخذها قادة الثورة إزاء بعض القضايا عموما وبذلك استخلاص بعض النتائج أو تقديم بعض التفسيرات على ضوء المادة المتوافرة لدينا .

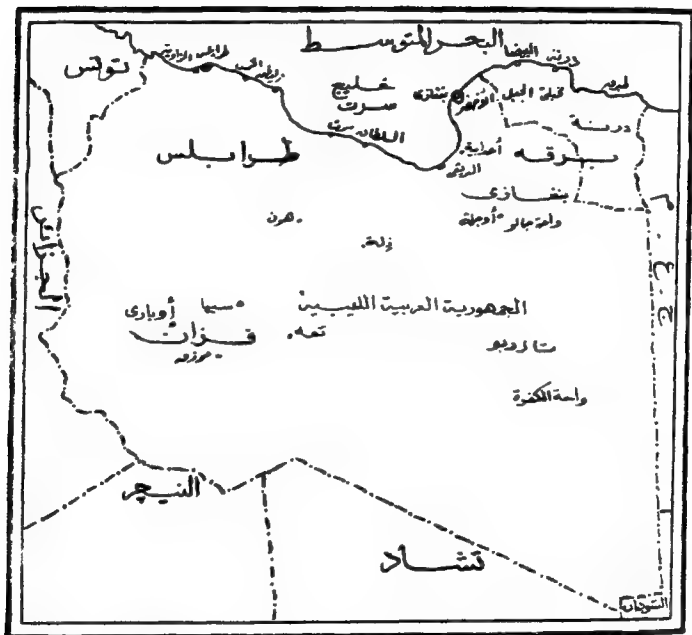
واعتقد أن هذه الدراسة لو استطاعت أن ترتب نتائج منطقية على ما لدينا من مقدمات في ظل الظروف السياسية الراهنة فها تكون بذلك ذلك قد أدت الغرض منها ، وليس بالضرورة أن يسفر تطور الأحداث عن اتفاق بين النتائج التي انتهينا إليها وواقع الغد ، اذ لا شك فيه أن لسياسة جواها العامضة كما أن لها جواها الواضحة

وإذا كانت دراسة أي حدث تاريخي هام مثل الثورات والحروب وما شاكل ذلك تتطلب مرور فترة زمنية طويلة تخضع خلالها لتجارب مختلفة في ظل ظروف مختلفة تكشف عن الكثير من جوانبه ، ولما كانت الثورة القبيبة لا تزال في عاصمها الأول ، فانتالنا نابعاً في هذا البحث الى إصدار الأحكام الموضوعية على سياسة الثورة القبيبة واتجاهاتها وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بها وعلى هذا ان تخضع هذه الدراسة للنمط التقليدي في دراسة أسباب الثورات وتأثيراتها والحكم لها أو ضدها وإنما سنمرض لمواقفها من التحديات التي واجهتها أو التي قد تترض طريقها في الوقت الحاضر أو المستقبل في الداخل وعلاقتها ببعض الدول ذات التأثير السياسي في المنطقة مثل الولايات المتحدة وفرنسا وموقفها من الصراع العربي الاسرائيلي ثم موقفها إزاء أشكال الحكم والمذاهب السياسية المختلفة .

ونختتم هذا البحث بكلمة موجزة عما أثير في هذه الأيام من احتمال قيام وحدة دستورية بين الدول الثلاث الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديمقراطية

ونريد أن نشير الى أننا لم نتعرض في فصول هذا البحث الا للجوانب التي نتخدم الغرض منه حيث أن الحديث عن ليبيا جغرافيا واقتصاديا وتاريخيا وسياسيا واجتماعيا وعقائديا يحتاج الى بحوث كثيرة متعددة ومتخصصة يتناول كل منها أحد زوايا الموضوع بدراسة أكثر عمقا وتأصيلا مما فعلنا .

( والله الموفق )





## الفصل الأول

الجغرافية والموارد الاقتصادية

### المبحث الأول

الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية ( غير البترول )

ليبيا هي تلك البلاد التي تطل على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط وتساخه على امتداد ١٢٠٠ ميلا ( حوالى ٢٠٠٠ كيلو متراً ) بين بحر الزمّة على حدود مصر الغربية ورأس أغادير نقطة التقاء الحدود بينهما وبين تونس وتمتد في الصحراء جنوباً حتى تتأخم حدود السودان وبحيرة تشاد وتبلغ مساحة ليبيا الكلية ١٧٥٩٠٤٠ كم<sup>٢</sup> (١) وعلى هذا الأساس تعد ليبيا ثالث أو رابع دولة أفريقية من ناحية المساحة وحوالى ١/٢ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وما يعادل تقريباً نصف مساحة الهند .

وتنقسم ليبيا جغرافياً إلى ثلاثة أقسام هي برقة في الشرق ، وطرابلس في الغرب والفران في الجنوب .

والقسم الأكبر من هذه البلاد محارى قاحلة جرداء .

---

( ١ ) الأطلس العربي ١٩٦٥ ص ٨٢

وليبدأ جزء من الهضبة الأفريقية التي تأخذ في الارتفاع تدريجياً كلما توغلنا جنوباً بعد السهل الساحلي الضيق في الشمال . وفي الغرب حيث يوجد إقليم طرابلس على ساحل البحر جنوباً سهل الجفارة ، يعقبه إلى الجنوب أيضاً سلسلة من التلال يطلق عليها في مجموعها إسم « إقليم الجبل » ويمتاز هذا الإقليم بترتبه البركانية وهو من أخصب مناطق طرابلس لسهولة رى أراضيها وعلى ذلك جنوباً الهضبة وهي عبارة عن صحراء مترامية الأطراف وتتكون طرابلس من ثلاثة أقاليم مناخية هي : إقليم البحر الأبيض المتوسط ثم الإقليم شبه الصحراوي فالإقليم الصحراوي وذلك من الشمال إلى الجنوب .

ورغم اتساع مساحة ليبيا إلا أنه بسبب طبيعة الأرض الصحراوية وندرة المياه اللازمة للزراعة فإن نسبة الأرض الصالحة للزراعة فيها حوالي ١ ٪ على أن الأرض المزروعة فعلا حوالي ٤ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة أي أن الأراضي المزروعة فعلا تمثل ٤ر ٪ من مساحة ليبيا الكلية وتتوزع الزراعة في أقاليم ليبيا الثلاث على التفصيل الآتي :

١- فتركز في طرابلس في المناطق الآتية :

أولاً : ساحل طرابلس الممتد من الحدود التونسية في الغرب حتى مصراته في الشرق ، ثم سهل الجفارة الذي تتناثر فيه الواحات العديدة وسد من أغنى مناطق شمال أفريقيا في زراعة النخيل والزيتون والبرقال وعلى هذا السهل إقليم المنحدرات The Steppe الذي يزرع فيه الشعير والقمح والزيتون والليمون والكرام والبرقال وأشجار التوت والخرنوب ثم على ذلك منطقة الكشبان The dunes والغابات التي تنمو بها أشجار الأكاسيا والهور والصنوبر .

ثانياً : حافة الهضبة التي تحيط بهذا السهل وتعرف باسم « الجبل » ويزرع بها الزيتون

والسكرام والطباق وتشمل هذه المنطقة ( طار هوتا ، غريان ، نالوت ، يفرن ) وفي تلك المناطق التي يسودها مناخ حار وطبيعة شبه صحراوية تسود زراعة الكاكية ( الفول السوداني ) وتستأثر طرابلس بـ ٩٠ ٪ من هذه المساحة كما تقدر مساحة أراضي البطاطس في هذه المنطقة كمثل النباتات المدرية او نباتات الجذور بـ ٩٠ . ١١٠ من مساحتها الكلية في ليبيا وتمتد طرابلس أفضل حالا من الساحية الزراعية من إقليمى برقة و فزان حيث توجد المزارع التجارية الواسعة والتي تستخدم فيها الآلات الزراعية الحديثة ، كما أن الزراعة فيها تمتاز بالكثافة النسبية والتنوع النسبي في الإنتاج الزراعى ، والتزوع نحو الإنتاج الزراعى للتجار في جانب من المحاصيل ويفسر هذا التطور الزراعى في المنطقة على ضوء الجهود التي بذلها الإيطاليون في إنشاء المستعمرات الزراعية فقد عملوا على إستصلاح الأراضي وتطوير الزراعة والذين بلغ تعدادهم حسب إحصاء ١٩٥٤ حوالى ٣٨ (٢) ألف نسمة ويتركز ثلثاً هذا العدد حول مدينة طرابلس أما الباقون فينتشرون في المستعمرات الزراعية التي أنشئت في فترة ما قبل الحرب وأهم هذه المستعمرات Bianche , Prvegelierie , Oliveti , Micca , Crispi , Gioda , Caribaldi (٣)

وتاريخياً يرجع هذا الانتشار الإيطالى في طرابلس إلى جهود الحكومة الإيطالية عند بدء الاستيطان الإيطالى في ليبيا حيث قدمت الحكومة للمستوطنين رؤوس الأموال اللازمة لمعاملات

---

( ١ ) د . جمال الدين الدناصورى — بحوث في جغرافية العالم العربى ١٩٦٨ ص ٨٨ .

( 2 ) The report of IBRD mission on the economic development of Libya 1960 P P . 21 .

( ٣ ) المرجع السابق ص ٢٩ .

الاستغلال ، كما منحهم المسكن والماشية المستخدمة في الزراعة ، وقسّط أثمان هذه الأراضي على المستوطنين لمدة عشرين سنة وأعطت مساحات أخرى لمؤسستين زراعتين هما Enite perla Colinizzazione Della Libya<sup>(١)</sup> Enstute Naticnale Della prevedenza Sociale على أن تقوم هاتان المؤسستان بتوزيع هذه الأراضي على المزارعين وتحمل نفقات الإصلاح والتحسين . وحتى قيام الثورة الليبية كان الوجود الإيطالي في هذه المنطقة بلمب الدور الأكبر في الاقتصاد الزراعي الليبي حيث تفوق خصوة الأراضي المملوكة للايطاليين تلك التي يملكها الليبيون وتكون جزءاً كبيراً من الصادرات الليبية

وتعتمد الزراعة في هذه الأنحاء على المياه الجوفية في رى مائة ألف هكتار ( المكنتار = ٢٨٣ فدان ) إذ أن الأمطار غير منتظمة ولا يتجاوز معدل سقوطها السنوى ٣٠٠ مم ، وهي لا تسقط إلا في أيام معدودة من فصل الشتاء ، بل أحياناً تأتي سنوات لا تسقط فيها الأمطار على الإطلاق .

ومما يزيد من المخاطر التي تتعرض لها الزراعة في هذه المناطق تعرض شمال طرابلس لرياح ساخنة تهب عليها من ناحية الصحراء وتعرف باسم الرياح القبليّة Ghiblis كما تتعرض الزراعة بها لهجوم أسراب الجراد بين الحين والآخر

أما الثروة الحيوانية وتربية الماشية فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الزراعة إذ تعد مورد رزق لحوالى  $\frac{1}{3}$  سكان إقليم طرابلس

وإلى الشرق من طرابلس توجد بركة بهضبتها التي يبلغ ارتفاعها ٢٠٠٠ قدم وشمال الهضبة يوجد « الجبل الأخضر » الذي ينحدر نحو الغرب إلى خليج سرت . أما في الجنوب فتوجد الواحات العديدة التي تزدهر في قلب الصحراء وأهمها واحات الكفرة ، والجفوب ، والجوف ، وزغن . أما في الشرق فتوجد منطقة « بحر الرمال » وهي رمال متحركة وفي أقصى الجنوب

( ١ ) د . زاهر رياض - استثمار أفريقيا ١٩٦٥ ص ٢٨٣



ترجع جبال الصحراء الوسطى الشاهقة والتي يصل ارتفاع بعض قممها إلى اثني عشر ألف قدم وتنقسم المناطق الزراعية في إقليم برقة إلى :

أولا : سهل Barea المرج ، وتتكون طبقة العليا من الحجر الجيري ويقع بالقرب من ساحل برقة ويتراوح ارتفاعه بين ٤٠٠ ، ٣٠٠ متر .

ثانيا : مرتفعات برقة التي يطلق عليها اسم « الجبل الأخضر » وتقع بين سهل المرج ودرنة ويتراوح ارتفاعها بين ٤٥٠ ، ٨٠٠ متر .

وتعد تربة سهل المرج وشمال منطقة الجبل الأخضر من أجود المناطق لزراعة الحبوب ولا تسقط الأمطار هناك إلا في فصل الشتاء ، وأن كان معدل سقوطها أعلى من طرابلس إذ يبلغ ٤٠٠ مم سنويا وإن كان في باقي مناطق برقة يتراوح بين ٢٠٠ ، ٢٥٠ مم سنويا وأهم محاصيل هذه المنطقة القمح والشعير والخضروات ، الفاكهة . أما عن الثروة الحيوانية في هذا الإقليم فيهم الأهالي اهتماما كبيرا بتربية الماشية إذ تعد المصدر الأول للرزق لديهم ، وتأتي بعدها الزراعة في المرتبة الثانية ، ففي منطقة الجبل الأخضر وعلى حافة الصحراء تربي الأغنام والماعز بكثرة وكذلك الجمال التي كانت لسنوات قليلة مضت تسام بالنصيب الأوفر من صادرات برقة فكثيرا ما عبرت قطران الماشية حدود مصر الغربية حيث كانت تطف وتذبح بينما كان البعض الآخر منها يصدر إلى اليونان ومالطة وبعض دول البحر المتوسط الأخرى ولكن هذا الوضع الخاص بقدرة ليبيا على التصدير تغير تغيرا جذريا بعد اكتشاف البترول كما سنرى في مكان لاحق من هذا البحث .

أما الإقليم الثالث وهو إقليم « فزان » فيقع جنوب الإقليمين السابقين ويتكون من ثلاثة

منخفضات كبيرة تحيط بها الهضاب وتفصلها عن أثر البحر فصلا تاما وتتركز الحياة في هذه الأقاليم حول سها ويراك ومرزوق وزلاف ووادي الأجال وتتناثر فيه الواحات العديدة التي تفصل بين الواحدة والأخرى منها المساحات الشاسعة وبعد هذا الأقليم أقر الأقاليم الثلاثة في الإنتاج الزراعي حيث ينعدم سقوط المطر تماما وتعتمد الزراعة الضئيلة القائمة فيه على المياه الجوفية ، وقد كان أكثر ازدهارا فيما مضى لوقوع وإحاطة على طرق التجارة التي كانت تربط بين وسط القارة الأفريقية وشمالها فلما اندثرت هذه التجارة بمضى الزمن أصبح إنتاجه لا يكاد يفي بحاجة سكانه الأمر الذي جعله يعتمد اعتمادا كبير على المونة الحكومية وأهم منتجات هذا الأقليم البلح والقمح والشعير ومعظم الواحات هناك تنتج كميات قليلة من الفاكهة والخضروات وتشتهر واحة « جالو » بمجودة منتجاتها من الطماطم أما الماشية فقليلة العدد .

وبعد هذا العرض الموجز لتوزيع الثروة الزراعية في أقاليم ليبيا الثلاثة نلاحظ أن ضالة الإنتاج الزراعي ترجع إلى عدة عوامل أهمها :

#### ١ — التربة الصحراوية :

إذ تتركز الزراعة في المناطق المجاورة للساحل في كل من برقة وطرابلس وبعض الواحات المتناثرة والتي تكون في جلتها ما لا يزيد عن ٤ م<sup>٢</sup>/ من المساحة الكلية<sup>(١)</sup> أما الباقي فهو عبارة عن صحارى جرداء تقتصر إلى عنصر هام من العناصر الغذائية في التربة هو المواد العضوية والنيتروجينية المتخلفة عن النبات والحيوان ، ذلك أن الصحارى وتربها لا تتكون إلا حيث تحول الظروف المناخية دون قيام حياة نباتية تذكر ومن المعروف أن تربة الصحارى لا تصلح للإنتاج الزراعي .

(١) د . رضا فرج . الطلبة أكتوبر ١٩٦٩ ص ١٠ .

## ٢ - ندرة المياه اللازمة للزراعة :

إذ تعتمد الزراعة في معظم أجزاء ليبيا على مياه الأمطار والتي قد تأتي سنوات لا تسقط فيها على الإطلاق كما أن المنطقة الواحدة قد تتأهل كامل حصتها من المطر في فترة قصيرة لا تتجاوز الأيام القليلة وقد تسقط الأمطار في فترات متباعدة ومعنى هذا أن الأرض لا تفيد من المطر لأن المهم في البلاد التي تعتمد على مياه الأمطار التوزيع لا الكمية وحدها ومن هنا نجد أن الجزء الذي تسقط فيه الأمطار على غير انتظام يكون في الواقع مثل الجزء الذي تتجنبه الأمطار تماما ، كما أن مساحة الأراضي التي تعتمد في زراعتها على الري ضئيلة إذ لا تتجاوز ٧٥.٠٠٠ هكتار (١) أي ما يعادل ٣ ٪ من مساحة الأراضي الزراعية وحتى الري هنا يعتمد على المياه الجوفية لعدم وجود أنهار مما يفقد التربة الاستفادة من ميزة الفرين الذي تحمله معها مياه الأنهار وترسبه في وديانها وتكون به الدلتا فتفسدها خصوبة . وها يتعاون الجفاف مع التربة على عدم إمكان قيام حياة زراعية بمعنى الكلمة .

## ٣ - قلة الأيدي العاملة :

رغم إتساع مساحة ليبيا إلا أن كثافة السكان بها ضئيلة إذ تبلغ ١ ٪/ حسب . ويفيد إحصاء ١٩٦٤ أن عدد سكان ليبيا يبلغ ١.٠٠٠.٥٦٤ نسمة موزعين على أقسام البلاد الإدارية العشرة على النحو التالي (٢) :

---

(١) د . محمد صبحي عبد الحكيم - الوطن العربي ١٩٦٨ ص ١٨٦ .  
(٢) Steinberg S . H , The Statesmans Year book ١٩69 P P .  
1232 .

طرابلس ( ١٣٧ر٣٧٦ )	بنغازى ( ٢٧٩ر٢٦٥ )
سبها ( ٤٦.٧٠٠ )	الجيل الأخضر ( ٨٧ر٨٠٣ )
زاليا ( ١٨٩ر٠٣٢ )	الجيل الغربى ( ١٨١ر٣٣٤ )
الحبس ( ١٢٧ر٢٠٥ )	مصراتة ( ١٤٥ر٤٦٨ )
درنة ( ٨٤ر٠٠١ )	أوبارى ( ٣٢ر٠١٤ )

ويبلغ معه النمو السكانى فى ليبيا ١.٧٧ ٪ وكانوا يتركزون ( قبل اكتشاف البترول ) على النحو الآتى . ٢٥ ٪ من السكان فى المدن ، ٢٠ ٪ يعيشون حياة البداوة . والباقيون يتركزون فى الريف الليبى وتمزى ضالة عدد السكان وبالتالي قلة الأيدى العاملة الى قوة الظروف المعيشية فى البلاد كما أن التاريخ يترك آثاره هنا فنجد أن هذه الضالة تمزى أيضا الى جسامه التضحيات التى قدمها الشعب الليبى فى كفاحه من أجل التحرر من الاستعمار الايطالى فى ليبيا يقول الوطنيون أن الجزائرالجزائريين فى محاولته القضاء على المقاومة الوطنية ظل يقتل ثلاثين شخصا يوميا شهوراً طويلة حتى قتل ثلث سكان برقة . بينما مدت الأسلاك الشائكة على طول الحدود الشرقية بين البردية والجنوب لتقطع سرب المؤن الى الأعلى ، ورددت الآبار حتى تكسدت حولها جثث الناس والحيوانات النافقة أما الناجون من المذبحة ويقدر عددهم بحوالى ربع سكان برقة فقد هاجروا الى السودان الفرنسى ومصر .

أضف الى هذا ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال بحيث تماثل تقريبا ثلاثة أو أربعة أمثال هذه النسبة فى البلاد المجاورة ، ويرجع هذا الى ضعف الوعى الصحى وضالة الموارد الاقتصادية

وما يترتب عليها في سوء تغذية أدى الى إنتشار مرض الدرن والتراكوما .

#### ٤ - صعوبة المواصلات :

فن المعروف أن إتساع أرجاء ليبيا مع صعوبة تضاريسها قد وقفت حائلا دون سهولة إتصال أقاليمها الثلاثة في الوقت الذي يعتبر توافر المواصلات أمرا لازما لأي توسع زراعي ، فأى محصول لا يمكن نقله من مواطن زراعته الى مناطق استهلاكه أو تصديره إلا إذا توافرت المواصلات السهلة الرخيصة حتى لا تؤدي الى زيادة سعر التكلفة للمحصول إذا عرض في أسواق الاستهلاك .

وقد تمثلت خالة حجم الإنتاج الزراعي في ليبيا في نسبة إنتاجها الى إنتاج الوطن العربي فتعد ليبيا الدولة الأخيرة في إنتاج الكروم إذ لا تنتج سنويا سوى أربعة آلاف طن <sup>(١)</sup> كما تأتي في المرتبة قبل الأخيرة بين الدول العربية في إنتاج القمح <sup>(٢)</sup> وتنتج ٣ ٪ من إنتاج الوطن العربي من التمر <sup>(٣)</sup> ، وحسب الى خمسة آلاف طن من الحنظل متقدمة بذلك على الأردن وسوريا فقط <sup>(٤)</sup>.

أما من ناحية لزوجة الحيوانات فتأتي في المرتبة الرابعة بين الدول العربية إذ كان يوجد بها

---

(١) د . محمد صبحي عبد الحكيم - الوطن العربي - ١٩٦٨ من ١٦٧

(٢) المرجع السابق من ١٤٢ .

(٣) المرجع السابق من ١٤٣ .

(٤) د . محمد صبحي عبد الحكيم - الوطن العربي ١٩٦٨ من ١٩٨ .

حسب إحصاء ١٩٦٣ ٩٣١ ألف رأس من الأغنام وحوالى مليون و ٢٣٦ ألف رأس من الماعز ، ٩٣ ألف رأس من الإبل <sup>(١)</sup> . أما الثروة المعدنية ( غير البترولية ) فى ليبيا فتكمن فى تكوينات الصخور الرسومية المنتشرة فى كثير من أرجاء البلاد فهذا النوع من الصخور يحوى موارد الثروة المعدنية المهمة ، سواء التى استخرجت وبماد تنظيم استغلالها مثل الملح والنطرون أو التى شرع حديثا فى استغلالها كالجبس أو تلك المتوقع أن تنفر الدراسات عن العثور عليها فى ظروف تجعل من استخراجها أسرا إقتصاديا كالفوسفات والحديد ، كما يستخرج ملح الطعام من سبخات الساحل فى طرابلس وبرقة وتمد الملاحة غربى مدينة غرابلس التى تقدر مساحتها بـ ١١ (٢) هكتار أكبر مصدر لاستخراج الأملاح . ولكن هذه الثروة فى مجموعها ضئيلة جدا وما زال تنظيم استغلالها على نحو إقتصادى يحتاج الى دراسات مستفيضة .

وهكذا نرى أن موارد البلاد الاقتصادية قبل إكتشاف البترول فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات قد تركزت فى زراعة محدودة ورعى على نطاق أكبر ينتشر حيث توجد مواطن السكّان فى برقة ثم فى بعض الموارد الثانوية الأخرى مثل صيد الاسفنج على طول سواحل ليبيا وبخاصة من المهدية فى برقة شرقا حتى حدود طرابلس غربا بحيث أدى هذا الى أن كان الدخل القومى فيها من أقل الدخل فى الشرق الأوسط ( حوالى ثلث الدخل القومى المصرى ) <sup>(٣)</sup> .

وخلاصة القول انه فى فترة ما قبل إكتشاف البترول كان الإقتصاد الليبى إقتصاداً مهتماً ، ضعيفا ، متخلفا ، وأن المعونات الأجنبية والمساعدات الفنية ونفقات القوات العسكرية المربطة فى القواعد القبية كانت تكون ثلث الدخل القومى الليبى .

---

( ١ ) للرجع السابق ص ٢٣٢ .

( ٢ ) المرجع السابق ص ٢٤٠ .

( ٣ ) المرجع السابق ص ٢٤٣ .

## المبحث الثاني

### البترول

وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

#### أولاً : البترول

بعد عام ١٩٦١ نقطة تحول هامة في تاريخ الاقتصاد الليبي إذ دخلت ليبيا في مجال إنتاج البترول لأول مرة حيث صدرت ما يزيد على نصف مليون طن ، وقد خرجت هذه الكمية من حقولها الأول في زلطن وفي العام التالي تضاعف إنتاج البترول خمس عشرة مرة فأصبح ١ مليون طن في عام ١٩٦٢ ثم قفز هذا الإنتاج في عام ١٩٦٦ حيث وصل إلى نحو ٧٢٢ مليون طن<sup>(١)</sup> . وقد ذكرت صحيفة الثورة الليبية في عددها الصادر بتاريخ ١١/٢٩/١٩٦٩ أن ليبيا قد انتجت خلال السنة الماضية مليوني وستة ألف برميل في اليوم مقابل ثلاثة ملايين وستة ألف برميل إنتاج فنزويلا وأنه من المحتمل أن تحتل المرتبة الثانية في العام القادم . كما وصلت منتجات ليبيا من عام ١٩٦٩ إلى ٣١٧٢.٠٠٠ برميل يوميا<sup>(٢)</sup> . وبالإضافة إلى ضخامة الإنتاج فإن البترول الليبي مزايًا بفرد بها عن سواء فن حيث النوعية نجد أن نسبة الكبريت تقل فيه إلى نصف في المائة ،

---

(١) . د . د . محمد صبحي عبد الحكيم - الوطن العربي ١٩٦٨ ص ٢٩٣ .

(٢) هيئة الاستعلامات - دراسة عن ثورة ليبيا ص ٣ .

وفي بعض الآبار تنخفض هذه النسبة إلى واحد ونصف في الألف علماً بأن بترول الكويت الذي يعد ممتازاً تنخفض فيه هذه النسبة إلى ٤٠/٤٠٠ ومن المعروف أن التكثيف يسبب صدأ الأنابيب التي يمر فيها البترول ويؤدي إلى حدوث صدأ في معامل التكثيف بالإضافة إلى تلويث الهواء .

ويعكس أثر وجود نسبة مرتفعة من التكثيف في البترول إلى زيادة سعر الوقود حيث أن كل واحد في المائة زيادة في نسبة التكثيف يشكّل عجزاً في معامل التكثيف حوالي ٤٠ قرشاً في كل طن فيزداد بذلك سعر الوقود إلى نسبة تصل ٣٧/٠٪ (١) .

كذلك يتمتع البترول الليبي بضآلة تكاليف شحنه بالنسبة لبترول المشرق العربي وإيران وذلك لقرب مصادر إنتاجه من دول غرب أوروبا حيث أن المسافة من الخليج العربي أو إيران إلى إيطاليا تبلغ ٤٨٥٠ ميلاً بحرياً فيما المسافة من موانئ البترول الليبية إلى إيطاليا ٣٥٠ ميلاً بحرياً فقط . وقد ازدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد غلق قناة السويس نتيجة لصدوان يونيو ١٩٦٧ مما اقتضى ناقلات البترول الآتية من المشرق إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح مع ما يتطلبه هذا من وقت وتنفقات .

فإذا ترجم هذا الإنتاج الضخم إلى لغة الأرقام فإننا نلاحظ أن ميزان ليبيا التجاري في عام ١٩٦٧ قد حقق فائضاً قدره مائتين وخمسين مليوناً وخمسمائة وتسعين ألف جنيه بعد أن كان يعاني من عجز قدره ثلاثة وعشرين مليون جنيه في عام ١٩٦٢ كما حقق فائضاً يقدر بأربعمائة وأربعين مليوناً منها في عام ١٩٦٨ أي بزيادة قدرها ٧٥٪ بالنسبة للعام السابق (٢) .

---

(١) تحقيق صحفي للأخبار في ١٠/١٠/١٩٦٩ .

(٢) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلًا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ ص ٢ .



وفيما يلي جدول بالبول المستوردة للبترول الليبي خلال عام ١٩٦٦ والكميات المستوردة<sup>(١)</sup> :

اسم الدولة	الكمية بالبرميل	اسم الدولة	الكمية بالبرميل	ملاحظات
ألمانيا الغربية	١٨٨٣١٠٠٧٥٩	إيطاليا	٦٥٠٦٩١٠٦١٤	
أستراليا	٢١٠٥٦٠٢٢٥	بلجيكا	٢٠٠٧٧٢٠٢٣٨	
سوريا	٥٠٨٣١٦٦	تركيا	٣٠٥٦٢٠٥٨٣	
فرنسا	٣٤٢١٦٠١٧٥	بريطانيا	٧٥٠٩٦٩٠٧٢٢٧	
الولايات المتحدة	٢٧٠٤٣٦٠٨٢٦			

وكانت نسبة ما استوردته كل من ألمانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من النفط الليبي خلال عام ١٩٦٦ من مجموع مستورداتهم النفطية خلال العام نفسه ما يلي :

ألمانيا الغربية ٣٨٥٪ ، بريطانيا ١٤٢٪ ، الولايات المتحدة ٣٪<sup>(٢)</sup>

وقد بلغ عدد الشركات العاملة في حقل إنتاج البترول حتى الآن ٤٢ شركة بينها ٧ شركات نكاد تشبه الحكومات من حيث قوتها و ضخامة استثماراتها ورهوس أموالها وميزانية بعض هذه الشركات تفوق ميزانية الحكومة الليبية ذاتها وأولى هذه الشركات شركة أسو الأمريكية والتي يبلغ رأس مالها ٣٩٠ مليون جنيه<sup>(٣)</sup> ، والثانية شركة شل الهولندية البريطانية التي تملك الحكومة نصف أسهمها . هذا وتمثل الأهمية الكبرى للبترول بالنسبة لموارد البلاد الاقتصادية في أنه يكون ٩٩٫٩٪ من صادرات ليبيا<sup>(٤)</sup> .

(١) دراسة عن ثورة ليبيا لهيئة الإستعلامات ١٩٧٠ ص ٣

(٢) المرجع السابق ص ٤

(٣) تحقيق صحفي أجراه محسن محمد لجريدة الأخبار في ١٠/١٠/١٩٦٩ .

(٤) المرجع السابق .

## ثانيا

### الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبترو

وسنقصر حديثنا هنا على ذكر الآثار الداخلية أما الآثار الخارجية فكانها في موضع آخر من هذا البحث وقد سبق أن أوضحنا أهمية اكتشاف البترول بالنسبة للاقتصاد الليبي الأمر الذي ترتب عليه إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي الليبي نتيجة لرفع مستويات الدخل لقطاع معين من الشعب وعلى هذا نوجز الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبترو الليبي على النحو التالي :

١ — أدى اكتشاف البترول الى خلق طبقة متوسطة ترتبط مصالحها بالاستثمارات البترولية وقد بدأت ملامح هذه الطبقة تظهر منذ عام ١٩٦٥ وتراسها مجموعة من الرأسماليين المحدثين تضخمت ثرواتهم حتى أصبحت ملايين من الجنيهات .

٢ — هجرة البدو الى المدن للعمل بحقول البترول فبعد أن كان عدد سكان المدن في ليبيا لا يتجاوز ٢٠ ٪ قبل عام ١٩٥٥ ارتفع ليصبح ٩٥ ٪<sup>(١)</sup> من تعداد السكان الأمر الذي أدى الى ازدهار المدن بالسكان ونشأت أحياء يقطنها المهاجرون الذين لم تستطع المدن امتصاصهم ،

---

(٢) د رضا فرج - الطليعة . أكتوبر ١٩٦٩ ص ١٠ .

وتوفير المرافق اللازمة ليمشوا حياة مستقرة كما أدى الرخاء الاقتصادى وتوافر فرص العمل المجزى الى ارتفاع معدل زيادة السكان ( أكثر من ٢٪ وبخاصة فى الفترة الأخيرة ) واشتدت أزمة المساكن وكثرت مساكن الصفيح حتى قدرت هذه المساكن بـ ٦٠٠ ألف مساكن فى مدن تأثرت بالبترول لقربها من حقوله مثل بلدة أجداية .

٣- هجرة العمال الزراعيين الى المدن أيضا حيث أن العمل فى شركات البترول يدر عليهم دخولا أكبر من العمل بالزراعة حيث بلغ أجر العامل جنبيين يوميا سنة ١٩٦٦ مما أدى الى اقبال الزراعة بحيث بعد أن كانت ليبيا تصدر بعض المنتجات مثل الشعير وزيت الزيتون والفول السوداني وصوف الأغنام والقمح أصبحت تستورد القمح والقمح من دول أوروبا بعد عام ١٩٦٣ وزادت هذه المشكلة حدة بعد وصول عدد كبير من شركات البترول بما تحتهوى عليه من أعداد ضخمة من الموظفين ذوى الحاجات المعقدة التى لا تنتجها البلاد فازداد استيراد المواد الاستهلاكية من الخارج ليزداد كبر الأمر الذى أدى الى ارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا وخاصة بالنسبة للفواكه والخضروات وقد علفت على ذلك الفاينشال تايمز The Financial Times بقولها « لقد صاحب الطلب الشديد على البضائع المستوردة ضآلة المنتجات الزراعية فى الداخل الأمر الذى أدى الى ارتفاع الأسعار ارتفاعا مذهلا ارتفعت قيمة الواردات من ١١ مليون جنيه عام ١٩٥٤ الى ٢٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ الى ٤٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦١ . » (١).

وفى عام ١٩٦٨ استوردت ليبيا موادا استهلاكية قيمتها ما ثنتين وثلاثين مليوناً ومائتين وتسعة عشر ألف جنيه . (٢)

---

( ١ ) Ronald Segal « African profiles » 1962 P P . 325

( ٢ ) ملحق جريدة الجرائد نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩ / ١٢ / ١٩٦٩ .

٤ — رغم أهمية البترول الكبرى كمصدر للثروة ودوره في تحسين ميزان المدفوعات وتلافى المعجز في الميزانية بل وتحقيق فائض فيها وزيادة دخل الأفراد وارتفاع مستوى المعيشة لبعض فئات المجتمع إلا أن البلاد عانت من آثار ارتفاع الأسعار والتضخم المالي مما أبتلع الكثير من الدخل والمدرخات وعرقل النمو الاقتصادي السليم فاهملت بعض القطاعات المنتجة كما سبق أن رأينا بالنسبة لقطاع الزراعة حتى بالنسبة لقطاع الاتاج الحيواني نرى أن البدو وأشباههم يهجرون مهنة الرعى للعمل بمحلول البترول لقرية

٥ — ارتفعت نسبة المواليد بسبب الرخاء الاقتصادي الذي شهدته البلاد مما ألقي على الحكومة أعباء متزايدة لتوفير المرافق العامة من مستشفيات ومدارس وغيرها .

٦ — تستورد شركات البترول ما تحتاج إليه من الخارج وبذلك لا تستطيع بذاتها أن تجعل اقتصاد ليبيا أكثر إنتاجية بالرغم من أنها تولد دخلاً قديماً بل على العكس هناك أخطار اقتصادية تكمن في أنه بارتفاع الدخل النقدي وسهولة الاستيراد يقل بالتدريج الحافز على زيادة الاتاج المحلي .

وأنه وإن كانت الآثار السابقة يغلب عليها الطابع السلبي إلا أن هذا لا يقلل من الأهمية الكبرى للبترول الليبي والتي سبق أن أشرنا إليها عند بداية حديثنا عن البترول .

## المبحث الثالث

### الاثار السياسية للواقع الجيوبولتيكى

#### أولا : الاستراتيجية البحرية

تمتع ليبيا بسواحل طويلة على البحر الأبيض المتوسط تمتد من بر الزمة على الحدود المصرية حتى رأس أغادير نقطة التقاء الحدود بينها وبين تونس لمسافة ١٢٠٠ ميلا أو ما يعادل ثلث السواحل الجنوبية لبحر المتوسط مما يضئ عليها أهمية استراتيجية خاصة جذبت إليها أنظار الدول البحرية الكبرى وتلك التى تطمح فى أن تكون لها قواعد بحرية على البحر المتوسط . هذه الأهمية جذبت إليها الفينيقيين فى القرن العاشر قبل الميلاد حيث أسسوا لأنفسهم عشر محطات بحرية فى طرابلس كما جذبت الإغريق لاهتمام المنطقة الواقعة بين الحدود المصرية شرقا وخليج سرت غربا وعندما فتح عمرو بن العاص مصر عام ٦٤٢ ميلادية تطلع الى فتح ليبيا لأنه لم يكن يأمن على الاسكندرية من الأسطول البيزنطى المربط فى القواعد البحرية القبية . وفى عام ١٥١٠ عندما قام الأسبان باحتلال ليبيا ( طرابلس ) كانوا يضمون فى المقام الأول تأسيس محطات بحرية على الساحل الأفريقى لاحتكار تجارة المادن النفيسة والتوابل التى ترد إليها عن طريق القوافل من غرب أفريقيا وحتى تستطیع أسبانيا بواسطتها مهاجمة المدن الإيطالية مثل جنوة والبندقية التى استولت واحتكرت التجارة بين الشرق والغرب مدة طويلة ، ثم كان لقرب ليبيا من السواحل الإيطالية أن جذبت إليها أنظار إيطاليا لاحتلالها بعد أن سبقتها فرنسا فى احتلال تونس وقد برزت هذه الأهمية الاستراتيجية بصورة خاصة عندما تولى موسولينى السلطة فى إيطاليا وأعلن عن أطباع

إيطاليا في البحر المتوسط وادعى أنه Mari Nostro أى بحرنا ، وتمتد موانئ درنة وبنغازي وطرابلس قواعد بحرية جيدة للأسطول تسيطر على خطوط الملاحة في البحر المتوسط وتتمتع كلها وقد استطاع المحور خلال الحرب العالمية الثانية أن يستخدمها استخداما جيدا في قطع طريق المواصلات البحرية بين قناة السويس وبوغاز جبل طارق وفي نقل قواته العسكرية إلى ليبيا . وفي أعقاب الحرب الثانية نرى بريطانيا تسمى بعد خروج قواتها من سوريا ولبنان عام ١٩٤٦ ومن فلسطين عام ١٩٤٨ واحتلال جلائها عن قناة السويس لسكى تكون لها قاعدة عسكرية كبرى في برقة ذات ساحل طويل على البحر الأبيض يكون مركز تجمع للقوات البريطانية إذا ما لزم الأمر في هذه المنطقة من العالم وذلك للدفاع عن حوض البحر المتوسط وأفريقيا حيث أن تحويل برقة إلى قاعدة عسكرية بريطانية يعزز الحناح الأيسر للقوات التي ستولى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، كما أنها كانت تعد حلقة هامة في خطوات المواصلات الجوية بين أوروبا وقواعد بريطانيا في شرق أفريقيا أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد أظهرت تجربة الحرب الثانية أهمية ليبيا بالنسبة لما يعرف بمقتضيات الأمن الأمريكي في شمال وغرب أفريقيا حيث تعد أقرب نقطة وثوب لاى هجوم عسكري عتدل على العالم الغربي الذى تعتبره الولايات المتحدة خط الدفاع الأول بالنسبة لها وخاصة بعد تطور الحرب الباردة بينها وبين المسكر الشرقى وقد أشار إلى هذه الأهمية الأدميرال Charles Bergin عام ١٩٥٨ في شهادة له أمام لجنة الشئون الخارجية لمجلس العموم أثناء بحث موضوع المساعدات الخارجية عندما قال (١) :

« إن حجم السكان ، والثروات الطبيعية التى لا يمكن وصفها والموقع الجغرافى لمنطقة حلف شمال الأطلسي وحقول البترول في منطقة الشرق الأوسط يجعل لأفريقيا أهمية إستراتيجية

---

( ١ ) Vernom Mackay « Africa in the world politics . 1963 P P . 58

حيوية . كما أن فقدان الإقليم الشمالى الساحل البحر المتوسط سيؤدى إلى تطويق القارة ويمهد الطريق لتسرب النفوذ الشيوعى إلى القارة بأسرها وفى نفس الوقت فطالما أن هذه المنطقة تضم دولاً حديثة الاستقلال مثل مراکش وتونس وليبيا ومملكة أمبوييا المريقة ، وطالما بقيت هذه الدول غربية الميول فإنه من الممكن أحباط المخططات السوفيتية فى أفريقيا . أخف إلى هذا أن الاستراتيجية الأمريكية قد أدخلت قواعدها فى ليبيا فى النطاق الأرضى أو أرض الماش التى تحيط بالإنحاد السوفيتى والتى نزت فيها قواعدها لتطويق روسيا واحتواء بلدان الكتلة الاشتراكية على النحو الذى سنعرض له تفصيلاً عند الحديث عن القواعد العسكرية .

وهكذا نرى أن الموقع الاستراتيجى لليبيا كدولة بحرية كان السبب الرئيسى فى كل الحركات الاستعمارية التى استهدفت هذه البلاد فلم تكن ليبيا بطبيعتها الوعرة ومواردها العشيلة لنصلح أن تكون مطعماً لدولة استعمارية تسمى إلى الحصول على المواد الخام ، كما كان ضيق نطاق سوقها الداخلى سواء لقلة عدد سكانها أو لضعف قوتهم الشرائية سبباً يحبطها أبداً ما تكون كسوف محتملة لدولة تبحث عن أسواق لتصريف منتوجاتها الصناعية .

وملاحظ أيضاً أن هذا الموقع الجغرافى ذاته قد جعل من ليبيا فى فترة من تاريخها تتمثل فى أواخر عهد الأسرة القرمنلية وآخر ولايتها يوسف باشا دولة بحرية كبرى تهدد أساطيل الدول الأخرى لتجارية وتفرض عليها الاتاوات مما جعل الأخيرة ( أى الدول الأوروبية ) تلجأ إلى عقد مؤتمر إكس لا شابل عام ١٨١٩ لوضع حد لا اعتداء القرصان الليبى .

### ثانياً : الاستراتيجية البرية :

لا تقتصر أهمية ليبيا الاستراتيجية على وضعا كدولة ساحلية وإنما كان لتوغلها فى داخل

القارة الأفريقية أثره في خلق أهمية ذات طابع خاص بالنسبة لدول المجاورة لها في المصور القديمة كانت مجاورتها لمصر سببا في إطالة القبائل القاطنة في برقة . حيث كانت هذه القبائل تنير على مصر وتسلب وتهب وتعود مما اضطر السلطات المصرية إلى وضع حاميات قوية في وادي النطرون وغيره من منافذ برقة إلى مصر . كما كان عدم وجود عوائق طبيعية بين ليبيا ومصر سببا في ارتباط أمن كل منهما بأمن الأخرى بمعنى أن أي غزو قادم من ناحية الشرق يجد الطريق مفتوحا أمامه نحو الغرب والعكس صحيح وهذا يفسر لنا الوحدة السياسية التي ربطت في قرات مختلفة من التاريخ بين برقة ومصر سواء أ كان ذلك في عهد الاسكندر الأكبر عام ٣٣١ ق م ، بعد أن أخرج الفرس من مصر وضم إليها قبريني أو تحت حكم البطالمة أو في عهد الدولة البيزنطية عندما كانت برقة وطرابلس تاجعتين لمصر على أساس التنظيم الذي وضعه الإمبراطور موريقي وظلت تابعة لمصر طوال عهد الدولة الإسلامية الكبرى حتى قيام دولة الأغلبية التي امتد سلطانها من حدود مصر شرقا إلى المحيط الاطلسي غربا . كما أن نابليون بوناپرت عندما حوصر في مصر بعد تحطيم أسطوله في أبي قير عام ١٧٩٨ لم يجد أمامه سيلا للاتصال بفرنسا إلا بأن يقيم اتصالا برييا بينه وبين فرنسا عن طريق ليبيا وأيضا أمريكا عندما أرادت احتلال طرابلس في عهد الأسرة القرمنلية رأت أن يتم هذا الاحتلال عن طريق الشرق بواسطة أحد القرمنلي أحد الطامعين في حكم ليبيا والذي كان يقيم حينئذ في مصر .

وفي المصور الحديثة كانت ليبيا بالنسبة لاياليا بوابة أفريقيا ونقطة الوئوب منها الى قلب القارة كما نجد أن السنوسيين قد أفادوا من توغلها في الداخل ، بحيث تشرف على السودان في الجنوب وتحوى طرق القوافل القديمة بين غرب أفريقيا وحوض النيل ، وذلك في نشر الدعوة السنوسية وتغلغلها في أفريقية الغربية والوسطى وفي منافز الصحراء وواحاتها . كما ظهرت هذه الأهمية بشكل خاص أثناء الحرب العالمية الثانية فلقد استطاعت القوات الفاشية أن تتطلق من قواعدها في ليبيا لتصل الى عمق ستين كيلو مترا داخل الأراضى المصرية في سبتمبر عام ١٩٤٠ ولما مضى



على دخول إيطاليا الحرب ثلاثة شهور لولا أن شن الجنرال ويفل هجومه المضاد ولو استطاعت القوات الفاشية أثناء انطلاقها هذا الوصول الى قناة السويس لتغير تاريخ الحرب الثانية . كذلك نرى أن القواعد البريطانية والأمريكية قد استخدمتا أثناء عدوانى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ على مصر .

### ثالثا : النتائج المحتملة للموقع الإستراتيجى :

١ - إن دولة مثل فرنسا وهى تسمى الى تحقيق استراتيجيتها فى البحر المتوسط والى تهدف الى الحد من سيطرة كل من الأسطولين الأمريكى والروسى فى المنطقة تسمى الى توطيد صلاحها بدول حوض المتوسط هذا فضلا عن الصلات الاقتصادية التى تربط بينها وبين ليبيا . وهى فضلا عن مصالحها هذه ترى أنها يبيها الأسلحة ليبيا إنما تفعل ذلك من أجل صالح الغرب وذلك بالوقوف فى وجه التأثير الشيوعى فى منطقة غرب المتوسط

٢ - إن موقف حكومة الثورة نحو إنشاء أسطول بحرى إنما يستند الى تاريخ بحرى عريق شهدته أثناء فترة استقلالها فى عهد الأسرة القرمنلية والى وضعها كدولة ساحلية تملك ثلث الساحل الجنوبى للبحر المتوسط وتصحیح الوضع الذى كان يتنافى والحكم السليم على الأوضاع والأمور إذ لم تكن تملك ليبيا قبل قيام الثورة سوى فرقاطة واحدة وثلاثة زوارق خفرسواحل من طراز MTE وخمسة زوارق حراسة وكاسحتى ألغام وسفينة إمداد ( ثورنيسكروفت Thornycroft ) وسفينة مساعدة Corvette<sup>(١)</sup> . كما أن دخل هذه الدولة من البترول يسمح لها ببناء الأسطول القوى ، ومع التسليم باضطرابات القوى التى تسود العالم حاليا فإن دور هذا الأسطول إن لم يكن سيؤثر بصورة فعالة فى موازين القوى فى المتوسط فإن بوسعه أن يكون دهما للسلاح البحرى العربى ، كما أن بوسع الحكومة الليبية امتثال هذه الظروف المتاحة لها فى بناء أسطول تجارى

---

( ١ ) Steinberg S. H , The Statesmans Yearbook 1969 P P. 1232 .

قوى سواء تم ذلك بشكل فردى أو بالاشتراك مع الدول البترولية المجاورة مثل الجزائر لبناء أسطول من ناقلات البترول ، والقضاء بذلك على مشكلة النقل البحرى واستغلال الدول البحرية الأخرى لهذه الظروف .

٣ - لما كان لموقع الجغرافى لليبيا قد جعل منها منطقة نخوم طوال تاريخها سواء بين القوى البحرية وبين القبائل الداخلية فى الصحراء أو بين القوى المسيطرة فى مصر وتلك المسيطرة فى المغرب لذلك نجد أنه كثيراً ما تقاضمتها هذه القوى فكانت مثلاً برقة لليونان وطرابلس لرومان أو برقة لمصر وطرابلس لتونس ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى الفاصل الصحراوى بين هذه القوى .

وعندما كانت ليبيا لا تخضع لسيطرة أى قوى خارجية نجد أنها تستمد وحدتها وكيانها باعتبارها منطقة ينية بين وحدتين واضحتين ضخمتين هما النيل فى الشرق والمغرب فى الغرب باعتبارها منطقة فاضحة Relict area وقد استغلت هذه الطبيعة الجغرافية كل من بريطانيا وفرنسا فى أعقاب الحرب الثانية عندما أخذتا تنقسمان الوطن العربى الأولى فى الشرق والثانية فى المغرب وذلك فى الحيلولة دون النقاء جناحى القومية العربية التى بدأت ملامحها تتضح فى ثورة الشريف حسين بن على فى الشرق عندما أعلن الثورة على الدولة العثمانية وانضم إلى الحلفاء ضدها أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومن ناحية أخرى رأت الحليفتان أنه من الأفضل بالنسبة لهما أن يتخلصا من أى سبب محتمل للنزاع بينهما حول مناطق نفوذهما وذلك بالتمكين لاطاليا من ليبيا وجعلها منطقة عازلة Buffer state بين هذين النفوذين . وإذا كانت ليبيا فى الفترة الأخيرة من تاريخها وعلى وجه التحديد منذ أن جاء الاستعمار الغربى إلى العالم العربى قد عمل على جعل ليبيا منطقة عازلة استنادا إلى وجود وحدتين ضخمتين أحدهما فى الشرق والأخرى فى الغرب فإنه بالاستناد إلى الحقائق الجغرافية ذاتها يمكننا القول بأن ليبيا يمكنها أن تلعب

دورها كنطقة واسلة بين هاتين السكتلتين فليس ثمة حواجز طبيعية أو بشرية تحول دون تحقيق ذلك ، بل أن هذه الطبيعة السهلة لم تتح فقط للجيوش الغازية أن تمر بها من الشرق إلى الغرب وبالعكس كما أسلفنا بل أنها ساعدت أيضاً على جعل هذه البلاد معبراً للهجرات البشرية المتعاقبة من الشرق إلى الغرب وبالعكس .



## المبحث الرابع

### الاثار السياسية للواقع الاقتصادى

أولاً : قبل اكتشاف البترول

إن الظروف الاقتصادية القاسية التى واجهتها ليبيا قبل اكتشاف البترول يمكن إعتبارها مسئولة الى حد ما عن إرتباطها بالمسكر الغربى فى أعقاب الحرب الثانية وقبولها المعونات البريطانية والأمريكية فى مقابل تأجير هاتين الدولتين قواعد عسكرية فى ليبيا ، وفى إرتباط ليبيا بمنطقة الاسترلى وفى قبولها لمبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٤ . فقد بلغ دخل الدولة الليبية من هذه المعونات الأجنبية والمساعدات الفنية المقدمة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكذلك نفقات القوات العسكرية فى القواعد حوالى ثلث الدخل القومى <sup>(١)</sup> وذلك حسبما جاء بتقرير لجنة البنك الدولى واسكن مسئولية الحكومة الليبية فى العهد الملكى السابق فى موقفها من قضايا التحرر العربى بسبب إرتباطها بالغرب لظروفها الاقتصادية لا يمكن أن نجد ما يبررها إذ أن مصر قد أبدت إستعدادها لسد العجز فى الميزانية الليبية فى ذلك الحين .

كما أن هذا الواقع الاقتصادى كان يفرض نفسه كضرورة ملحة لوحدة البلاد الاقليمية بأجزائها

---

« ٢ » The report of IBRD mission on the economic development of Eibya , 1 00 p p . 4 .

الثلاثة كما يتضح هذا من مذكرة الأمين العام للجامعة العربية الى حكومات الدول العربية في سبتمبر ١٩٤٥ بشأن قضية استقلال ليبيا اذ جاء في هذه المذكرة « . . وهذه الوحدة ( أى وحدة أقاليم ليبيا ) ليست ضرورية من الناحية الإدارية فحسب بل هي ضرورة اقتصادية واجتماعية لا سييل إلى تجاهلها ، إذ أن البلاد قليلة السكان مترامية الأطراف فقيرة في مجموعها تتعاون أجزاءها لتسكن بعضها بعضا وتأمين حياتها . فبعض المناطق تدر محاصيل لا تنمو في المنطقة الأخرى ، فالتمر مثلا يكثر في جهات « فزان » وبعض الشواطئ والزيتون وزيته يكثر في مناطق الجبال وبعض السهول . والقمح يجود في بعض الوديان والشعير في ساحات أخرى ، وكذلك الفرة وأشجار الفاكهة كما أن رعاية الإبل تصلح لها بعض مناطقها ولا تصلح لرعاية الشاة أو البقر وهكذا .

فلو أن هذه المناطق مزقت وفصل بعضها عن بعض لهلكت بينها هي تكمل بعضها بعضا . »

## ثانيا

### بعد اكتشاف البترول

#### ليبيا كدولة بترولية :

كان لاكتشاف البترول بكميات ضخمة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أثره الكبير في شكل الأهمية الجديدة للوضع الاستراتيجي لليبيا ، بمعنى أن التطور التكنولوجي الكبير في مجال إنتاج الصواريخ مایرة القارات بصفة خاصة والأسلحة النووية بصفة عامة وكذلك خصائص

الاستراتيجية النووية في الوقت الحاضر والتي تجعل من المسير جدا إن لم يكن من المستحيل قيام حرب نووية ، كان من مقتضى هذا الوضع أن تتفاهل أهمية ليبيا الاستراتيجية لولا اكتشاف البترول بها بكميات ضخمة القى أطار لها هذه الأهمية وأكدها من جديد وينتج عن هذه الاستراتيجية الجديدة عدة نتائج واحتمالات أهمها في تقديري :

١ - دخول ليبيا مرحلة جديدة من التحرر السياسي والاقتصادي مما يتيح لها حرية العمل وتخلصها من المواقف التي كانت تشل هذه الحرية بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة في الماضي .

٢ - إتاحة الفرصة للأسراع ببرنامج للتنمية الاقتصادية نظرا لما يوفره البترول من هائد ضخم يساعد على دفع عجلة التنمية الى الامام ، وعدم الاقتصار على البترول كورد اقتصادي وحيد للبلاد بل ضرورة التوسع في مجال الانتاج الزراعي والحيواني وفي استغلال الثروات المعدنية الأخرى التي توجد بالبلاد . حيث أن الاعتماد على إقتصاد المحصول الواحد يعد من خصائص البلاد المتخلفة كما أن الأمر يقتضى القيام بالتوسع العلمى المدرس في إقامة صناعات تعتمد على البترول وأهمها صناعة الصلب .

٣ - دخول ليبيا مرحلة جديدة من مراحل الصراع مع الشركات البترولية الضخمة التي تقوم باحتكار انتاج وتسويق البترول الليبي ، ولما كانت هذه الشركات تملك من القوة المادية والوسائل العديدة ما يمكنها من خلق مواقف من شأنها احراج حكومة الثورة في ليبيا سواء أكان ذلك بواسطتها أو عن طريق تدخل حكوماتها فقد أحسنت حكومة الثورة صنما بعدم تأميم صناعة البترول فور قيامها ، كما أن الأمر يقتضى التزام الحذر والحزم في وقت واحد من جانب حكومة ليبيا عند الدخول في أى مفاوضات خاصة برفع سعر البترول الليبي مع هذه الشركات .

٤ - قد يكون ظهور البترول بكميات وفيرة وما يدره من هائد ضخم بالمقارنة الى ضالة

عدد سكان ليبيا مما يجعل متوسط دخل الفرد الليبي في المنطقة من أعلى الدخول في الشرق الأوسط وكرر قبل الظروف الاقتصادية القاسية التي حاناها الشعب الليبي في الماضي في الوقت الذي تعاني فيه دول مجاورة من كثافة سكانية كبيرة وظروف اقتصادية ملحة باعتبارها على أحياء فكرة « الشخصية الهيئية » والتي بدأت بوادرها تظهر في أواخر العهد الملكي السابق بإعفاء من الغرب وتهدف هذه الفكرة إلى الانزلاق عن مشا كل الوطن العربي ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية داخليا . تقول أنه من الممكن أن يظهر هذا الرأي كأحد عوامل الثورة المضادة في ليبيا ومواجهته من جانب مصر ، في الفترة الراحنة على الأقل ، تتطلب التزام الحذر التام في تزويد ليبيا بالمعارين والعاملين في كافة الميادين ، بمعنى ألا يفتح باب العمل في ليبيا بشكل مطلق والايحد من عدد هؤلاء البعوثين بصورة تخلف من قوة العلاقات بين الدولتين . كما أن الاصراف في إرسال البعثين إلى ليبيا قد يعطي الفرصة للدماية المادية في استغلال هذا الوضع لتفريق صالح العلاقات بين الدولتين .

٥ - ومن المحتمل أيضا أن تؤدي الحاجة إلى اتخاذ موقف موحد في وجه الاحتكارات البترولية العالمية إلى حدوث تقارب اقتصادي أوثق مع الجزائر وبالتالي إلى حدوث مزيد من التقارب السياسي وذلك لممارسة ضغط مشترك على شركات البترول لرفع سعره ، وتنسيق السياسات البترولية والتعاون في مجالات انتاجه واستغلاله وتسويقه .

٦ - ثبت من الاحصائيات التي قدمناها كيف أن دول السوق الأوروبية المشتركة تستأثر بالنصيب الأكبر من صادرات البترول الليبي ، ولما كانت حصة فرنسا من هذه الكمية ليست بالقليلة في الوقت الذي يزداد استهلاكها للبترول من سنة إلى أخرى بنسبة ١٠ ٪ . والتي بلغت نسبة وارداتها منه ٧٥ مليون طن من ١١ دولة (١) عربية حيث تأتي ليبيا في المرتبة الثانية ، ولما كانت مصالح

---

(١) ملحق جريدة الجرائد تقلال عن زود دويقتة نسيونج الألمانية عدد ٣٠ / ١ / ١٩٧٠ .



فرنسا البرتولية تلمب دورا هاما فى القرارات التى تتخذها فى سياستها الخارجية فى منطقة البحر المتوسط فمن المحتمل استناداً الى هذه الحقيقة أنه بعد تقلص النفوذين البريطانى والأمريكى من ليبيا أن تسمى فرنسا الى زيادة روابطها وعلاقتها الاقتصادية مع ليبيا أخذاً بنظرية الحلول (الاقتصادى) الى درجة تجعلها تتخذ موقفاً أكثر تشدداً بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط الى جانب وجهة النظر العربية .



## الفصل الثانى

التاريخ السياسى لليبيا  
وأبعاده على حاضر ومستقبل السياسة الليبية

### المبحث الأول

من العهد الفينيقى حتى الفتح الإسلامى

لعله ليس من اليسير أن نتتبع مجرى معينا للتاريخ القديم فى هذه البلاد المروفة لنا باسم « ليبيا » بمحدودها الجغرافية الحالية ، إذ أن هذا الكيان الجغرافى المميز كثيراً ما فقد خصوصيته وتلاشى فى تاريخ المغرب الكبير تارة أو تفرع المجرى العام له إلى فرعين مستقلين نتيجة لخنوع كل من قسميه الرئيسيين وهما برقة ( سيرانىكا ) فى الشرق ، وطرابلس ( تريبوليتانيا ) فى الغرب لأهكال مختلفة من الاستثمار مما أوجد اختلافاً فى التراث الحضارى لكل من هذين القسمين . أما القسم الثالث ومعنى به واحة فزان « جاراماتس » فإن تراثها الحضارى كان محدوداً ولعل هذا يرجع إلى إنزالها فى جوف الصحراء بعيداً عن شواطئ البحر الأبيض المتوسط معبر الحضارات القديمة وانتقارها إلى الاستقرار الزراعى عصب هذه الحضارات بسكس شقيقتها برقة وطرابلس .

لأن اسم « ليبيا » لم يطلق فى التاريخ القديم على هذه البلاد بمحدودها الجغرافية الحالية بل

أطلقت الأغريق عندما نزلوا جنوب برقة في أواسط القرن السابع قبل الميلاد قادمين من جزيرة تيرا اليونانية ، وإن كان هناك رأى يذهب إلى أن هوميروس الشاعر الأغريقى قد أطلق هذا الاسم على ليبيا الحالية ، وفي عهد الامبراطورية الرومانية قسم الامبراطور الرومانى ديوكلتيان Dioletian برقة إلى قسمين أطلق على القسم الشرقى منها اسم ليبيا السفلى بينما سعى القسم الغربى باسم ليبيا العليا . تقول أن الاغريق نزلوا على ساحل برقة في أواسط القرن السابع قبل الميلاد وأسسو خمس مستعمرات عرفت باسم Pentapolis هي قيرينى ( الشحات ) Cyrene وسوسة Apollonia والمرج Barce وبنغازى Berenice وطسكرة Teuchira وفي عام ٣٣١ ق . م أخرج الاسكندر الأكبر الفرس من مصر وضمها إلى امبراطوريته فخصمت له قيرينى أيضاً ثم أصبحت برقة بعد وفاة الاسكندر جزءا من امبراطورية البطالسة .

وقبل نزول الاغريق ساحل برقة بقرنين ونصف من الزمان أى في القرن العاشر قبل الميلاد شهد الاقليم الغربى من ليبيا أى إقليم تريبوليتانيا ( طرابلس ) الفنيقيين يستقرون في مناطق الاقليم الثلاث الرئيسية وهى Letpis Magha ( الحلس حالياً ) ، Sabratha ( صبراتة حالياً ) و Oea ( طرابلس ) الحالية والى من تعدادها أخذ الاقليم اسمه فمضى Tripolitania هو أرض المدن الثلاث The Land of three Cities ، وقد كان لاستعمار الفنيقيين لهذه المناطق نابعاً من حاجتهم إلى إنشاء محطات بحرية في أسفارهم غربى المتوسط ، واستطاعوا تأسيس عشر محطات لهذا الغرض .

وفي القرن السادس قبل الميلاد احتلت قرطاجة أثناء توسعها غرباً المراكز الفنيقية في ليبيا وأعقب ذلك سلطة من المناوشات بينها وبين الاغريق المقيمين في المناطق الشرقية ( برقة ) وأخيراً تم الإتفاق بين الطرفين على إعتبار تلال قلابنوس حيث يقوم القوس الرخامى اليومى

حداً فاصلاً بين الجبلتين . حدث ذلك في القرن الخامس قبل الميلاد .

وفي عام ١٤٦ ق . م وبعد تدمير قرطاجة على يد الرومان أعيد إقليمي برقة وطرابلس تحت حكم الدولة الرومانية ولكن الغزوات التي كانت تشن بصفة دائمة من الجنوب على الحزام الساحلي كان لابد لها من أن تخمد فهاجت روما منطقة جاراتاتش « فزان » وضمتها إلى سلطانها ( حوالي سنة ٢٠ ق . م . ) . وهكذا أصبحت ليبيا كلها جزءاً من الامبراطورية الرومانية .

وإذ تنقسم الامبراطورية الرومانية نهائياً في القرن الرابع للميلاد نجد أن برقة تصبح من نصيب الامبراطورية الرومانية الشرقية ( البيزنطية ) بينما تصبح طرابلس من نصيب الامبراطورية الرومانية الغربية .

وفي القرن الخامس الميلادي قاد جنسيريك Genseric ملك الوندال جهافله عبر الأراضي الأسبانية ثم اجتاحهم مضيق هرقل ( مضيق جبل طارق ) إلى شمال أفريقيا حتى وصلوا إلى طرابلس فدمر المدينة ووجدوا بها من همران وظلت البلاد تحت حكمهم حتى عام ٥٣٣ ميلادية عندما أرسل الامبراطور البيزنطي جستنيان قائده بليزار يوس فأوقع الهزيمة بالوندال وخلص البلاد منهم .

خلاصة ما تقدم أن البلاد الليبية لم تعرف معنى الوحدة السياسية طوال تاريخها القديم اللهم إلا في عهد الامبراطورية الرومانية وقد ظلت أقاليمها وبخاصة برقة في الشرق وطرابلس في الغرب خاضعتين لصور مختلفة من الاستعمار أو رتباطاً حضارياً مختلفاً على النحو الذي ترك نتائج لازالت تنعكس حتى يومنا هذا على العلاقات التي تربط بين الإقليمين على النحو الذي سنعرض له في ختام هذا الفصل .

وخلت البلاد تحت الحكم البيزنطى حتى إذا مات عمرو بن العاص القائد العربى فتح  
الاسكندرية استعمرت الخطر الذى يهدد حدود مصر الغربية نتيجة بقاء برقة وطرابلس فى  
مناول البيزنطيين لما لهما من أهمية حرية وبحرية لذلك قرر السير غربا ولم يلق فى احتلال برقة  
صعوبة قط فإن جيشه سار إلى مدينة Barce ( المرج الحالية ) فلم له البربر أمورهم حالا . وقد  
روى أن بعض البربر اتصلوا بعمرو وهو بد على الاسكندرية يمرضون عليه طاعتهم ، وقد قيل  
تعليل لذلك أن البربر كانوا قد أضنتهم الإدارة الرومانية وشردهم الاضطهادات الدينية التى كانت  
ترافق العمل البيزنطى فأملوا أن يكون خلاصهم على أيدي العرب المسلمين وبخاصة عندما تناهى  
إليهم عدالة العرب وتسامحهم .

## المبحث الثاني

### ليبيا العربية الاسلامية

---

وبعد الفتح العربي لليبيا تقطع تحول هامة في تاريخ هذه البلاد العربي والاسلامى وستظل تتابع أحداث التاريخ على ليبيا لتؤكد هذا الطابع وتضفي عليه طبيعة خاصة نرى ان تعرض لها في هذا المقام بالقدر اللازم للايضاح ودون أسهاب تاريخي لا جدوى منه .

ولقد سبق أن ذكرنا أن نشأة ونمو الشخصية العربية الإسلامية لليبيا هي عملية منطوية أملتها الظروف التاريخية التي مرت بها هذه البلاد والتي حملت على نمو وتأكيده هذه الشخصية .

وإذا كان من الثابت أن عملية التحريف في الأقطار التي فتحها المسلمون غالباً ما تأتى بعد انتشار الاسلام إلا أننا نجد أن بلاد المغرب كانت هدفاً لموجة عربية الجنس وهذه الموجة السكثمانية التي طرأت على سواحل بلاد الشام وأخذت تمارس الملاحة والتجارة ، وجعلت من البحر المتوسط مجالاً لنشاطها وأنشأت مئآت المراكز الملاحية والتجارية على شواطئ الجنوبية وشهدوا حضارة تشهد بها الأساطير القديمة التي تحدثت عن هذه البلاد ووصفتها بأنها جنة تستوطنها كائنات تسمى على سلافة البشر كأساطير حديقة هيبيريد الفناء وأرض أتلاتيد التي خلدها أفلاطون في إحدى رسائله ولم يستطع الرومان رغم بغائهم فيها غاية قرون التأثير على روح هذه البلاد فلما جاء العرب صبغوها بصبغة عربية أصيلة .

وإذا كانت عروبة ليبيا قد جاءت سابقة على دخول الاسلام فيها إلا أنه لم يكد لفتح العربي يستقر في هذه البلاد حتى وجد التربة الصالحة لنمو مبادئ العقيدة الإسلامية ، بل هذه التربة كانت مهيأة لهذه الدعوة حتى قبل الفتح العربي ودليلنا على ذلك أن الاسلام قد وجد طريقه إلى الأصقاع الجنوبية في ليبيا بسهولة حيث يوجد البتر الأشداء والذين لم تستطع أى قوات احتلال أجنبى لساحل ليبيا أن تخضعهم لسلطانها بحمد السيف بل والذين أنشأت يرنطة خط الحصون العظيم جنوب الحزام الساحلى ليقها شر غزواتهم المتتالية ومن ناحية ثانية نرى أن هذه البلاد قد اعتبرت من البلاد المفتوحة عنوة فقد اتصل بعض الأهالى بمرو بن العاص فى الاسكندرية يرضون عليه طاعتهم فسهل له ذلك فتح البلاد فلما وصل عمرو إلى برقة فى ٦٤٣ لم يحاربه أهلها وآثروا أن يدخلوا تحت حكم الإسلام فصالحهم عمرو على جزية سنوية قدرها ثلاثة عشر ألف دينار فرعونى وكانوا يرسلونها إليه طائعين دون أن يرسل إليهم الجابى وقد عبر عن ذلك ابن عبد الحكم بقوله « لم يكن يدخل برقة يومئذ جابى خراج وإنما كانوا يمشون بالجزية إذا جاء وقتها » ويزيد على ذلك البلانزى بقوله « فكانوا أنصب قوم فى المغرب ولم تدخلهم فتنة » ولما كانت مساعدة العرب على فتح البلاد يجب أن تستند إلى أسباب فالتا نوجز هذه الأسباب كالآتى :

١ - إن المسيحية كانت قاصرة على المدن الساحلية التى تشربت بالتقافتين الأغريقية واللاتينية إنما ولقت القبائل البدوية التى لم تتشرب هذه الثقافة موقف العداء الصريح من الحكم الرومانى ودأبت على الإغارات المستمرة على هذه المناطق .

٢ - ضعف المسيحية بسبب الإضطهادات الدينية التى لاقاها المسيحيون على أيدي الوندال ومن بعدهم الرومان بحيث لم تستطع أن تقف فى وجه الزحف الإسلامى الآتى من الشرق

٣ - اهتمام أهل ليبيا إلى أهل الساحل ( البرانس ) والبدو ( البتر ) وكان الأوائل



أصدقائه لزوسان بينما سبق أن أثمرنا إلى عداوة الآخرين لرومان تلك وقفوا إلى جانب القوة  
المرية وأيدوا الفتح العربي ومن أشهر هذه القبائل البدوية قبيلة لوانه وقوازه وقوسه وقبيبة  
زبانة ومادام هؤلاء قد أيدوا الفتح العربي فقد كانوا أسرع إلى الدخول في الإسلام .

ويرجع نمو وتطور الشخصية الإسلامية في ليبيا إلى تلك السياسة الحكيمة التي أتبعها العرب  
في البلاد فقبروا الإسلام إلى النفوس فيما لاشك فيه أن هذه السياسة وبخاصة في أثناء ولاية  
حسان بن النعمان قد تركت أكبر الأثر وأعظمه لدى البربر وبخاصة عندما منح البربر حق  
المساواة الكاملة بالعرب وجعل من الزومان سادة الأرض موالى البربر وأشركهم في حكم  
البلاد ثم سيأتي بعد ذلك — في تقديرهم — طاملان لما أثر هام في تطوير ونمو الشخصية  
المرية الإسلامية لليبيها هما الهجرات البشرية ثم الغزو المسيحي .

### أولاً : الهجرات البشرية :

في القرن الخامس الهجري ( القرن الحادي عشر الميلادي ) وفي عهد حكم المستنصر بالله  
الفاطمي على مصر شهدت بلاد المغرب تياراً بشرياً يتجه إليها من الشرق يمثل في هجرة قبائل  
بنو هلال وهي قبائل مصرية من نجد أستوطنت مصر عقب الفتح الإسلامي وقد استقر بنو سليم  
في برقة أما بنو هلال فقد بقي منهم عدد قليل في طرابلس وواصلت جوعهم زحفها نحو  
مراكش . وقد حافظت قبائل بنو سليم على التقاليد هم وعاداتهم المرية واختلطوا بالبربر  
حتى أصبحت برقة عربية لا يبرها في عرونها قطر عربي باستثناء الجزيرة العربية نفسها وقد كانت  
هذه الهجرات طاملاً حاسماً في صيغ هذه البلاد بالصيغة العربية الكاملة وفي سيادة اللغة المرية  
كنتيجة لإنتشار الإسلام حيث تعفرت أعماق البربرية إلى مناطق الطرد البشري فازوت في  
الواحات الصحراوية المنزلة كسيوة والجذوب وهكذا تأكد كيان اللغة المرية وسيادتها

ففى عندما جاء الأتراك إلى ليبيا بناء على رغبة الأهالى لمواجهة الغزو المسيحى فإن الغلبة كانت  
للغة العربية واقتصر استخدام التركية على الطبقة الحاكمة .

### ثانياً : الغزو المسيحى :

فى الوقت الذى كانت فيه البحرية الأسبانية سيدة البحار إبان عصر الكشوف الجغرافية  
هاجم الأسبان طرابلس فى سنة ١٥١٥ م واستولوا عليها حتى إذا كان عام ١٥٣٥ أهداها  
الامبراطور شارل الخامس ملك أسبانيا إلى فرسان القديس يوحنا والذين كانوا يقبضون فى  
جزيرة مالطة حينئذ نمت هؤلاء فى البلاد فسادا الأمر الذى جعل أهلها يتظلمون إلى منقذ لهم  
من الأوضاع السيئة التى يعيشون تحت وطأتها ولما كانت الدولة العثمانية تمثل فى ذلك الحين  
حاضرة الخلافة الإسلامية لذلك إنحمت إليها دعوتهم فسارع السلطان سليمان القانونى بإرسال  
الأسطول العثمانى تحت قيادة سنان باشا الذى أستطاع أن يستولى على طرابلس عام ١٥٥١  
ويطرد منها الأفرسان . والجدير بالملاحظة هنا أن أهالى طرابلس عندما إستنجدوا بالخليفة  
العثمانى لم يكن ينظرون إلى فعلهم هذا كما لو كانوا يستبدلون حاكماً أجنبياً بحكم آخر وإنما  
قدروا أنهم يستنجدون بخليفة المسلمين لطرد أعداء المسلمين وهم الذين لم تزل - فى ذلك الحين -  
ذكرى المذابح التى أقامها الأسبان المسيحيون فى أسبانيا لآخواتهم فى العقيدة فى نهاية الحكم  
العربى لهذه البلاد ، وكانت إستجابة السلطان العثمانى لاستناباتهم ونجاحه فى طرد الأجانب من  
بلادهم عاملاً آخر قوى من ارتباطهم بالإسلام . وسينعكس هذا الأثر فيما بعد فى نمو حركة  
التحرير الوطنى إذ أن هذه الحركة ستربط ارتباطاً وثيقاً بالدين فى ليبيا وسنرى أن حركة الإصلاح  
الدينى التى حمل لواءها السيد محمد بن على السنوسى فى القرن التاسع عشر متقودة العمل الجماهيرى  
فى صراعها ضد الإيطاليين الأمر الذى يقتضى منا التعرض للحركة السنوسية فى شئ من التفصيل ....

## المبحث الثالث

### الحركة السنوسية في ليبيا

---

لقد كانت طبيعة المجتمع البدوي الرعوي في ليبيا والرصيد التاريخي للدعوة الإسلامية في هذه البلاد على النحو الذي سبق أن أوضحناه عاملاً هاماً في انتشار الدعوة السنوسية وتمركزها في هذه المناطق وتستمد دراسة هذه الحركة أهميتها من الدور الكبير الذي لعبته في تاريخ ليبيا السياسي وفي مقاومة الاحتلال الإيطالي لهذه البلاد ويسبق هذا تاريخياً الدور الذي لعبته في تشكيل وإعادة تنظيم المجتمع الليبي ..

#### نشأة الدعوة وتطورها :

قبل الحديث عن نشأة الدعوة وتطورها يجدر بتحديد ما هيبتها وهي على هذا الأساس يمكن تعريفها بأنها نداء إلى العودة إلى الإسلام الصحيح أى إلى التمسك بما كان عليه الإسلام في عهد الرسول الكريم ﷺ وخلفائه الراشدين والتخلص من البدع التي جددت على العقيدة الإسلامية وشوهت مضمونها ، وهي في ذلك تشبه الدعوة الوهابية التي قامت في الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر ، لذلك كان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما الأصلين اللذين يجب الاستناد إليهما لفهم روح الإسلام فهما صحيحا .

وقد نادى بهذه الدعوة السيد محمد بن علي السنوسي المولود في ضاحية من ضواحي الجزائر

في ١٢ ربيع الأول عام ١٢٠٢ هجرية الموافق ٢٣ ديسمبر عام ١٧٨٧ ميلادية فلقد ساء هذا الداعية اضراط عقد المسلمين لاهتمامهم بمصالحهم الذاتية وتغليبها على المصاحبة العامة ، كما ساءه أيضا دخول الكثير من البدع على الدين الإسلامي فتنادى بدعوته لتطهير الاسلام من الشوائب على النحو السالف الاشارة إليه ، ولما كان الاسلام لا يقتصر على جانب العقيدة بل يهدف أيضا إلى تنظيم الحياة الدنيوية فقد رأى السيد محمد بن علي أن يؤسس زاويته الأولى في أبي قبيس بالأراضي الحجازية عام ١٨٣٧ وبسد هذا التاريخ بدء قيام الطريقة السنوسية ثم أقام السيد عدداً من الزوايا الأخرى بالأرض الحجازية وفي عام ١٨٤٣ أنشأ « الزاوية البيضاء » في الجبل الأخضر فكانت أم الزوايا السنوسية ولكنه قلها في عام ١٩٥٦ إلى الجنوب لأنها كانت أكثر توطئاً وأسهل اتصالاً بأعماق برقة المختلفة وطرابلس والسودان الغربي ، كما لم يكن بوسعه العودة إلى مسقط رأسه بالجزائر لوقوعها تحت الاحتلال الفرنسي حيث كان الفرنسيون على استعداد للقضاء على هذه الدعوة أو على الأقل الحيلولة دون انتشارها لمسلمها من خطر على نفوذهم ، كما كانت الجنوب أيضاً مركزاً هاماً لقوافل العابرة بين وسط القارة وشرقها الأمر الذي يمكنه من التبشير بدعوته الجديدة بين أفرادها .

### نظام الزوايا :

كانت الزوايا بجانب كونها مركزاً للدراسات الدينية تمتد بمثابة وحدات سياسية وزراعية وتجارية وإدارية ومكاناً للتدريب العسكري .

فكوححدات اقتصادية كانت مقسمة إلى مناطق زراعية صغيرة المساحة يمنع كل جزء منها لاسد الأتباع ولكن دون أن يكون له حق التصرف فيه بالبيع وقد فرض على هؤلاء الأتباع قسماً معيناً من المال « الزكاة » والتي كانت تخرج طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وتكون الرثاسة في

الزاوية لشيخ الزاوية الذي يمينه رئيس السنوسية . وتمثل الزوايا وحدات اقتصادية مستقلة تعيش أساساً على إنتاج الأرض التي يزرعها الأتباع الذين أطلق عليهم إسم الأخوان وهي بهذا تمد نقطة تحول هامة في حياة السكتيرين من البدو الذين هجروا حياة الترحال وتعلموا معنى الاستقرار . كما كانت الزوايا مراكز تجارية لوقوعها على طرق القوافل بين وسط وشمال القارة .

وهي كراكرز للتعاليم الدينية كانت ملتقى للطلاب الذين حضروا في أعداد كبيرة للجنوب ولزوايا المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد ليتعلموا قواعد الاسلام الصحيحة الحالية من السدع والخزجلات .

وبوصفها مراكز للتدريب العسكري تعلم فيها الأتباع كيف يدافعون عن أنفسهم ضد أي عدوان يقع عليهم فأحاطوا منازلهم ، كاجراء دفاعي ، بسور يحرسها تملوه الحصون والأبراج التي كان المقاتلون فيها على أهبة الاستعداد لدفع أي هجوم يقع عليهم وقد تجلّت قدرة الأتباع القتالية في المعارك العديدة التي خاضوها ضد الفرنسيين والابيطاليين وكبدوم فيها خسائر جسيمة .

كما أن إقامة الزوايا لم تكن تتم إعتباطاً وإنما بناءً على تخطيط محكم ، إذ كانت تشيد عند ملتقى الطرق لخدمة أغراض التجارة ، وفي أماكن يسهل الدفاع عنها طبيعياً ويمكن منها الاشراف على الأراضي المجاورة .

خلاصة القول أن الدعوة السنوسية قد نجحت بفضل فهمها الواعي للجانبين الروحي والديني والعقيدة الاسلامية في تنظيم العمل الجماهيري في ليبيا تنظيماً محكماً مكنتها من الصمود سنوات طويلة في وجه الاحتلال الايطالي وذلك رغم تخلى الدولة العثمانية عن مسؤولياتها في ليبيا في مواجهة هذا الاحتلال بعقدها معاهدة صلح مع إيطاليا سنة « ١٩١٢ » وبموجب هذه المعاهدة التي عرفت باسم معاهدة أو تنشي أوقفت الحرب التي أعلنتها إيطاليا على السلطان ومنح السلطان ليبيا استقلالاً داخلياً

وتفرض هو لمشاكله الداخلية والحرب البلقان التي كانت تهدده على الأبواب . تقول أنه رغم ذلك استطاعت المقاومة السنوسية أن تقود الكفاح الليبي ضد إيطاليا بصورة تنهض منها التجربة السياسية لهذا الكفاح في العصر الحديث .

تلك القوة الهائلة التي فجرها الفهم الصحيح لروح الاسلام وأحكامه قد استطاعت ، الى جانب انتشارها في مصر وبلاد العرب والسودان ، أن تحمل لواء الاسلام الى بلاد كور وبنسقي ، وبيركو ، واندى ، ودارفور ، ووادي ، وكاتم ، وتشاد ، وأزقر ، وبنسى . كما أن الفهم الصحيح لروح الاسلام دعاها الى العمل على محاربة تجارة الرقيق في هذه الأصقاع ، وقد وصلت السنوسية الى أوج قوتها وانتشارها أثناء زمامة السيد المهدي السنوسي ( ١٨٥٩ - ١٩٠٢ ) . وتثلت أهمية هذه القوة في الآتي :

١ - أخذت الدول الكبرى تسعى الى الاتفاق مع هذه الدعوة الفتية فقد حاولت إيطاليا الاتفاق معها في عهد السيد المهدي وذلك لمقاومة التقدم الفرنسي في تونس عام ١٨٨١ كما حاول السلطان العثماني أن يحصل على مساعدتها في حرية ضد روسيا ( ١٨٧٦ - ١٨٧٨ ) وحاول الألمان أن يحصلوا على موافقتها ضد فرنسا في أفريقيا عام ١٨٧٢ ولكن السيد السنوسي آثر النأي بنفسه عن مشكلات السياسة الدولية ومع ذلك فقد اضطرت السنوسية لمحاربة الفرنسيين لما تقدم هؤلاء الى أواسط أفريقيا عامي ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ .

٢ - اضطرت قوة السنوسيين المفكر الاستعماري ووزير خارجية فرنسا « هانوتو » الى الاعتراف بقوله . « قد أسس الشيخ السنوسي في جهة ليست بالمبعدة عن الأصقاع التي تلي أملاكنا في الجزائر مذهبا خطيرا له أشباع وأنصار . . وقد أوقفت أعماله رجالا بشائنا كل عمل مفيد لصالحها في أفريقيا الجنوبية » . (١)

---

{ ١ } . محمد عطاره - المروبة في العصر الحديث ص ٢٨٨ .

٣ - لم تنس إيطاليا ضراوة المقاومة التي واجهها بها الليبيون منذ أن نزلت قواتها الشاطئية  
البيي وأدركت الدور الذي لعبه الدين الاسلامي في تنذية الروح القومية فلبجات الى محاولة استمالة  
الليبيين اليها عن طريق الدين ، ومثلت نفس المهزة التي مثلها نابليون بونابرت عندما جاء الى مصر  
في حملته المشهورة وذلك بادعاء الاسلام ، فقد اعتلى موسولينى ظهر جواده فوق كومة من الرمل  
الأحر يخطب الى أهل ليبيا عندما زارها لافتتاح الطريق الساحلى عام ١٩٣٧ ويسمى بمدالة روما  
وكان بالبوساني ليبيا قد أعد له سيفاً حمل الأهل على إحدائه لزعم إيطاليا ودعاه « سيف  
الاسلام هدية الى حامى الاسلام » .





## المبحث الرابع

### الاحتلال الإيطالي

---

أهمية الحديث من ليبيا تحت الحكم الإيطالي تبدو في أنها تمثل نقطة تحول هامة في مسار تاريخ ليبيا الحديث حيث تبلور في هذه الفترة التجربة النضالية للشعب الليبي ، كما أنها تمثل تلك الرابطة القوية بين التجربة الليبية والتجربة العربية الشاملة وتمثل من ناحية ثالثة وحدة النضال التي خاضها الشعب العربي الى جانب الشعب العربي في ليبيا وعلى هذا الأساس سيتمرض هذا المبحث للموضوعات التالية :

١ - المخطط الاستعماري ضد ليبيا .

٢ - التضامن العربي ووحدة النضال .

٣ - الجمهورية الطرابلسية .



## المطلب الأول

### المخطط الاستعماري ضد ليبيا

إن الجهود التي بذلت للتمكين لإيطاليا من استثمار ليبيا تقوم - في تقديرى - دليلا واضحا على ارتباط المصالح الاستعمارية بعضها ببعض ارتباطا وثيقا بحيث أنها حتى في حالة تمارسها كما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية لوقوف بريطانيا وفرنسا الى جانب ، ووقوف إيطاليا بانضمامها الى المحور في الجانب الآخر . فإن هذا التمارض سرعان ما يتلاقى لتعود الوحدة والانسجام بين هذه المصالح كما سنرى في اتفاق ( يفرن - سفورزا ) الذي تم بين وزيرى خارجية بريطانيا وإيطاليا دون مراعاة لوقوف ليبيا الى جانب قضية الحلفاء في الحرب والمعونات الكثيرة التي قدمتها لفرق القبية الخاصة أثناء العمليات الحربية والتي اعترف بها الحلفاء أنفسهم . اذ رغم كل ذلك وضعت ليبيا على مائدة المساومات بين اعداء الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على التفصيل التالي :

١ - كانت فرنسا ترغب في التمكين لإيطاليا من ليبيا لتموضها بذلك عن تونس التي كانت ترغب في احتلالها ولكن الأولى سبقتها إليها وقد أرادت فرنسا من مساعدتها لإيطاليا على هذا النحو ألا تقف الأخيرة في وجه الأطماع الفرنسية في مراکش آنذاك توجه جهودها لاحتلالها ، ورأت أن ترضية إيطاليا يمكن أن تتم باطلاق يدها في ليبيا . بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ حثت بريطانيا على مفاتحة الباب العالي في منح طرابلس لإيطاليا ولكن بريطانيا لم تفعل ذلك لحرصها على وحدة أملاك الباب العالي أمام التدخل الروسى .

٢ - ولعل فرنسا قد رأت من ناحية أخرى في إيطاليا القوة التي تستطيع أن تقضى على النفوذ السنوسى في ليبيا المجاورة لتونس الفرنسية ، والذي أوهق القوات الفرنسية حيث اشترك معها في حروب ضارية تحت قيادة سبدي محمد البرانى وحرر المختار الأمر الذى جعل القوات الفرنسية غير قادرة على التقاط أنفاسها إلا بعد الانتصار على السنوسية على ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ مما جعلهم ينسحبون من واحات حوض النيجر التي وجدت فيها مراكزهم نحو الشمال ، ولكن هذا الانتصار لم يكن قاضيا على الحركة السنوسية إذ ظلت تؤرق الفرنسيين زمنا طويلا .

٣ - كانت الحليقتان بريطانيا وفرنسا قد شاب العلاقات بينهما بعض الفتور الناجم عن مساندة الصحافة الفرنسية للحركة الوطنية في مصر . لذا نرى أن بريطانيا قد استجابت لرغبة فرنسا باطلاق يدها في مراكش واطلاق يد إيطاليا على أن تطلق يد بريطانيا في مصر فيما يعرف باسم الاتفاق الودى عام ١٩٠٢ .

٤ - رغبة كل من بريطانيا وفرنسا في أن تبقى ليبيا منطقة عازلة Buffer state بين النفوذ الفرنسى غرب المتوسط والنفوذ البريطانى في شرقه على النحو الذى أوضحناه .

وإذا كان هذا هو المخطط الاستعمارى بين كل من فرنسا وبريطانيا لتمكين من إيطاليا في ليبيا فإن الأولى قد رأت بعد أن فشلت جهودها في الاستيلاء على تونس أن ليبيا يمكن أن تكون عوضا لها عن هذه البلاد خاصة بعد هزيمتها في عدوة عام ١٨٩٦ لتفنى من الأذهان ذكرى هذه الهزيمة ولنجد لنفسها مكانا بين الدول الاستعمارية فيزداد بذلك وزنها في المحيط الدولى ، بل لقد ذهب البعض إلى المناداة بإحياء مجد الامبراطورية الرومانية وبلغ هذا الشعور أقصاه بوصول الفاشيست إلى الحكم مما جعل موسوليني يدعى أن البحر المتوسط ليس إلا بحيرة إيطالية Mari Nostrum <sup>(١)</sup> أضف إلى هذا تدهور الأحوال الاقتصادية في إيطاليا مما أدى

---

(١) الترجمة الإيطالية لهذه العبارة « بحرنا » .

إلى وجوب حصول إيطاليا على مستعمرات يكون فيها متنفسا لسوء الحال كما كان الضغط السكاني فيها قد أوجب إيجاد أرض جديدة لهجرة الإيطاليين إليها . وقد ساعد إيطاليا على تنفيذ ذلك أن تركيا صاحبة السيادة الشرعية على البلاد كانت تنوء بمشاكلها الخاصة بسبب تورطها في البلقان هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتأييد فرنسا وبريطانيا لها بموجب الاتفاق الودى .



## المطلب الثاني

### التضامن العربي ووحدة النضال

عندما أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا في سبتمبر عام ١٩١١ وذلك لغزو ليبيا التي أرسلت قواتها لاحتلالها أعتقدت أنه بمجرد نزول هذه القوات الساحل الليبي سيهب السكان لنصرتها لتخلص من الحكم التركي وذلك استناداً إلى شعور المداوة الذي ظهر على السطح في ذلك الحين بين الأتراك والسوسية ولكن إيطاليا قد أخطأت في تقديرها هذا وذلك لجليلها بطبيعة البدوى الذي قد ينصر بيتاً ضد آخر داخل القبيلة الواحدة ولكن عندما تمرض القبيلة كلها للخطر فإنه ينسى عداوته ويهب لنصرة القبيلة ضد أى خطر خارجى يهددها وهكذا فإنه برغم وجود شعور بالمداوة بين الليبيين والدولة العثمانية إلا أن هناك رابطاً قوياً يجمع بينهما ألا وهو الإسلام ومن أجل هذا أعلن الليبيون الجهاد تحت قيادة السوسية حتى بعد أن عقدت الدولة العثمانية صلح لوزان عام ١٩١٢ مع إيطاليا ولن تستطرد هنا في وصف العمليات العسكرية التي دارت بين الليبيين والإيطاليين ولا أحداث البطولة التي قام بها الليبيون في هذه الحرب وشهدت بها كتب التاريخ إذ أنه لا مكان في هذا البحث لمثل هذا الاستطراد والمهم أن مقاومة السوسيين ظلت عشرين عاماً تطلق الأخيرين وتحول بينهم وبين التقاط انقاسهم حتى يناير عام ١٩٣١ وذلك عندما تولى قيادة القوات الإيطالية في هذه المرحلة الحاصمة جرازبانى وهو من أشهر القواد والذى حىء به إلى ليبيا نائباً للحاكم العام على ليبيا ليقضى على مقاومة عمر المختار فعمل على إجلاء العرب النازلين حصول الجبل الأخضر حتى يقطع كل صلة بين المجاهدين وأهالى البلاد ثم أسنولى

على واحات الكفرة آخر معازل السنوسية في الجنوب في ٢٩ يناير عام ١٩٣١ بعد أن جرر عليها أقوى حلة شهدتها صحراء ليبيا وضافت الحلقة حول البطل همر المختار وأتباعه ولكنه ظل يقاتل آخر معاركه وهو يقود خمسين فارساً من أتباعه فأسر وأعدم وقضى بموته على آخر جهد للمقاومة في برقة وفي أنحاء ليبيا كلها .

وفي هذه الفترة الحاسمة من تاريخ ليبيا الحديث تبلور صورة المشاركة العربية إذ لم تسكد تركيا تقرر ترك الميدان بتوقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا حتى انفجرت ثورة الفضب في العالم العربي ضد الباب العالي ووجه إليه اللوم في الصحف العربية ، وأخذت هذه الصحف تشتمل العالمين العربي والإسلامي على مد يد العون للمجاهدين في ليبيا فتبرع البعض بالمال بينما تطوع البعض الآخر بالذهاب إلى ميدان القتال لمعاركة أخوانهم الليبيين شرف الجهاد وقد تجلّت هذه المشاركة في الدور البطولي الذي لعبه الكثيرون من الثائضين العرب والضباط العرب أمثال عزيز المصري الذي أصبر على البقاء في برقة على رأس قواته لمحاربة الإيطاليين ضارباً عرض الحائط بقرار تركيا الصلح مع إيطاليا وهو الأمر الذي جلب عليه غضب الأتراك فأصدروا ضده حكماً بالإعدام بزعم وقوفه ضدهم في هذه الحرب كما كان هناك غير عزيز المصري صالح حرب وعبد الرحمن غزام وصبيح الطرابلسي وعمود حلي والسيد عيسى التوي و إسماعيل الطرابلسي وحسين العسكري وغيرهم من أبناء الأقطار العربية الأخرى .

ولقد ساهمت مصر إلى جانب ذلك بتمويل حركة النضال بالرجال والمؤن والمعدات لذلك لجأ الإيطاليون إلى مد الأسلاك الشائكة على طول الحدود الشرقية بين البردية والجنوب لمنع تسرب المؤن إلى المجاهدين ولقطع سبل الإتصال بين المجاهدين ومصر الأمر الذي جعل الحلقة تضيق حول همر المختار وأتباعه .

وتجلى صورة هذا التضامن أيضاً في الوقوف إلى جانب الليبيين في ساعات المحنة فبعد أن شن



جرازيا في حلة الكبيرة على واحدة الكفرة آخر معاقلة السنوسية في يناير ١٩٣١ وأمر  
الإيطاليون في سكانها السلاح قتلا وتذيعاً لمدة ثلاثة أيام فر أهلها منها يطاردون شبح الموت  
والجوع ولم ينقذهم من مصيرهم الرهيب من الموت جوعاً وإعياءاً في الصحراء إلا معونة إخوانهم  
المصريين فلقد استطاع مأمور الواحات المصرية إلقاء ٤٥٣ نسمة<sup>(١)</sup> في ستة أيام ، كما أنقذ  
مفتش المساحة ٣٧ شخصاً وما ذكر على سبيل المثال وليس التعميم فلقد فتحت مصر  
والسودان أبوابها لليبيين وقدمت لهم دياراً بدلاً من تلك التي فقدوها .

---

(١) د . زاهر رياض - استثمار أفريقيا ١٩٦٥ ص ٢٨٣



## المطلب الثالث

### الجمهورية الطرابلسية

(نوفمبر ١٩١٨)

---

الجمهورية الطرابلسية . . أو الجمهورية الليبية الأولى . . أو الجمهورية العربية الأولى . .

حقيقة تاريخية هامة ، أثار إليها المؤرخون عرضاً في سياق حديثهم عن تاريخ ليبيا إبان الاحتلال الإيطالي . وهم إذ يتعرضون لها بهذه الإشارة العابرة التي لا تتفق وأهميتها التاريخية ، ربما يكونون قد فعلوا ذلك عن قصد مقصود لسبب أو لآخر ، وربما لأنهم لم يقدرُوا أهمية هذا الحدث التاريخي حق قدره رغم ماله من نتائج هامة بعيدة الأثر . .

ولقد أطلقنا عليها اسم الجمهورية الطرابلسية لأنها بهذا الاسم عرفت في كتب التاريخ ولأن نطاقها المكاني كان محدوداً بطرابلس .

وأطلقنا عليها اسم الجمهورية الليبية الأولى لأنه من الخطأ — في اعتقادى — إعتبار كفاح طرابلس شيئاً مستقلاً على كفاح برقة . فالكفاح إنما يقوده شعب واحد هو الشعب الليبي ضد خطر واحد هو الغزو الإيطالي ولهذا يمكننا القول بأن قيام الجمهورية في طرابلس إنما كان نتيجة كفاح الشعب الليبي في مجموعة ضد الغزو الإيطالي . فلو لم يقاتل الشعب الليبي في برقة قتلاً بطولياً يستنزف جزءاً كبيراً من طاقة العدو لركز الإيطاليون جهودهم على حركة المقاومة في

طرابلس ولسكان من الصعب على هذه الجمهورية أن ترى النور .

وأطلقنا عليها اسم الجمهورية العربية الأولى لانها كانت ثمرة التضامن العربي والمشاركة العربية في القتال ضد الغزو الإيطالي من ناحية ، ولانها كانت من ناحية أخرى المحاولة العربية الأولى نحو الاخذ بصورة متقدمة من صور الحكم التي تدل على مدى نضوج الوعي السياسي لدى الشعب العربي في ليبيا فسبق غيره من الاقطار العربية في اختيار هذا الخط من الحكم التقدمي .

وإذا كان قيام الجمهورية الطرابلسية قد جاء تنويجاً لنضال الشعب الليبي في طرابلس فقد أصبح من المتعين أن نعرض لتطور هذا النضال حتى قيام الجمهورية .

فلقد عرفنا فيما سبق الخطط الإستعمارية التي إستهدف ليبيا ، وأطماع إيطاليا فيها ثم الظروف السياسية التي ساعدتها على تحقيق هذه الأطماع ، إذ تقرر إيطاليا الإلتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ فإنها تقوم في ٢٩ سبتمبر عام ١٩١١ بضرب درنة بالقبائل ثم تتبع ذلك بضرب طرابلس وفي الشهر التالي كان قد تم للإيطاليين إحتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبنى غازي والحسن ولسكن الإيطاليين دفعوا ثمن هذا الإحتلال طائلاً فدارت بينهم وبين القوات المدافعة معارك ضارية وكانت هذه الأخيرة تتكون من ٧٠٠ مقاتل عثماني ونحو ألف منطوع من أهالي طرابلس بينما كانت القوات الإيطالية التي دفع بها لإحتلال هذا الاقليم تتكون من خمس وعشرين ألف مقاتل ورغم ذلك فقد تسببت البسالة التي قاتل بها العرب في بعض المارك مثل معركة بير طبراس في هزيمة الجيش الإيطالي وليزئاده ، ولسكن الكثافة العددية وكية للتسليح ونوعيته رجحت في النهاية كفة العدو فاستسلمت طرابلس ، ولسكن إلى حين ، وغادر البلاد بعض زعماء المقاومة مثل سليمان الباروني الذي هاجر إلى تونس ومنها إلى إستنبول .

فلما اندلعت نار الحرب العالمية الاولى وإضمت إيطاليا إلى جانب الحلفاء في هذه الحرب ضد دول الوسط تخرج موقفها إذ أصبح من المين عليها الاحتفاظ بقواتها المسلحة لمواجهة التزاماتها العسكرية التي تفرضها الحرب .

ولاستهز المقاتلون العرب في الشرق ( بركة ) بقيادة السنوسيين هذه الفرصة واستمدوا لهاجة الجهات الشرقية من إقليم طرابلس ، فأعد الايطاليون حجة لمواجهة هذا الخطر أسندوا أمرها إلى القائد ميانى ، وعرض عليه رمضان السويحلى من أهالى مصراته المساعدة قبلها ، وعند بر القرصاية بسرت تقدم رمضان بقواته من القوة الإيطالية ثم إستدار عليها فى مناورة بارعة قتم حصارها بين القوات الليبية وهزم الايطاليين هزيمة فادحة . وكان من نتائج هذه الموقعة ظهور رمضان السويحلى فى الميدان الحربى كرئيس للمقاومة الشعبية فى مدينة مصراته ، وإمتد نفوذه إلى الجهات المجاورة الأمر الذى أثار عليه حفظة السنوسيين .

ولما كان من صالح تركيا أن تستغل شدة مقاومة الليبيين للقوات الإيطالية فى ليبيا لإمتزاف بعض من جهدها الحربى فى هذه المناطق لذلك أرسلت سليمان البارونى ليتابع الجهاد وكان يحمل فرماناً من السلطان بتمينه حاكماً على طرابلس ولكن فى أواسط عام ١٩١٨ بدأ إنكسار القوات الألمانية والتركية واضعاً لعميان فجمع عبد الرحمن عزام زعماء القبائل والأعيان من أجل أن يجمع كلمتهم على إنشاء حكومة وطنية فاقترح بعض رجال القبائل أن يعين الأمير عثمان فؤاد ابن سلطان تركيا أميراً على طرابلس . وكان قد جاء إلى طرابلس عام ١٩١٧ مع القائد التركى عبد الرحمن نافذ وصحبهم فى هذه الزيارة عبد الرحمن عزام .

وفى هذا الاجتماع الذى تم فى مسلاتة فى نوفمبر ١٩١٨ أثنى عبد الرحمن عزام خطاباً حماسياً ملتئماً ذكر فيه الجميع بواجبهم نحو بلادهم وبضرورة الارتقاء إلى مستوى المسؤولية خاصة بعد خروج

تركيا من الحرب فحول الاجتماع إلى ما يشبه جمعية تأسيسية أقسم أعضاؤها على المصحف الشريف وراء الشيخ حتى مفتاح المجدوب العهد أن يكونوا مخلصين للجمهورية الطرابلسية وأن يقدوها بأموالهم وأرواحهم حتى تقوم بواجبها في إدارة شئون البلاد واختير عبد الرحمن عزام مستشاراً لهذه الجمهورية وجعل مقرها مسلاتة ثم شكل وفداً من كبار الأعيان على رأسه مختار كبار وأرسل إلى القيادة الإيطالية لابلغها باستقلال طرابلس وقيام الجمهورية الطرابلسية ولكن إيطاليا أخذت تتامل في الاعتراف حتى إذا عقدت الهدنة مع تركيا عام ١٩١٨ سلم الثمانيون ومنهم الأمير عثمان فؤاد والقائد عبد الرحمن نافذ أنفسهم إلى الفرنسيين في تونس ولكن الجمهورية الطرابلسية رفضت التسليم ودخلت في معارك عديدة مع إيطاليا أهمها معركة « ترينة » التي انتهت فيها ثلاثة آلاف عربي على عشرين ألف إيطالي ولانتهى الأمر إلى توقيع الصلح بين الطرفين والذي عرف بإسم صلح بنيادم في ٢١ أبريل عام ١٩١٩ . ولانتهى هذا الصلح إلى اعتراف إيطاليا بالجمهورية الطرابلسية على أن يعين الإيطاليون مفوضاً سامياً بمعنى أن تصبح طرابلس مستقلة إستقلالاً ذاتياً على نسق الكومنولث .

### إدارة شئون الجمهورية :

في اجتماع مسلاتة تم اختيار أربعة أشخاص لإدارة شئون هذه الجمهورية هم : رمضان السويحلي وسليمان الباروني وأحمد المريض وعبد الغني بن الحير .

كما تقرر تأليف مجلس إستشاري للجمهورية مكون من ٢٤ عضواً من أعيان البلاد ، وتقرر أيضاً تأليف مجلس شرعي من بعض العلماء للتطرق في المسائل القضائية .

### دستور الجمهورية :

ولقد إشتغل هذا الدستور على ليل وأربعين مادة وقع مندوبو الفريقين الطرابلسي والإيطالي

مباشرة بقبوله في ٢٦ أبريل عام ١٩١٩ وقد مثل الجمهورية الطرابلسية في التوقيع : سليمان الباروني ورمضان السويحلي وأحمد المريش وأمم ما إشتغل عليه من مواد .

١ - تسمى الحكومة حكومة القطر الطرابلسي .

٢ - يدير أمور قطر طرابلس مجلس حكومة مؤلف من ٨ أعضاء وطنيين ينتخبهم مجلس النواب الطرابلسي من بين أعضائه ، ومن عضوين إيطاليين ينتخبهم القنصل العام .

٣ - يرأس هذا المجلس حاكم عام يده السلطان المدنية والمصرية معين من جانب ملك إيطاليا ( لم يحدد القانون جنسية الحاكم فقد يكون عربيا وقد يكون إيطاليا ) .

٤ - يسن قوانين البلاد مجلس النواب ينتخبه الأهالي ، يتمتع بما يجالس الدول الأخرى التمديدية من سلطات وحقوق ومدته ٤ سنوات كلما جدد إنتخابه جدد إنتخاب ، مجلس الحكومة من بين أعضائه .

٥ - لا تنفق ضرائب البلاد إلا فيما يقرره مجلس نوابها ، الذي ينظم حركة وضمها وتوزيعها وجبايتها .

٦ - لا يطبق من قوانين إيطاليا في طرابلس إلا ما يقبله مجلس النواب الطرابلسي ويوافق عليه لمصلحة البلاد

٧ - ينظم من أبناء البلاد جيش وطني بالتطوع ، حسباً تقتضيه الحاجة ، وقائده هو الحاكم العام .

٨ - لاطنيين حق التوظيف في الوظائف المالية مدنية وعسكرية وقضائية وطبية وغيرها بالإمتحان .

٩ - التعليم الأهل حر تحت إشراف الحكومة .

١٠ - اللغة العربية رسمية كالإيطالية .

١١ - ينتخب الأهل رؤساء البلاد في العاصمة والملحقات ،

١٢ - يؤلف مجلس شرعى تستأف لديه الأحكام الشرعية وهو يدين القضاة ،

١٣ - للطرابلسيين الحائزين على الشهادات العالية الحق في مزاوله المهن الحرة كالطب والمحاماة وغيرها في إيطاليا كما في طرابلس .

١٤ - الطرابلسى والإيطالى متساويان في الحقوق .

١٥ - تراعى حرمة الدين والتقاليد الوطنية الحسنة .

إلى غير ذلك مما جاء في الدستور من مواد .

ونظرة على المواد السالف الإشارة إليها تدلنا على مدى وضوح وتقدم الوعى السياسى لدى الشعب الليبي آنذاك ، إذ إهتمت على اهم مبادئ الديمقراطية التى حوتها دساتير الديمقراطيات الحديثة فى وقتنا هذا مثل سلطات المجالس النيابية ، وشرعية الضرائب . . . الخ ) كما أن هذا



النظام السياسي وإلى كفى يمثل في شكله الظاهري رابطة كرابطة الكومنولث أو الجماعة الفرنسية إلا أنه يختلف عن هذين النظامين في شيء جوهرى وحام وهو تأكيد سيادة اللغة القومية وبالتالي الترتى القومى فى الجمهورية الطرابلسية فلم تصبح اللغة الإيطالية هى السائدة كما نلاحظ سيادة اللغة الإنجليزية فى دول الكومنولث وسيادة اللغة الفرنسية بصورة أكثر وضوحا فى الجماعة الفرنسية .

### نهاية الجمهورية الطرابلسية :

إن الظروف التى أدت إلى قيام الجمهورية الطرابلسية قد إرتبطت بخروج إيطاليا من الحرب الأولى منهوكة القوى وإشدداد ساعد المقاومة العربية فى طرابلس ، وكان إستمرارها لو قدر لها أن تستمر يمد بمثابة تهديد لنفوذ الاستعمارى لافى ليبيا فحسب بل وفى تونس المجاورة أيضا ، ومن أجل هذا كان إحتجاج فرنسا شديداً على حليفها إيطاليا عندما سمحت بقيام هذه الجمهورية ، إذ كان من مقتضى ذلك تسرب الآراء التحررية التقدمية من طرابلس إلى تونس التى كانت واقعة تحت نير الإستعمار الفرنسى آنذاك الأمر الذى قد تترتب عليه آثار بالغة الخطورة على مصالحها هناك . لذلك قررت إيطاليا أن تتحرك لتصفية هذا النظام عن طريق تعزيز قواتها لضرب الحركة الوطنية فى طرابلس من ناحية والتخلص من زعماء المقاومة من ناحية أخرى . وتنفيذا لهذا الجانب الأول من هذه الخطة عززت إيطاليا قواتها فبلغت مائة وخمسين ألف مقاتل يساعدهم سلاح جوى قوى أما عن الجانب الآخر من الخطة وهو القضاء على قادة المقاومة وفى . قدمتهم رمضان السويحلى فقد نجحوا فى إغتياله فى عام ١٩٢٣ ، أما سليمان البارونى فكان قد غادر البلاد بعد فترة وجيزة من قيام الجمهورية بعد إعزاله العمل ثم تعدد الإيطاليون هجومهم حتى تم القضاء نهائيا على الجمهورية عام ١٩٢٣ أى بعد خمس سنوات من قيامها .

وبعد فإن كان الإيطاليون قد إستطاعوا القضاء على الجمهورية الأولى إلا أن الروح التي أقدم  
بها الطرابلسيون على إنشاء جمهوريتهم الأولى تمتد أحد المللم الراضحة الراضحة في خلفية التاريخ  
النضالى للشعب الليبي على طريق الثورة الكبرى التي تحققت في أول سبتمبر ١٩٦٩ . . .

## المبحث الخامس

### ليبيا بعد الحرب الثانية

اعتقد أننا لا نتجاوز الحقيقة إذا ما قلنا أن تلك المرحلة التي تلت انتصار الجيش الثامن على قوات المحور وخروج هذه الأخيرة من الشمال الأفريقي نهائيا ، والتي بدأت باستيلاء قوات الجنرال برناردو موتيجمرى على برقة وطرابلس في يناير عام ١٩٤٣ وانتهت في ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥١ بإعلان استقلال ليبيا تعد من المراحل الهامة في تاريخ ليبيا الحديث .

فلقد تميزت هذه الفترة باصطدام الصراع بين الدول الاستعمارية والرجعية في ليبيا من جانب وبين القوى التحررية في ليبيا ومن ورائها الدول العربية من جانب آخر .

فرغم قيام الشعب في ليبيا بدوره الكبير ، الذي اعترف به الحلفاء أنفسهم ، في مساعدة الحلفاء على تحقيق النصر على دول المحور في شمال أفريقيا إلا أن الحلفاء تنكروا كمادتهم للمرب فمقد ينفن وزير خارجية بريطانيا اتفاقا مع السكونت كارلو سفورزا وزير خارجية إيطاليا في ٩ مايو عام ١٩٤٩ بقصد تمزيق وحدة البلاد الليبية وتقسيمها بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، بحيث تتولى بريطانيا الوصاية على إقليم برقة وتتولى فرنسا الوصاية على إقليم فزان ، وإيطاليا الوصاية على إقليم طرابلس . ولقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية تساند حليفاتها ونؤيد هذا العمل الاستعماري وإلى جانب هذه القوى وقعت الرجعية في ليبيا ، من أجل مصالحها الخاصة تمرغل كفاح القوى التحررية التي تطالب بوحدة البلاد .

وفي الجانب الآخر وقفت الدول العربية وفي مقدمتها مصر والشعوب الآسيوية وراء القوى التحررية للشعب الليبي تدافع عن إستقلال ليبيا ووحدتها . فاذا كان العالم العربي قد خاض مع الشعب الليبي معاركه العسكرية ضد الغزو الإيطالي فانه خاض معركة سياسية أشد ضرواً من أجل تحقيق إستقلال ليبيا ووحدتها حتى كملت هذه الجهود بإعلان إستقلال ليبيا في ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥١ . وإذا كان الشعب العربي قد لُغى وصلته بنجاح في تحقيق هذا الإستقلال فان الرجعية الحاكمة حرصاً على مصالحها الخاصة قد قيدت هذا الإستقلال بربط البلاد بماهدة صداقة وتخلّف مع بريطانيا في يوليو عام ١٩٥٢ وأخرى مع الولايات المتحدة في سبتمبر عام ١٩٥٤ وبمقتضى هاتين منحت الدولتان حق إقامة القواعد العسكرية داخل البلاد مقابل معونة مالية سنوية . كما ربط الاقتصاد الليبي بمنطقة الاسترلين وترك الميدان بعد ذلك لنضال الشعب الليبي لكي يحرموا استقلاله من القيود التي فرضت عليه ، ومن أجل تحرير اقتصاده من استغلال الرأسمالية الحاكمة ، ومن أجل المساهمة في معركة المصير العربية الكبرى التي تخوضها الأمة العربية ضد الصهيونية والامبريالية والتي أقامت الرجعية بينه وبين هذه المساهمة الموانع ، ولقد تحقق ذلك بقيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ على النحو الذي سنعرض له في فصل لاحق ، وعلى هذا الأساس سنهدى في هذا المبحث بالتمرض لثلاث نقاط رئيسية تحدد معالم هذه الفترة وهي :

أولاً الأطماع الاستعمارية .

ثانياً : موقف الرجعية الليبية

ثالثاً : المشاركة العربية في الإستقلال الليبي

### أولاً : الأطماع الاستعمارية

لم يكن من السهل على الحلفاء وبخاصة بريطانيا أن يتسوا ذلك الدور الهام الذي لعبت الصحراء الغربية في الحرب العالمية الثانية كما سبق أن ذكرنا .

وتتبدى هذه الأهمية الاستراتيجية في جنوب البلاد أيضا حيث تتوغل حدود ليبيا الجنوبية في الداخل فتشرف على السودان في الجنوب ، وعلى طرق القوافل القديمة بين غرب أفريقيا وحوض النيل وقد أفاد من هذا الوضع قائد القوات الفرنسية الميجور جنرال جاك ليكليرك فنقدم بقواته من بحيرة تشاد في الجنوب شمالا حتى وصل الى الحامية الإيطالية في مرزوق حيث تمكن من القضاء عليها .

وإذا كان هذا هو الأمر بالنسبة لليبيا فالتا نستطيع أن نتصور أنه لم يكن من السهل على الحلفاء أن يتخلوا عن هذه البلاد بسهولة ، وتجربة الحرب المريرة لا تزال ماثلة في أذهانهم. لهذا تكاثفت جهود الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على إخضاع هذه البلاد للفوز الغربي على التفصيل الآتي :

#### بريطانيا :

كانت بريطانيا تسمى بعد خروج قواتها من سوريا ولبنان عام ١٩٤٦ ومن فلسطين عام ١٩٤٨ وإحتلال جلائها عن قناة السويس لكي تكون لها قاعدة عسكرية في برقة ذات ساحل طويل على البحر الأبيض يكون مركز تجمع للقوات البريطانية إذا ما لزم الأمر في هذه المنطقة من العالم ، وذلك للدفاع عن حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا حيث أن تحويل برقة إلى قاعدة عسكرية بريطانية يبرز الجناح الأيسر للقوات التي ستتولى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط . كما أنها تمد حلقة هامة في خطوط المواصلات الجوية بين أوروبا وقواعد بريطانيا في شرق أفريقيا وهي إذ تفكر هذا إنما تعتمد على مساندة الولايات المتحدة لها وأتباع السنوسية في برقة وهم الذين ساعدوها أيام الحرب وكونوا جيشاً حارب تحت قيادتها .

## فرنسا :

سعت فرنسا للبقاء في فزان لموقعها الاستراتيجي الهام على طريق المواصلات بين شمال القارة ووسطها ولحدودها المشتركة مع مستعمراتها في تونس والجزائر والنيجر وتشاد ، كما أنها خشيت من أن يؤدي إستقلال ليبيا وإضمها إلى جامعة الدول العربية إلى تسرب المبادئ التحررية من طرابلس إلى تونس الواقعة تحت الحماية الفرنسية ، كما أن فرنسا لم تنس جهود الجامعة ضدها في سوريا ولبنان والتي أثمرت عن خروجها من هذه البلاد ، لذلك بدلت جهودها لإعادة طرابلس إلى حكم الإيطاليين الذين اشتهروا بشدة بطشهم لأية حرية تحررية قد تظهر في البلاد .

## الولايات المتحدة الأمريكية :

أظهرت تجربة الحرب الثانية أهمية ليبيا بالنسبة لما يعرف بمقتضيات الأمن الأمريكي في شمال وغرب أفريقيا حيث يعد أقرب نقطة وثوب لأي هجوم عسكري محتمل على العالم الغربي وذلك لقربها من سواحل أوروبا الجنوبية ، هذا فضلا عن مصالح أمريكا البترولية في المناطق القريبة في الشرق الاوسط لذلك ترى أن أمريكا قد خرجت بما يسمى بالمشروع الأمريكي « The American Plan » بالنسبة للمستعمرات الإيطالية السابقة . ويقضى هذا المشروع بوضع هذه المستعمرات تحت وصاية دولية متعددة الأطراف خاضعة لإشراف الأمم المتحدة ولكنها سرعان ما عدلت عن هذا المشروع بعد انقسام الحلفاء على أنفسهم عقب الحرب وانقسام العالم إلى كتلتين تزعم هي أحدهما فيما تزعم روسيا الكتلة الأخرى لأن الوصاية الدولية على المستعمرات الإيطالية السابقة من شأنها إدخال روسيا أو من ينوب عنها في إدارة هذه المستعمرات وهو ما لا ترغب فيه الولايات المتحدة .

لذلك عدلت الولايات المتحدة عن فكرة الوصاية الدولية وتار رأى في دوائر وزارة الخارجية

الأمريكية يدعو إلى أن تضطلع الولايات المتحدة بمهمة الوصاية على طرابلس لأن ذلك سيخرج بهذا الاقليم من نطاق السياسات الأوروبية مما قد يجعل منها سبباً للصراع بين الدول الأوروبية وهو ما نخشاه أمريكا بعد أن فعلت الكثير لدعم وحدة حلفائها في أوروبا للوقوف في وجه الخطر الشيوعي المحتمل . ولكن موافقة الكونغرس على هذه الالتزامات الخارجية لم تتم بعد أن رفضت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى القيام بمهمة الدولة المنتدبة على أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية القديمة . وإد تطالب روسيا على لسان وزير خارجية الدول الكبرى الذى عقد لبحث مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، بوضع طرابلس تحت وصايتها لمدة عشرة أعوام تنهياً لليبيا بعدها لتل استقلالها نجد أن الولايات المتحدة تشكك في جهودها مع حليفها بريطانيا وفرنسا لاقرار مشروع ( يقن - سفورزا ) الاستعماري والذي كان يهدف إلى وضع برقة تحت وصاية بريطانيا ، وطرابلس تحت وصاية إيطاليا ، وفزان تحت وصاية فرنسا وبهذا يمكن الحيلولة دون تسرب النفوذ الشيوعي إلى منطقة شمال أفريقيا وإيجاد موضع قدم للاتحاد السوفيتي على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ذي الأهمية الإستراتيجية الكبرى بالنسبة لتنظيم الدفاعية القارية .

والملاحظ هنا أن الولايات المتحدة اذا كانت قد عدلت عن فكرة الوصاية الدولية المتعددة الأطراف على المستعمرات الإيطالية السابقة ومن بينها ليبيا خوفاً من تسرب النفوذ الشيوعي الى القارة الأفريقية وإذا كانت قد أبدت مشروع ( يقن - سفورزا ) في اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها لم تلتق بثقلها السياسي كله وراء تأييد هذا المشروع والذي جعلنا نخلص الى هذه النتيجة :

١ - السهولة التي مم بها إقناع الولايات المتحدة بتعذر فكرة الوصاية على ليبيا أثناء إنعقاد الجمعية العامة في دورتها الرابعة في نوفمبر ١٩٤٩ والتي انتهت بصور قرار الأمم المتحدة في ٢٩

نوفمبر عام ١٩٤٩ باستقلال ليبيا بأغلبية ٤٨ صوتا ضد صوت واحد هو صوت ألبانيا وامتناع  
٩ دول عن التصويت لم تكن من بينها الولايات المتحدة .

٢ - أن وارن أوستن مندوب أمريكا في الأمم المتحدة لم يكن تأييده مطلقا وبلا تحفظ  
لهذا المشروع عندما عقدت الأمم المتحدة اجتماعها في ١٧ مايو عام ١٩٤٩ للبحث في قرار اللجنة  
السياسية حول موافقتها على مشروع ( يغن - سفورزا ) إذ قال « بالرغم من أن هذا الاقتراح  
لا يتضمن الحل الأكمل لهذه المشكلة إلا أنه يتضمن بعض أوجه الحل التي تحت الجمعية العامة على  
قبولها لأنها أكثر الحلول العملية في الوقت الراهن » .

٣ - أن وجود ليبيا تحت أي شكل من أشكال وصاية الأمم المتحدة لن يمكنها من المشاركة  
في المنظمات الدفاعية الخاصة بالعالم الغربي حيث أن الذي يتولى إدارة البلاد الموصى عليها لا يمكنه  
إقامة أية قواعد عسكرية في هذه البلاد اللهم إلا في حالة الاستراتيجية  
كتلك التي كانت للولايات المتحدة على الجزر اليابانية السابقة في المحيط الباسفيكي ، ولكن لما كانت  
مثل هذه الوصاية تتطلب صدور قرار من مجلس الأمن فإن ذلك كان من شأنه أن يجعلها عرضة  
لاستخدام حق الاعتراض من جانب الاتحاد السوفيتي أما في حالة استقلال ليبيا فإن ذلك يوفر  
لها حرية العمل السياسي مما يجعلها قادرة على الدخول في أية معاهدات أو اتفاقيات مع الدول الغربية  
بقصد الدفاع عن حوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا وهذا ما كان يحرصه الاتحاد السوفيتي وما  
أقدمت عليه ليبيا بالفعل حيث عقدت معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا في يوليو عام ١٩٥٣  
وأخرى مع الولايات المتحدة في سبتمبر عام ١٩٥٤ .

#### المتاورات البريطانية :

ما تقدم ذكره قدم لنا صورة الموقف الذي التزمته دول الكتلة الغربية ازاء القضية الليبية



في فترة ما بعد الحرب الثانية . وإذا كانت فرنسا قد اتخذت موقفا جادا ازاء إعادة المستعمرات الإيطالية السابقة ، ماعدا أثريا ، إلى دائرة النفوذ الإيطالي في شكل وصاية وبخاصة إقليم طرابلس فإن أمريكا قد ألزمت بمساعدة جهود حلفائها الغربيين فيما قامت بريطانيا بدور المنفذ لهذه السياسة الاستعمارية فضلا عن الجهود التي بذلتها هذه الدولة سواء أثناء اجتماعات وزراء خارجية الدول الكبرى لبحث مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، أو في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرار فكرة الوصاية الجزاءة على ليبيا فإتينا نلاحظ أن بريطانيا قد عملت على تمزيق وحدة البلاد القبية أثناء نظر القضية أمام الأمم المتحدة بعملين ماديين ظاهرين :

أولهما : اتفاق ييفن - سفورزا في ٦ مايو ١٩٤٩ .

ثانيهما : خلق وضع خاص بأقليم برقة وفصل مصيره عن مصير باقي الأراضي القبية .

فبالنسبة للأمم الأول نجد أن ييفن وزير خارجية بريطانيا قد عقد اتفاقا مع السكوت كارلوفورزا وزير خارجية إيطاليا في ٦ مايو ١٩٤٩ وبمضى هذا الاتفاق بوضع برقة تحت إدارة بريطانيا ، وطرابلس تحت إدارة إيطاليا ، وفزان تحت إدارة فرنسا وقد تكاثفت جهود الكتلة العربية والكتلة الآسيوية تساندها في ذلك الكتلة السوفيتية في القضاء على هذا المشروع عند التصويت على مشروع قرار قائم على أساسه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٤٩ . أما بالنسبة للأمم الثاني وهو فصل مصير برقة عن مصير باقي الأراضي القبية فلا يبدو أن يكون تطبيقا لسياسة بريطانيا المروقة « فرق تسد » والذي دأبت بريطانيا على تطبيقه في سياستها في أجزاء كثيرة من العالم العربي منذ الحرب العالمية الأولى . فتحدث وزير الخارجية أمام مجلس العموم في ٨ يونيو ١٩٤٢ مختصا إقليم برقة بوعد بالاستقلال من الحكم الإيطالي في مقابل

المساعدات التي قدمها الشعب العراقي للحلفاء أثناء الحرب الثانية فقررت بريطانيا في أول يوليو عام ١٩٤٩ اعترافها بالأمير محمد أدریس السنوسي كأمر على برقة وخول حتى انتهاء حكومة الشئون الداخلية . أما مدلول هذا الاستقلال السوري فقد جاء في إعلان نقل السلطات Proclamation of transitional powers الذي صدر في ١٦ ديسمبر عام ١٩٤٩ عن الإدارة البريطانية وبمقتضاه خول الأمير سلطة إصدار دستور بواسطة مرسوم ، وحددت صلاحيات هذا الدستور كما حددت اختصاصات المقيم البريطاني في برقة والتي تشمل الشئون الخارجية والدفاع والملاحة الجوية والمواصلات الخارجية والتجارة والهجرة وإصدار جوازات السفر وإعطاء التأشيرات

أما مصادر الثروة المدنية فقد تركت لتكون عملاً لاحتياقي خاص بين الأمير والمقيم البريطاني الذي احتفظ لنفسه بحق تقرير مطابقة القوانين الداخلية الاعلان . كما ان الدستور لا يمكن تعديله أو إيقاف العمل به بدون موافقة المقيم البريطاني . والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام : أين هو هذا الاستقلال إذن ؟

ولم يسكدها لمن دستور برقة وتكوين حكومة إقليمية بها حتى قدمت لها الخزانة البريطانية معونة مالية قدرها مليون جنيه . ولنا هنا بصدد الإشارة إلى الدور الذي لعبته الرجعية في برقة من أجل تأكيد هذا الانفصال إذ أن ذلك سنتمرض له بالتفصيل في موضع آخر في هذا المبحث . إننا نزيد القول بأنه لولا معونة السيد محمد أدریس السنوسي بل وسعيه إلى الوصول إلى السلطة في معقل السنوسية برقة حتى لو كان هذا على حساب قضية البلاد الليبية بأسرها لما استطاعت بريطانيا أن تحقق هذا الانفصال الإقليمي .

بل أنه حتى بعد صدور قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا في ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٩ نجد أن بريطانيا لم تأل جهداً في تحقيق هذا الانفصال بين الأقاليم الليبية الثلاثة حتى تحتفظ بشقوقها في

برقة لمصمت جهدها لجلل الحكم العبي حكما فيدراليا على حساب وحدة البلاد كما حاولت أن تصعد اتفاقية مع أمير برقة ولكن المصتر ادریان بلت مندوب الأمم المتحدة وقف في وجه ذلك قائلا « أن ليبيا كدولة واحدة لها الحق في أن تصعد ما تشاء من اتفاقيات ومع أى دولة تشاء .

أما أن يصعد أحد أقاليم ليبيا اتفاقية مستقلة مع أى دولة أخرى فان معنى هذا هو تجاهل قرار الأمم المتحدة الخاص باستقلال ليبيا ، بل ونقض هذا القرار من أساسه . ولكن مستر بلت لم يستطع أن يوقف تيار الإقليمية المتزايد ففي برقة أقيمت حكومة أهلية شكلت مجلساً للنواب في يونيو ١٩٥٠ في ظل قانون انتخابي خاص ببرقة فقط وليس بليبيا كلها ، وذلك بعد إنشاء مجلس تنفيذي في مايو ١٩٥٠ .



## ثانياً : موقف الرجعية الليبية

ذكرنا أن فترة ما بعد الحرب الثانية تعد من الفترات الهامة في التاريخ الليبي الحديث لانه في خلال هذه الفترة كانت البلاد تواجه قضية مصيرية وهي قضية الاستقلال والوحدة. فمن أجل قضية الاستقلال والوحدة مما كان نضال الشعب الليبي حيث أن الاستقلال بمفرده وبدون أن يرتد إلى وحدة حقيقية تدعمه كان يبدو ناقصاً . ولأجل هذا نجد أن الدول العربية وفي مقدمتها مصر لم تفصل بين قضيتي الاستقلال والوحدة بل جعلت منها قضية واحدة أثناء نضالها السياسي في المحافل الدولية عندما كان مصر ليبيا موضع بحث الدول الكبرى وتشهد بذلك المذكرات العديدة التي قدمتها جامعة الدول العربية سواء إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول المعظمى أو إلى الأمم المتحدة بشأن القضية الليبية . ففي ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٥ اتفقت الدول العربية المنضمة إلى الجامعة أن يقدم الأمين العام للجامعة مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية يشرح فيها وجهة النظر العربية فيما بالذكرة التي تضمنت أهمية الوحدة بالنسبة لليبيا وجاء في هذا المعنى :

« ليبيا بلد عربي تحده تونس وبلاد المغرب غرباً ، ومصر شرقاً ، والصحراء الكبرى جنوباً ويقطن هذه البلاد منذ قرون قوم من أصل عربي يتكلمون لغة واحدة ويتبعون تقاليد وعادات واحدة ويتدينون بدين واحد ، وهي بلاد مترامية الأطراف غير أنها فقيرة الموارد وقد ظلت منذ ذلك الحين بلاداً متحدة يعيش سكانها داخل حدودها يتبادلون محاصيل أراضيهم ويتعاونون على استغلالها ، ولم تكن هناك أية حدود تفصل بين المناطق وبعضها ، وكان البدو الرحل من السكان ينتقلون في حرية تامة طلباً للرعي وكثيراً ما استوطنوا حيث طاب لهم المقام .

« والبلاد في طبيعتها غير قابلة للتجزئة فكل فكرة ترمي الى تقسيمها سواء الى مناطق أو

ولايات أو دوائر ففوز أو وضع أى قدم منها تحت نظام الانتداب فكرة بلا شك خائفة بالضرورة على البلاد اقتصاديا واجتماعيا وأديا فضلا عن أنه لم يسبق أن حدث تقسيم للبلاد منذ آلاف السنين» .

فاذا كانت مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية قد أوضحت أهمية هذه الوحدة بسبب التكامل الاقتصادى بين أقاليم البلاد الثلاثة ، ولأن حياة البدو الرحل فيها تعتمد على التنقل والترحال من إقليم الى آخر دون أن يخدم فى ترحالهم هذا أية موانع أو حدود ، وأنه لاهياة لأحد هذه الأقاليم بدون الاقليمين الآخرين كما جاء فى المذكرة المائة التى قدمتها الدول العربية الى الدول الأربع المشتركة فى لجنة التحقيق التى وصلت الى ليبيا فى ٦ مارس عام ١٩٤٨ لاستطلاع رأى الليبيين فى مصير بلادهم وفيها جاء فى البند الثانى « ٢ - وتجميع بينهم « أى الليبيين » فوق ذلك عوامل اقتصادية لا يمكنك لها فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والصل وأجبانا بالقمح والشمر والحيوانات ، وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيوت والمنسوجات الصوفية والقطنية والآلات الزراعية ، وترسل فزان الى برقة وطرابلس ثمرها الوافر ولا غنى لآى من هذه الأقسام الثلاثة فى حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين بل إن كلاهما فى حياته الفدائية بل فى ذات وجوده يعتمد على ما يمد به أهل القسمين الآخرين ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد أخذت فى سنى الجفاف حيث تقل الجيوب مئات الألوف من أهل ليبيا » .

فاذا كان الأمر كذلك بالنسبة لعضاة الموارد الليبية آنذاك فإن الوحدة كانت تصد الضمان الوحيد لجهاة الظروف الاقتصادية القاسية التى كانت تمر بها البلاد ولرعاية استقلال البلاد . ورغم هذه الحقيقة فإن منطق السيد إدريس السنوسى كان يتخذ اتجاهها آخر فشكل ما كان يعنيه هو المطالبة باستقلال برقة واعتلاء كرسى الامارة وعدم ربط هذا الاستقلال بمصير طرابلس التى كانت موضع صراع وتناقص بين الدول الكبرى وحتى لا تحوّل مطالبته باستقلال طرابلس بينه وبين سرعة تحقيق استقلال برقة بل أنه علق موافقته على البلاد بشرط جعل نظام الحكم فى البلاد

ملكيتا وراثيته وقرويته من بعده . وأكثر من هذا كما سبق أن رأينا فإنه قد قبل مجرد الاستقلال  
الصوري لبرقة مقابل كرمى الامارة ويمزج هذا القول. الأداة الآتية :

١- أن منصور الكبيخا رئيس الوفد البرقاوى أثناء مناقشته لمقترحات الوفد الطرابلسى ،  
الذي توجه الى بنغازى من أجل الاتفاق على الوحدة قال « إننا نطالب بالوحدة ولكن لا يمكن  
أن نربط بطرابلس فى كل الأحوال وأن برقة إذا ما منحت وضعا خاصا فانها تبقى راضية به وإن  
كانت تستمر فى طلب الوحدة » وهو بهذا يقدم لنا الفكرة المسيطرة على أعضاء الوفد  
البرقاوى بشأن الوحدة .

٢ - أنه قد أستبعد من الوفد البرقاوى فى مفاوضات الوحدة التى دارت فى بنغازى فى  
الفترة من ١٨ - ٢٠ يناير طم ١٩٤٧ كل من يؤيد وحدة ليبيا . وهذه ظاهرة تدعو الى العجب  
وإن كان ثمة تفسير لها فالتا نجرؤ على القول أن اشتراك الوفد البرقاوى فى هذه المفاوضات إنما  
كان تحت ضغط الرغبة الجماهيرية للشعب الليبي فى برقة الذى كان يتطلع الى الوحدة ويقودنا الى  
هذا الاستنتاج المنطوق والواقع المادية التى حدثت . فاما من الناحية المنطقية فالتا تساهل إذا كان  
الوفد البرقاوى قد أستبعد منه كل من يؤيد وحدة ليبيا فلاما إذن كان يتفاوض ؟ !

وأما الوقائع المادية التى حدثت فتشتمل فى الاستياء الذى أبداه الشعب البرقاوى لفشل المحادثات  
وسخطه على رئيس اللجنة البرقاوية مما اضطره الى عقد اجتماع عام بجمعية عمر المختار لتبرير أعماله  
والذى لم يجسد بدا من أن ينسب فشل البائحات الى أن عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية  
فى ذلك الحين هو الذى وضع مقترحات الوفد الطرابلسى ، وأشار الى أن عبد الرحمن عزام  
لا يناصر البرقاويين والمنوسيين . ولكن هذا لم يفتح الشعب فى برقة فتوجه ليفى من الشباب  
الثقاف وأعضاء جمعية عمر المختار وقدماء المحاربيين وكثير من أميان البلاد الى مقر الوفد

الطرابلسي وألحوا أن يرحب الوفد سفره يوماً آخر ليتمكنوا من إقناع اللجنة البرقاوية  
بفسكرة الوفد .

٣ — إن الوفد البرقاوي اشترط لإتمام الوحدة « الائتلاف حول سمو الأمير محمد أدريس  
السنوسي والمهاداة به أميراً على ليبيا بدون قيد أو شرط » .

٤ — إن سالم المنتصر رئيس الجبهة الوطنية الطرابلسية المتحدة بث إلى المختصين العرب  
في السعودية ومصر وسوريا برقيات يلقى فيها الثبته على السيد أدريس السنوسي ويحمّله فشل  
المباحثات بين الوفدين البرقاوي والطرابلسي .

٥ — أنه بعد تكوين « هيئة تحرير ليبيا » في طرابلس والتي كانت تعمل من أجل توحيد  
الجهود لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها والدعاية للقضية الليبية في الخارج ، أرسلت الهيئة إلى ممثل  
برقة للتعاون معها والانضمام إليها إلا أن الجبهة الوطنية البرقاوية اشترطت للموافقة على ذلك  
الاعتراف بإمارة السيد السنوسي على البلاد كلها .

وإذ تدرك بريطانيا نقاط الضعف في حليفها السيد أدريس السنوسي فأنها تستغل ذلك  
لتحقيق أغراضها فتسارع في أول يوليو باعطاء برقة حكماً ذاتياً بل إن المستر دى كاندول  
رئيس الإدارة البريطانية في برقة قال في يانه الذي ألقاه أمام الجبهة الوطنية البرقاوية في أول  
يونيو عام ١٩٤٩ أن بريطانيا العظمى تعترف بأمر برقة كرئيس لحكومة برقة ثم ذكر  
بعد ذلك . . أن حكومة صاحب الجلالة تعترف برغبة برقة في الحكم الذاتي وستتخذ الخطوات  
اللازمة التي تتفق والتزاماتها الدولية لتحقيق هذه الرغبة . . فكان جوهر السياسة البريطانية  
وهو منح برقة الحكم الذاتي قد جعل في المرتبة الثانية بين الاعتراف بالسيد أدريس السنوسي  
أميراً لبرقة أعطى المرتبة الأولى . وهذا يدل على أن بريطانيا كابت تسعى لضرب على الوتر



الحساس في نفس السيد أدريس السنوسي . وقد كفف القناع عن هذه المناورة البريطانية  
البيان الذي قدمته « هيئة تحرير ليبيا » إلى الأمم المتحدة في ٦ يونيو عام ١٩٤٩ حيث جاء فيه  
أن منح برقة حكماً ذاتياً إنما يحبط الجهود المبذولة لإيجاد حل لقضية ليبيا بأسرها ، وأن  
ما قامت به بريطانيا في هذا الشأن إنما يعد تنفيذاً لأحد بنود إتفاق ييفن — سفورزا ومحاولة  
وضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع Fait accompli بالرغم من أنه سبق للأمم المتحدة أن  
رفضت اقرار مشروع ييفن — سفورزا المشار إليه ولا تنسى في هذا المقام كيف أن بريطانيا  
وقد أدركت وقوف مصر وراء جهود « هيئة تحرير ليبيا » والدور الكبير الذي تلعبه في قضية  
الاستقلال والوحدة الليبية لذلك سعت للاتصال بها وعرضت عليها الموافقة على توحيد الحكم في  
كل من برقة وطرابلس تحت إدارة الأمير السنوسي ، ولكن مصر رفضت هذه المناورة التي  
تخدم مصالح بريطانيا أكثر من مصلحة الليبيين أنفسهم ضاربة بذلك أروع الأمثلة في أنكار  
الذات . إذ أنها قد اتخذت هذا الموقف المتشدد بالرغم من وجود موضوعات عديدة معلقة  
بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في ذلك الوقت تتعلق بالسودان وبالآرصدة  
الاسترلينية ، وبسليح الجيش المعمرى وكان من السهل إتخاذ موضوع ليبيا أداة للصراحة فيها  
أو في بعضها ولكن مصر رفضت ذلك .



## ثالثاً : المشاركة العربية فى الاستقلال الليبي

تبنت دول الجامعة العربية وفى مقدمتها مصر قضية استقلال ليبيا ووحدتها وخاضت فى سبيل ذلك نضالاً سياسياً مبرراً لصون هذا الاستقلال وتلك الوحدة فى مواجهة الأطماع الاستعمارية التى أظهرها الحلفاء فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولقد خاضت الدول العربية معاركها هذه فى ثلاثة ميادين هى .

١ - اجتماعات وزراء خارجية الدول العظمى لبحث مصير المستعمرات الإيطالية السابقة .

٢ - فى اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

٣ - فى مجلس الأمم المتحدة الذى شكل لمعاونة مندوب الأمم المتحدة المستر أدريان پلت Adrian Pelt فى وضع الدستور وتأسيس الحكومة المستقلة .

### ١ - فى الميدان الأول :

قدمت مصر مذكرة إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى الذى انعقد فى لندن فى ١١ سبتمبر عام ١٩٤٥ ضمنها وجهة نظرها بالنسبة لمستقبل البلاد الليبية وتتلخص فى وجوب استفتاء الليبيين وحقوقهم فى تقرير مصيرهم إما بالاستقلال التام أو بالوحدة مع مصر نظراً لروابط التاريخية والقنوية والدينية والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التى تمشى إلى

جانبى حدود القطرين ، كما أعلنت فى مذكرتها هذه أنه فى حالة تقرير المؤتمر وضع البلاد الليبية تحت الوصاية طبقاً لفقرة ( ب ) من المادة ٢٧ فإن هذه الوصاية يجب أن تكون لمصر أو لجامعة الدول العربية ، وعارضت فكرة تقسيم ليبيا .

وقد قامت حكومات السعودية وسوريا ولبنان والعراق بتقديم مذكرات مماثلة للمؤتمر تؤيد فيها وجهة النظر المصرية حول مستقبل ليبيا .

وإذا كانت مصر قد طالبت بالوصاية على ليبيا لها أو لجامعة الدول العربية فإن هذا المطلب كان أبعد ما يكون عن المطامع الشخصية وإنما كان لتجنب ليبيا الوقوع تحت وصاية إحدى الدول الأجنبية وتجربة نظام الانتداب المريرة لازالت ماثلة فى الازهان ، كما أن طلب مصر ، أو بشير أدق قبولها الوحدة مع ليبيا لم يكن يعمل الرغبة فى التوسع إذ أن الموارد اللبية فى ذلك الحين كانت ضئيلة لا تكاد تفي بحاجة سكان ليبيا أنفسهم . ثم قام عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية بتقديم مذكرة للمؤتمر فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٥ طالب فيها بوحدة ليبيا نظراً للضرورات الاقتصادية التى تقتضى ذلك واستقلالها وتحقيق أمانى الليبيين فى الانضمام إلى جامعة الدول العربية .

وعندما دعت مصر إلى الاشتراك فى مؤتمر الصلح وقف واصف غالى وزير الخارجية وألقى خطاباً أوضح فيه حق الليبيين فى الحرية والحكم الذاتى وعارض فكرة عودة الحكم الإيطنالى إلى طرابلس تحت إشراف الدول المتحالفة كما طالب بأن تكون إحدى الدول العربية وصية على ليبيا إذا تقرر وضعها لفترة من الزمن تحت هذه الوصاية .

ولكن الدول الكبرى عارضت بصفة اقتراح مصر بأن يكون لها أو لأحدى الدول العربية أو لجامعة العربية حق الوصاية على ليبيا .

وبمنا كانت أصوات الفرنسيين ترفع بطلب الوصاية لأنفسهم على فزان ، ولايطاليا على طرابلس وصل إلى طرابلس الغرب العديد من المهاجرين الإيطاليين فأرسلت الجامعة العربية مذكرة إلى السفارة البريطانية في القاهرة تلقت فيها نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة هذا الامر وتطالب بوضع حد لهذه الهجرة غير المشروعة فردت السفارت على الجامعة بأن جميع الوسائل الممكنة ستخذ لوقف هذه الهجرة .

وإذ ينتهى مؤتمر الصلح إلى تقرير إرسال لجان للتحقيق إلى ليبيا لتحرى رغبات الأهالى طالبت الجامعة العربية أن تمثل في هذه اللجان ولكن الدول الكبرى لم توافق على ذلك إذ كان هناك تكتل غربي يهدف إلى إبقاء برقة تحت الإدارة البريطانية ، وفزان تحت الإدارة الفرنسية وأبدتها في ذلك أمريكا وذلك مما كانت نتيجة تقرير لجنة التحقيق . ورغم ذلك لم تقف الجامعة مكتوفة الأيدى بل بنت بمذكرة إلى الدول الأربع المشتركة في لجنة التحقيق ، كما سنت الحكومات العربية بمذكرات مائة الى هذه الدول في ٢٢ فبراير ١٩٤٨ جاء فيها بيان بالاعتبارات العديدة من اقتصادية وإدارية واجتماعية التي تحتم وحدة البلاد واستقلالها ثم ينت الدور الكبير الذى لعبه العرب في مساعدة الحلفاء على كسب الحرب ، وأهلية الليبيين في حكم أنفسهم بأنفسهم كما أوردت المذكرة أيضا السند القانوني لهذا الاستقلال إذ جاء في البند الثامن منها :

« ويستند أهل ليبيا في طلب وحدة بلادهم واستقلالها الى حق كل شعب في اختيار وتقرير مصيره كما يستندون الى أن ليبيا وقد نزلت إيطاليا بمحاذاة الصلح الموقفة في باريس في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ عن كل حق لها فيها وقد استعادت وضعا سياسى قبل الغزو الإيطالى . ولما كانت الدول الثمانية قد نزلت هى الأخرى عن كل حق لها في ليبيا بمهادتى لوزان الموقشتين في ١٨ أكتوبر عام ١٩١٢ و ٢٤ يونيو عام ١٩٢٣ فان ليبيا تكون بذلك قد تحررت من كل سيطرة أجنبية واستعادت حقها الاصيل في الحرية والاستقلال » .

وجاء في نهاية كل مذكرة من المذكرات التي قامت حكومات الدول العربية بإرسالها الى أن هذه الحكومات لم تقف مكتوفة الأيدي أمام أى ظلم يقع على عرب ليبيا وأنها لن تترأخى في القيام بواجبها في هذا الشأن .

وبالنسبة للهيئات السياسية في طرابلس فقد أبدت موقف الجامعة والدول العربية على النقيض من برقة التي حل فيها الملك أدريس ( ولم يكن قد أصبح ملكا بعد ) الأحزاب السياسية وأنشأ بدلا منها ( المؤتمر الوطنى العام ) المشكل من ٧٠ عضوا يقوم هو بتعيينهم وقد أسند رئاسة المؤتمر الى أحد أقاربه . فلقد وقف الوفد البرقاوى - كما سبق أن رأينا - في وجه الوحدة ولم يرض بأن يربط مصير طرابلس كما اشترط لاتمام هذه الوحدة المتأداة بأدريس السنوسى ملكا على ليبيا بلا قيد ولا شرط .

وفي أواخر يوليو عام ١٩٤٨ قدمت لجنة التحقيق تقريرها الى وكلاء وزراء الخارجية ويتلخص في النقاط الآتية :

- ١ - أن نسبة كبيرة من سكان ليبيا أميون ويشئون حياة بدوية .
- ٢ - عدم مقدرة أى جزء من أجزاء ليبيا على أن يكفى نفسه ولا بد له من مونة خارجية .
- ٣ - اتفاق الأحزاب السياسية الرئيسية في ليبيا على استقلالها ووحدتها وانضمامها للجامعة العربية .
- ٤ - قيد المؤتمر الوطنى في برقة للوحدة بشرطين : الأول قيام ملكية وراثية تحت راية

الأمير محمد إدريس المهدى السنوسى . والثانى ألا يسمح للإيطاليين بالعودة إلى برقة أيا كانت الظروف .

٥ - أوضحت اللجنة رغبة الأمير محمد إدريس السنوسى فى عقد محالفة مع بريطانيا .

٦ - أبدى السكان رغبة أكيدة فى وجوب إنهاء الإدارتين البريطانية والفرنسية على البلاد .

ولما كانت تقارير اللجان متضاربة فهذه تمثل وجهة نظر المسكر الغربى وتلك تمثل وجهة نظر السوفيت الأمر الذى وصل بوزراء الخارجية الى طريق مسدود لذلك تقرر أحالة القضية رسمتها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للفصل فيها نهائيا وذلك فى ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٨ .

### الميدان الثانى :

وفى الأمم المتحدة احتدم الصراع وطلب الوصاية بين الكتلتين الكبيرتين أيضا ، وظهر فى هذه الأثناء ولأول مرة تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية التى عارضت كل اقتراح لا يؤدى الى استقلال ليبيا الماثل . كما ظهرت أيضا صورة مكررة من تطبيق انجلترا لسياستها الاستعمارية المبنية على الاتفاقيات السرية التى عهدتها المشرق العربى فى اتفاقية ( سايكس بيكو ) عام ١٩١٦ فكا جزأت الوطن العربى فى المشرق الى منطقة حمراء تحت النفوذ البريطانى وأخرى زرقاء تحت النفوذ الفرنسى عقب الحرب الأولى ، تقدمت هذه المرة باتفاق ( يفرن - سفورزا ) بوضع برقة تحت الادارة البريطانية وفزان تحت الادارة الفرنسية وطرابلس تحت الادارة الإيطالية ، وقد أقرت اللجنة السياسية هذا الاقتراح ( ٣٤ صوت ضد ١٦ وسبعة وفود امتنعت عن التصويت ) . ولم يكد يعلن قرار اللجنة السياسية حتى اجتاحت المظاهرات الدامية مدينة طرابلس ومزق المتظاهرون

في أجدادية العلم البريطاني، كما حاجبوا القنصلية الأمريكية في طرابلس وزعموا العلم الأمريكي الذي  
يرفرف عليها . ووقع صدام بين الطرابلسيين والقوات البريطانية . وعند اجتماع الجمعية العامة في  
١٧ مايو ١٩٤٩ للبحث في قرار اللجنة السياسية حول موافقتها على مشروع ( يفرن - سورزا )  
وقف الدكتور محمود غوزي مندوب مصر في ذلك الوقت وحذر الجمعية العامة من اتخاذ قرار غير  
صائب وقال أيضا :

« إن مشروع ( يفرن - سورزا ) تجاهل تام للأمم المتحدة فلا يسعنا مهما بلغ بنا التسامح  
إلا أن نمد هذا القرار بمثابة أغفال للجنة الأمم المتحدة ، ولهذا فليس من شأن هذا الاتفاق أن  
يمزج عملنا وحسن تصرفنا فضلا عن أنه يمتاز بأن عليه إشارة « صنع في لندن » وليس ( صنع  
ليك سكسي ) » وختم خطابه بقوله :

« إن شعب ليبيا قد أُنذر صراحة بأنه سيقاوم عودة الحكم الإيطالي ولا شك في أن تقطيع  
أوصال ليبيا وإعادة طرابلس إلى الحكم الإيطالي مخالف لرغبات شعب تلك البلاد وقد أعلنها  
بصرامة تامة . وأن هذا الشعب لا يرد المقاومة لمجرد عدائه لإيطاليا بل لأنه لا يزال يذكر مرارة  
حكمها في العهد الفاشي ويذكر أن الليبيين كانوا ضحية القذائع التي اقترفتها الإيطاليون يوم أن  
كانوا يهذبون أفراد الشعب من الطائرات ليرغمهم على السكوت عن المطالبة بحريتهم » (١) .

وبعد أن توالى المتحدثون وصوت على المشروع فبذل لأي هاتين التي كانت قد امتنعت من  
التصويت انضمت إلى الكتلة الأسبوية الأفريقية لهذا الاقتراح .

---

(١) سامح حكيم : استقلال ليبيا ١٩٦٥ ص ٦٩ .



### المبدأ الثالث :

وهو بعد صدور قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا في ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٩ ، فقد جاء في البند الرابع من هذا القرار :

« (٤) - تمين الجمعية العامة مندوبا عن الأمم المتحدة في ليبيا ويختار محلما يساعده ، والقرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور وتأسيس حكومة مستقلة » .

وقد اختير لهذه المهمة المستر أدريان بيل Adrian Pelt الذي باشر أعماله رسميا في أول يناير عام ١٩٥٠ . أما المجلس فكان يشكون من عشرة أعضاء هم كما نصت المادة السادسة من القرار المذكور .

١ - ممثل واحد تمينه حكومة كل من البلاد الآتية : مصر - فرنسا - إيطاليا - باكستان - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة .

ب - ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة في ليبيا ، ومثل واحد عن الأقليات في ليبيا .  
ومنذ أن بدأ المجلس اجتماعاته ظهر فيه اتجاهان :

الأول : اتجاه يرمى إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها ويقف في هذا الجانب ممثلو مصر وباكستان وطرابلس .

الثاني : اتجاه يهدف إلى التاورات لمرقلة الاستقلال ووضع المقبات أمام الوحدة ويقف في هذا الجانب مندوب الأمم المتحدة مع باقي الدول الغربية الممثلة في المجلس وكذا ممثلا برقة وفزان .

وقد وقف أصحاب الاتجاه الأول في وجه كثير من المناورات التي أرادت بولسيتها بريطانيا وحلفائها المثليين في المجلس ان يؤكدوا انفصال أقاليم ليبيا الثلاثة عمليا ورغم خطورة ذلك على كيان البلاد اقتصاديا وإداريا واجتماعيا ، ولكن فشلت محاولاتهم أمام التيار الانفصالي الذي أدى إلى ظهور الدولة في شكل اتحاد فيدرالى بدلا من دولة واحدة . وستظل ليبيا دولة فيدرالية حتى تعلن وحدة البلاد ويلتزم العمل بالنظام الاتحادى في عام ١٩٦٣ .

## المبحث السادس

### « الأبعاد السياسية للتاريخ الليبي »

يقدم لنا إستقراء التاريخ الليبي التفسيرات والإحتالات التالية :

١ — إن خضوع كل من قسمي ليبيا الرئيسيين في الشمال وها برقة في الشرق وطرابلس في الغرب لأشكال مختلفة من الحكم الأجنبي على مر عصور التاريخ المتعاقبة قد أكد الدور الذي لعبته الظروف الجغرافية في إختلاف أسلوب الحياة والاتجاهات السياسية في كل من الإقليمين فيينا نجد أن طرابلس كنقطة للاستقرار الزراعي والافتتاح على العالم الغربي نتيجة الإستيطان الإيطالي بها وتشعبها بالأنفكار التحررية والوحدية والذي تأكد في الدور الذي لعبته أحزابها السياسية في قضية إستقلال ليبيا وحدثها بعد الحرب الثانية نجد أن برقة تتميز بطابع خاص يرجع إلى ارتباطها بتاريخ الحركة السنوسية وسيادة حكم القبائل فيها مما يجعلها موطناً لأحد جيوب الثورة المضادة خاصة لأن هذه القبائل تدين بالولاء لبيت السنوسي وترتبط بعض العائلات العسكرية فيها مثل عائلة مازق بالإحتكارات البترولية .

٢ — إن الظروف التاريخية التي أدت إلى نمو وتطور الدعوة الإسلامية في ليبيا ثم إنتشار الإسلام في هذه البلاد هو التفسير المنطقي لما أقدمت عليه الثورة الليبية عداء قيامها من الإصرار على تأكيد الطابعين الإسلامي والعربي لليبيا والذي تمثل في أول مرسوم أصدره ضباط الثورة

يقضى بحريم المصروبات الروحية ، وعدم إستيراد لحوم من الخارج خوفاً من أن يسكون بينها لحم خنزير أو أن الماشية المذبوحة لم تسكن قد ذبحت طبقاً للشروط الشرعية ، ويشمل أيضاً في تأكيد سيادة اللغة العربية عن طريق القرار الذى أصدره مجلس قيادة الثورة بالناء جميع اللاتفات المكتوبة بالحروف اللاتينية ، وكذلك التقاويم وأسماء الشوارع ، وجميع الوثائق القانونية والبنكية بل إنه حتى قوائم الطعام قرر أن تكتب باللغة العربية ، كما ألغى تعليم اللغات الأجنبية وطردت فرق السلام من ليبيا . وهذا التحسك الصارم بالتعاليم الإسلامية عنصر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند التعامل مع الأيديولوجية الماركسية التى لا تتفق تعاليمها وتعاليم الإسلام ، ومع الإشتراكية العلمية التى ينادى بها حزب البعث .

كما أنه فى نطاق السياسة العربية فان الانجذاب شرقاً نحو مصر العربية أكثر إحتيالا من الانجذاب نحو الجزائر التى لازال التراث الحضارى الفرنسى يترك بصماته على الحياة الفكرية فيها .

٣ - إن السياسة الاستعمارية التى أتبعها إيطاليا فى حكم ليبيا حيث عملت على تشريد السكان وأبادتهم وأغتصاب أراضيهم وأستتارها لصالح الإيطاليين الذين حملتهم على الهجرة إليها وقدمت لهم كل أنواع التسهيلات الممكنة للإقامة والاستقرار مما أورث الليبيين القهر حتى دفنهم إلى المهجرة والتزوج عنها إلى السودان الفرنسى ومصر والسودان يفسر لنا جزئياً موقف التأييد الذى أظهرته الثورة الليبية تجاه المقاومة الفلسطينية حيث يعانى الشعب الفلسطينى من نفس الآلام التى طأت منها الليبيون فى الماضى .

٤ - إن الإهتمام الذى أظهرته حكومة الثورة الليبية نحو تقوية الجامعة والمؤسسات المنتهقة منها والإضطلاح بإعداد مشروع ليثاق جديد للجامعة يمكن أن يفسر على ضوء الجهود التى بذلتها الجامعة العربية بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إستقلال ليبيا ووحدتها .

• — إن دعوة ليبيا للوحدة العربية إنما ترجع إلى تعامل تجربتها التاريخية مع الاستعمار الغربي بتجربة دول المشرق مع ذات الاستعمار فلقد دخل الاستعمار الإيطالي ليبيا بتأييد كل من فرنسا وبريطانيا ، ورغم مساعدة اليبين لحلفاء أثناء الحرب الثانية فقد عانوا نكران الجليل من جانبهم وتعرضت بلادهم للتقسيم باتفاقية سرية هي إتفاقية ( يفرن — سفورزا ) كما قسمت بلاد المشرق العربي بموجب إتفاقية ( سايسكس — بيكو ) عام ١٩١٦ ، كما كانت المشاركة العربية أولاً ضد الاحتلال الإيطالي وثانياً ضد المخططات الاستعمارية العربية بعد الحرب الثانية رصيداً تاريخياً حافلاً لقضية الوحدة العربية في ليبيا .

٦ — إن ثورة الفاتح من سبتمبر لم تكن بداية عهد ليبيا بالنظام الجمهوري فلقد قام الشعب الليبي بمحاولة رائدة نحو الأخذ بهذا النظام ولقد سبق بذلك غيره من الشعوب العربية الأخرى وذلك عندما أعلنت الجمهورية الطرابلسية في نوفمبر عام ١٩١٨ وتوقيع دستورها في أبريل عام ١٩١٩ .



## الفصل الثالث

### مقدمات الثورة

---

الحديث عن أى ثورة يقتضى بحث العوامل التى أدت إلى قيام هذه الثورة ، وهذه العوامل تكون عادة كل أو بعض المتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يخلفها الوضع القائم فى بلد ما فى ظل ظروف معينة ونطاق زمنى معين بحث تصبح هذه المتناقضات والإحساس بها أى رد الفعل القومى إزاءها سنداَ لشرعية الثورة وفى لوقت نفسه عاملا رئيسيا من عوامل نجاحها ، بل أنه يعد أهم هذه العوامل على الإطلاق .

وبقدر ما تكون هذه المتناقضات حادة ورد الفعل القومى فى مواجهتها قوياَ بقدر ما تكون الثورة ضد النظام القائم تركز إلى دعام راسخة فى الداخل

وبقدر ما تكون هذه المتناقضات عميقة ومؤثرة تأثيراً راديكالياً فى نفوس الجماهير بقدر ما تنتضاهل فرص النجاح أمام الثورات المضادة والمحاولات الخارجية للتبيل منها .

إن تحديدنا لما حدث فى أول سبتمبر ١٩٦٩ فى ليبيا من استيلاء الجيش على سلطة الحكم فى البلاد على أنه ثورة وليس انقلابا ليس فى حاجة إلى جدل فقهي بعد أن فرض الواقع القبي الحديث هذه الحقيقة وبعد وقوف العناصر المضادة متمثلة فى القوات البريطانية والأمريكية فى ليبيا موقفاً سلبيا ، وبعد التلاحم بين قوات الثورة والشعب الليبي منذ الساعات الأولى لقيامها ،

وأصبح من المتعين الآن بحث المناقضات التي كانت قائمة في ليبيا أثناء العهد الملكي السابق والتي أدت إلى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تأصيل الاسباب التي من أجلها قامت الثورة . ويقتضى هذا دراسة السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لليبيا الملكية ومدى اختلاف الأولى مع الأمن القومي للشعب الليبي ، وإلى أي حد لم تستطع الثانية أن تستجيب إلى احتياجات الشعب الليبي فإذا عرفنا ذلك أصبح من السهل علينا أن نذكر لماذا قامت الثورة الليبية ومدى النجاح الذي حققته والذي يمكنها تحقيقه محلياً وإقليمياً ودولياً ثم التحديات التي تواجه الثورة .



## المبحث الأول

### السياسة الخارجية :

إن أول التلخيصات التي كان رد الفعل القومي أو ادها في ليبيا قويا ، مبركمن نفسه في أكثر من مناسبة ، هو المسار الذي اتخذته سياسة ليبيا الخارجية مستقلا عما يجري حوله من صراع في الشرق والعرب والجنوب .

في الشرق ، حيث شهدت المنطقة العربية في الخمسينات ثورات متتالية تهدت في مصر وسوريا والعراق واليمن والثورة السودانية في الجنوب والثورة الجزائرية التحررية في الغرب والتي بدأت في جبال الأوراس عام ١٩٥٤ حتى جلاء الفرنسيين عام ١٩٦٢ بموجب اتفاقية إيفيان بعد سبع سنوات من القتال المرير ضد المستعمر ، وأخيرا ثورة اليمن الجنوبية الشعبية التي انتهت بحجلاء للانجليز عنها عام ١٩٦٧ .

والى جانب هذه الثورات التقدمية والتحررية كان هناك الصراع الدائر بين الامبريالية العالمية والارادة العربية ، وتمثل إسرائيل الجانب الأول في هذا الصراع كأداة تنفيذ ومصر في الجانب الآخر كدولة صبرة عن زيادة التحدي العربية ، ووقع عدوان عام ١٩٥٦ على مصر كمنه عرية منفردة ثم يشجدها الخطط الاستعماري ضد المعتام العربي مرة أخرى عندما وقع عدوان ١٩٦٧ فتحتل إسرائيل أراضي ثلاث دول عربية هي مصر وسوريا والأردن .

وكهزمة وصل بين الدول العربية في المشرق وتلك التي في المغرب كان لا يمكن للشعب الليبي أن يبقى بمنزل عن الصراع الدائر في هذه المنطقة الهامة من العالم . وكشعب عربي خاض تجربة نضالية استمرت قرابة ثلاثين عاما ضد الاحتلال الإيطالي أفنى خلالها نصف عدد سكانه تقريبا فقد صقلته هذه التجربة وولدت لديه الوعي الكافي لادراك حقيقة ما يجري حوله من أحداث . وكانت روح التضامن ووحدة النضال التي برزت أولا في حربه ضد الإيطاليين ثم روح التضامن أيضا التي برزت أثناء النضال السياسي احدى خاضته الدول العربية ممثلة في جامعتها التي لم يكن قد انقضى على مولدها عدة شهور من استقلال ليبيا ووحدتها ثانيا ، ثم ذلك الافتتاح الذي تحقق للشباب الليبي عندما جاء ليدرس في مصر وفي خارج ليبيا بصفة عامة على المبادئ التحررية والمفاهيم التقدمية ثالثا . كان كل ذلك كافيا لشمور الشعب الليبي بالانتماء للأمة العربية وبارتباطه بقضايا هذه الأمة مصيريا .

وكان العدو الذي ساعد على خلق إسرائيل هو بريطانيا بينما تمهيدتها أمريكا بالرعاية حتى استطاعت أن تقف على قدميها وتوجه ضرباتها الى العرب في كل انحاء .

وكانت بريطانيا أيضا هي العدو الذي توأما مع إسرائيل واشترك معها في تنفيذ عدوان ١٩٥٦ على مصر وفي عام ١٩٦٧ ظهر وانحاز لعميان الدعم للضخم الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل عسكريا وسياسيا .

والحديث عن رد الفعل الشعبي في ليبيا أراه عدواني ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ على سبيل المثال . وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الحكومة الليبية في العهد الملكي ؟ - وإلى أي مدى استطاعت هذه الحكومة أن ترسم سياستها الخارجية بحيث تعد تعبيراً عن المشاعر القومية داخل البلاد نجلاء العدو ؟ .

الاجابة على هذا السؤال هو أن هذه السياسة لم تكن صبيها صادقا عن ذلك بل أنها كانت على النقيض من أمانى الشعب القومية على النحو التالى :

فلقد كانت الصلاحيات الواسعة التى منحها الدستور اللبى للملك وخاصة تلك التى تخوله حق تعيين رئيس الوزراء وإقالته حيث تنص المادة ٧٢ من هذا الدستور على أن :

« الملك يعين رئيس الوزراء وله أن يقيله أو يقبل استقالته من منصبه ، ويعين الوزراء ويقبلهم أو يقبل استقالتهم بناء على ما يرضه عليه رئيس الوزراء » . كانت هذه الصلاحيات سببا فى أن رئيس الوزراء أصبح أداة طيعة فى يد الملك وهؤلاء الذين وجدوا فى أنفسهم الجرأة على تحدى الفساد فى البلاد لم يسمروا طويلا فى مناصبهم ، وكان ذلك سببا فى إطلاق يد الملك فى شئون السياسة الخارجية . ولما كانت هذه السياسة لا بد وأن تتأثر بتجربة الملك السابقة وميوله الشخصية لذلك نرى أن معاصرة الملك لتلك الفترة التى استطاعت فيها القوات البريطانية بقيادة مونتجمرى أن تقضى على جيوش رومل الماثلة فى الصحراء الغربية وتحقق عليها انتصارا ساحقا . كانت هذه الفترة - فى اعتقادى - كافية لأن تولد لديه الشعور بظلمة بريطانيا وبأنها الدولة التى يستطيع الاعتماد عليها لحفظ استقلال بلاده من الأطماع الخارجية . أليست بريطانيا هى التى هزمت إيطاليا الدولة العاتية التى خاضت ليبيا ضدها قتالا صهيدا سنوات طويلة ولم تستطع أن تنال منها ، بل أن إيطاليا استطاعت أن تقضى على أبطال السنوسية ورجال القبائل الأشداء والجاته الى الفرار الى مصر ؟ . أليس هذا فى حد ذاته دليلا على عظمة بريطانيا وقوتها ؟ . لذلك بدأت فكرة التحالف بينه وبين بريطانيا تختمر فى ذهنه أثر عودته الى برقة فى يوليو ١٩٤٤ بعد هزيمة المحور والقضاء على كل أثر للقوات الفاشية فى الأراضي الليبية فأرسل كتابا يوم ١٨ يونيو عام ١٩٤٥ الى المستر ادولف كيرخ وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط يتضمن رغبته فى استقلال برقة واستمداده للاستعانة بمستشارين بريطانيين فى دوائر الحكومة والسماح للقوات البريطانية بالبقاء فى برقة باعتبارها قوات

دولة حديثة ، وبعد ما تموجبت اللجنة التحقيق في مصير المستعمرات الإيطالية إلى ليبيا في ١٩٤٦ مايو  
١٩٤٨ ذكرت في تقريرها الذي رقت الى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى :

« . . أوضح رئيس الإدارة الإيطالية في تقرير لسنة ١٩٤٧ أن قرار الأمير السنوسي  
البقاء نهائياً في البلاد وتنفيذه لسياسة تعاون وثيق بين أهل برقة والإدارة قوات الروح المعنوية  
ووثقت الصلات بـبريطانيا العظمى ويقرر رئيس الادارة الحالي أن الأمير شجع على العودة إلى  
بلادهم وأسكن في مكان ملائم وذلك للاستفادة من ممراته بشئون البلاد وتأثيره على الشعب  
ويستشير رجال الإدارة أحياناً في الشئون المتصلة بالشعب والبلاد .

« وقد طلب الأمير - كما جاء في تقرير رئيس الادارة السنوي لسنة ١٩٤٧ ، الاستقلال  
والتحالف برأ وبعزاً وجوأم مع أمة قوية ويفضل بـبريطانيا العظمى .

وترجع أيضاً رغبة الملكة في التحالف مع بريطانيا إلى تاريخ ليبيا السياسي فالك يفض  
الإيطاليين وقد ورت هذه الرغبة شتتة في ذلك شأن القيين حياً وتاريخ أسرهم عريق في  
سجل دولها انذاك عند إيطاليا . ولكنه لم يكن يمكن أن يفعل شيئاً وعدم ما قامت الحرب الثانية  
بوجود الفرصة نهائية في الانضمام لأعداء إيطاليا لاك خارج بالانكسار بالسلطات البريطانية في مصر  
( حيث كان لا يتعد بعد انتصار جـرالين والقضاء على مقاومة الليبيين عام ١٩٣٦ ) وعرض عليها  
تشكيل قوة عربية للخدمة في صفوف الحلفاء ضد إيطاليا في الحلف على ذلك بعد دخول إيطاليا  
الحرب ووجه إلى الكونسل G. O. Bromilor بتخليصها وإذ تضم هذه القوة أتباع  
المصنوية في برقة ينالون العز بالميونة بتكوين قوة مستقلة « لحوض الحرب ضد إيطاليا ، برحامة  
الجوالمى وذلك استجابة على أن الأمير لا يوسم لم يجعل من بريطانيا بمن وعد عدد باستقلال  
ليبيا بعد الطوب وقد أثبتت أحداث ما بعد الحرب - مقاومة بريطانيا على استقلال ليبيا ووحدتها  
بعد نظر هذا الفريق بل وعملها على إشاعة الفروقة بين الليبيين فرغم ما جرت عليه من أن الليبيين

كلهم قد خاضوا الحرب ضد إيطاليا حيث التحق البعض منهم بجيش الحلفاء وقام البعض الآخر بميليات التخريب خلف خطوط المحور إلا أننا نجد بريطانيا تخلص أهل برقة وحدهم بالذكر في هذه الناحية وتتجاهل باقي الليبيين .

في ٨ يناير عام ١٩٤٢ صرح أنتوني إيدن أمام مجلس العموم البريطاني : « أن السيد إدريس السنوسي قد أجرى اتصالا مع السلطات البريطانية في مصر بعد شهر من سقوط فرنسا في الوقت الذي كان فيه الموقف العسكري في أفريقيا أبعد ما يكون عن صالحنا وهكذا تكونت القوة السنوسية من أتباعه الذين فروا من الاضطهاد الإيطالي في فترات مختلفة طوال العشرين سنة الماضية ، ولقد قامت هذه القوة بإسداء المساعدات الجلية أثناء حرب شتاء ١٩٤٠ - ١٩٤١ التي دارت في الصحراء الثرية . . . » (١)

ولقد عقدت حكومة صاحب الجلالة العزم على ألا تقع برقة السنوسية بأي حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية بعد نهاية الحرب « وفي ٣١ مايو عام ١٩٤٧ ألقى بنسكوف حديثا قال فيه « أنني لا أعدو الحقيقة حين أقول أن عرب برقة كانوا مجرأ انصر الحلفاء في هذه الحرب ، وأن جميع أفراد الجيش البريطاني الثامن مدينون بحياتهم لعرب برقة » .

والخلاصة أن الملك أدريس عندما فكر في التحالف مع بريطانيا كان يستند إلى ثلاثة أسباب : الأول مساعدة بريطانيا لبرقة على طرد الإيطاليين منها ، وثانيا لإعلانها وعدا عدم عودة برقة تحت النير الإيطالي فيها بعد بحال من الأحوال ، وثالثا لحماية استقلال بلاده من الأطماع الخارجية .

ولكن ما هي حدود هذا الاستقلال من وجهة نظر الملك ؟

---

( ١ ) Majid Khadduri « Modern Libya » 1962 P P 35 .

كانت هذه الحدود تنحصر في إقليم برقة (مقل السنوسية) وفي هذا المعنى يقول جون جنك في كتابه « في داخل أفريقيا » Inside Africa إن كل ما يعني الملك أدريس هي الحرية « أن لم تكن (هذه الحرية) ليبيا كلها فلي الأقل لإقليم برقة If not for all Libya at least for Cyrenica كان هذا هو مفهوم الحرية لدى الملك حتى بعد استقلال ليبيا وجلسه على عرشها (حيث أن مقابلة الملك للمكاتب تمت بعد الاستقلال) . بل أن حدود هذا الاستقلال كانت - من وجهة نظره تنحصر في نطاق أضيق من هذا يتمثل في مجرد توليه إمارة برقة التي قنع بها حتى مع حرمانه من حرية العمل ويتمثل هذا فيما جاء في إعلان الإدارة البريطانية Proclamation of transitional powers الذي صدر في ١٦ سبتمبر عام ١٩٤٩ بمنح ولاية برقة استقلالاً ذاتياً ، وبالرجوع إلى هذا المنشور وتوزيع الاختصاصات بين الأمير والمقيم البريطاني نجد أن هذا الاستقلال لا يبدو أن يكون استقلالاً سورياً على النحو الذي أوصحناه من قبل ( أنظر ص ) و انطلاقاً من هذه الحقيقة نجد أن خيبة الملك من أن تؤدي الوحدة بين أقاليم ليبيا الثلاثة إلى تأخير حصول برقة على استقلالها ( حيث أن مصير طرابلس كان موضع جدل بين الدول الكبرى ) جعلته يتخذ موقفاً معارضاً للوحدة على النحو الذي أشرنا إليه من قبل .

وكان الملك في موقفه هذا إنما يتصرف بوحى من أطماعه الشخصية التي تغذيها السياسة البريطانية لاتفاق مصلحة الطرفين . ويتضح هذا من أن بريطانيا بعد فعل مشروع ( يفرن - سفورزا ) لجأت إلى المناورة لتحقيق هذا المشروع عملياً وذلك بفصل مصر وإقليم برقة عن مصر الإقليميين الآخرين فتحته استقلالاً ذاتياً وهي تقصد من وراء هذا أن تضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع .

خلاصة القول أن الملك كان مدفوعاً أثناء نظر القضية الليبية في فترة ما بعد الحرب الثانية إلى التصرف بوحى من السياسة البريطانية التي أستطاعت أن تعجبه يقف منلوثةا لوحدة البلاد أثناء

المفاوضات التي درأت بين الوفدين البرقاوى والطرابلسى فى يناير عام ١٩٤٧ ، وفى قبول فكرة الاتحاد الفيدرالى لاقاليم ليبيا الثلاثة أتماه نظر شكل نظام الدولة المستقبية فى ليبيا بمد صدور قرارا للأمم المتحدة باستقلالها فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٤٩ ثم فى ربط بلاده بمنطقة الادرتلى وعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا عام ١٩٥٣ بحيث أصبحت العلاقات الليبية البريطانية تشكل حجر الزواية فى سياسة ليبيا الخارجية منذ عهد وزارة محمود المنتصر أول رئيس وزراء ليبيا بعد الاستقلال وعندما تولى مصطفى بن حليم رئاسة الوزارة الليبية فى أبريل عام ١٩٥٤ وكان أقدر من الأول على المناورة وأكثر نشاطاً تحول النقل إلى جانب العلاقات الليبية الأمريكية وهو فى الوقت ذاته لن يغفل من قوة العلاقات القائمة بين بريطانيا وليبيا - وإنما أرى - أن تفسير ذلك يرتبط بتغير الظروف السياسية التى سادت فى أعقاب الحرب الثانية من ظهور أمريكا كقوة عظمى تتنازع السيادة العالمية مع الإتحاد السوفيتى وتبعية بريطانيا لحليفها الكبرى ، مما لا بد من نشاط السياسة الأمريكية لمحاول عمل النفوذ بين البريطانى والفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط . هذه السياسة التى تبلورت فيما بعد فى شكل « مشروع أيزنهاور » لسد الفراغ فى الشرق الأوسط . وفى الوقت الذى أخذت تسيير فيه سياسة ليبيا الخارجية بخطوات واسعة نحو الغرب كان هناك انكماش مربى تجاه جارائها وقد لاضح هذا فى موقفها من الإنضمام إلى جامعة الدول العربية التى تبنت قضية إستقلال ليبيا ووحدتها كإرأينا ، وفى موقفها من الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ومن ثورة العراق عام ١٩٥٨ ومن القضية الفلسطينية ثم من عدوانى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ على النحو الذى سنعرض له فيما بعد ولما كانت العلاقات الليبية البريطانية ، الليبية الأمريكية ترجع أساساً وقبل أكتشاف البترول إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه البلاد والتى تأكدت أتماه الحرب الثانية لذلك يصبح من المتعين الترض لوضع القواعد المسكوية البريطانية والأمريكية كوضوع لمعاهدتى التحالف والصداقة التى عقدت أولاهما بين ليبيا وبريطانيا فى ١٩ يوليو عام ١٩٥٣ والثانية بين ليبيا والولايات المتحدة فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٤ ثم للمعاهدة الفرنسية عام ١٩٥١ .





## أولا : المعاهدة البريطانية<sup>(١)</sup>

لما كانت التجربة السابقة للملك أدريس جلته يؤمن بأن ارتباط بلاده ببريطانيا سيوفر الحماية اللازمة لمرته من أطماع الطامعين ، ولما كانت بريطانيا تنظر الى بركة كبديل لرحيلها المرتقب من قاعدة السويس لذلك سارع الطرفان تأميناً لمصالحهما الى عقد معاهدة صداقة وتحالف تخول بريطانيا حق إقامة قواعد عسكرية لها في الأراضي الليبية في مقابل معونة مالية تقدمها بريطانيا لليبيا . فكان أول عمل السير أليك كير كبرايد Sir Aliec Kir Kbride سفير بريطانيا السابق في الأردن الذي ترك منصبه وتوجه الى ليبيا لكي يكون أول سفير لبريطانيا هناك ، هو فتح باب المفاوضات لتقيد هذه المعاهدة . وفي ٢٩ يوليو عام ١٩٥٣ أمر الملك رئيس وزرائه محمود المنتصر بتوقيع المعاهدة والاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقين بها وتشمل المعاهدة على سبع مواد واتفاقية عسكرية مؤلفة من ٥٥ مادة وثلاثة ملاحق واتفاقية مالية مكونة من خمس مواد . وقد نصت المعاهدة في مادتها الأولى على أن يسود سلم وصداقة وتحالف بين الطرفين ، وأن يتهدد كل منهما بالأيقف أراه البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاحب

(١) الحصول على مزيد من التفاصيل بالنسبة للمعاهدة البريطانية يرجى الرجوع الى :

١ - نصوص المعاهدة ملحق « ٤ » . Majid Khadduri « Modern Libya » 1962 .

ب - المرجع السابق ص ٢٢٦ وما بعدها .

ج - Keesings Contemporary archives 1952 - 54 . P P 13040 D .

د - عبد الرحيم شلبي - السياسة الدولية أكتوبر ١٩٦٩ ص ٨٨ وما بعدها .

للفريق الآخر « وقد جاء بالمدة الثانية » على كل من الفريقين المتعاقدين المعاونة في حالة وقوع حرب أو نزاع مسلح ، واتخاذ التدابير اللازمة في حالة خطر أعمال عدائية تحقق بأى منهما » كما جاء في المادة السادسة من المعاهدة بأن طلب إعادة النظر فيها لا بد أن يتم باتفاق الطرفين وتقوم الاتفاقيتان العسكرية والمالية بتنظيم العلاقات بين البلدين في الميدانين العسكري والمالى على أساس المصالح المشتركة بينما تمنح ليبيا بريطانيا قواعد عسكرية على أرضها فان بريطانيا تقدم لليبياطوال مدة الاتفاقيتين مساعدة مالية يتفق على مقدارها بين الطرفين في بداية كل خمس سنوات بالنظر الى ميزانيات الخمس سنوات السابقة ، أما المبلغ المتفق عليه فترة الخمس سنوات الأولى فهو ٣٧٥٠٠٠٠ جنيه استرليني . كما حددت مدة عشرين عاما لسريان المعاهدة . ويبدأ النظر فيها بعد عشر سنوات بمرض تعديل شروطها دون ألفائها .

### تقييم المعاهدة :

١ - ما من شك في أن هذه المعاهدة إنما تمثل قيداً على سيادة ليبيا واستقلالها إذ أن من شأنها وضع البلاد كلها تحت تصرف القوات البريطانية وتعارض مع صريح نص المادة الأولى من الدستور الليبي لأولى الصادر في ٧ أكتوبر عام ١٩٥١ والذي جاء فيها « ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة . لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن أى جزء من أراضيها » .

٢ - انتقدت لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية بمجلس النواب الليبي المادة الثالثة من الاتفاقية

المسكينة لأنها تمنح مناطق أخرى غير المذكورة بملحق المعاهدة لتستخدمها بريطانيا في تدريب وتزويد جنودها بدون أن تحدد هذه المناطق بالرغم من أنها تشمل الأراضي الحكومية والخاصة على السواء .

٣ - ان ما جاء بالمادة السادسة من المعاهدة لا يضمن تجديد النظر فيها بعد المدة المتفق عليها أى بعد « عشر سنوات » بل اضطرت المادة في طلب إعادة النظر في المعاهدة اتفاق الطرفين ولم تترك ذلك لطلب جانب واحد .

٤ - لم تنص المادتان الخامسة والسادسة من الاتفاقية العسكرية على إبقاء بريطانيا للمنشآت غير القابلة للنقل والمقاومة على الأراضي المتفق عليها لصالح الحكومة الليبية بدون أن تطلب بريطانيا من ليبيا عند انتهاء المعاهدة وعدم تجديداتها ، أى تمويل مقابل تلك المنشآت غير المنقولة .

٥ - تنص الفقرة الأولى من المادة العاشرة من الاتفاقية العسكرية ماسة بسيادة ليبيا من حيث تدخل السلطات البريطانية لحفظ الأمن في أراض ليبية لاسيما إذا كان يقطن تلك الأراضي واطنينون ليبيون .

٦ - أن ماتنص عليه المادة الثالثة من الاتفاقية المالية من وجوب تقديم نسخ من تقديرات الميرانية المالية إلى بريطانيا ونسخ من تقارير مراجعى الحسابات يتبر تدخلها مباشرا في مالية الحكومة الليبية .

٧ - لم تنص المعاهدة على وجوب جلاء القوات البريطانية فوراً ضد انتهاء المساعدة وعدم تجديداتها .

٨ - كما يكتب وجود هذه القواعد على الأراضي القبية العاليج الاستعماري لعدم تكافؤ المتأدين وفي هذا المعنى يشير الدكتور بطرس غالى فى مجلة السياسة الدولية ( عدد أبريل ١٩٦٧ ) فى ميار التفرقة بين القواعد الاستعمارية وغير الاستعمارية حيث أوضح أن وجود قواعد لحلف الأطلسى فى فرنسا ، أو وجود قاعدة للمغرب فى الجزائر أو لاحدى الدول الإفريقية فى دولة أفريقية أخرى لا يضى هذا إعتبارها قاعدة إستعمارية ، أما إذا أقيمت قاعدة لدولة ما فى إقليم دولة أخرى تقع فى نطاق نفوذها فإن هذه القاعدة تعتبر قاعدة إستعمارية مثل القواعد الأمريكية فى ليبيا أو كوبا أو دويلات أمريكا الوسطى ، وما يصدق على القواعد الأمريكية يصدق على القواعد البريطانية أيضاً .

٩ - ونظير التناقض أيضاً وبطريقة عملية بين الإلتزامات التى تترتب على ليبيا بسبب ارتباطها بهذه المعاهدة والتزاماتها كعضو فى جامعة الدول العربية كدولة موقعة على معاهدة الدفاع العربى المشترك وذلك أثناء عدوانى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ فى العدوان الأول إشتراك بريطانيا ضد إحدى الدول العربية وهى مصر فى الوقت الذى تتضمن فيه المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك أن أى إعتداء يقص على إحدى الدول الموقعة على هذه المعاهدة يعتبر إعتداء على جميع الدول المشتركة فيها وفى العدوان الثانى إرتكبت أمريكا نفس التحالف لوقوفها ومساعدتها لإسرائيل فى عدوانها على الدول العربية الثلاث مصر وسوريا والأردن .

١٠ - أخف إلى هذا الضرر البالغ الذى أصاب الخزانة القبية من جراء إعفاء جميع المتهمين والمنظمات التى تستورد ما محتاجة القوات البريطانية من الرسوم الجمركية مع ضالة المبلغ الذى تقدمه بريطانيا لليبيا فى مقابل التسهيلات العسكرية تحصل عليها .

## دولت الشعب الليبي من المعاهدة :

سبق أن ذكرنا الصوب التي أبدتها لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في مجلس النواب الليبي بالنسبة لهذه المعاهدة ، وعند مناقشة تقرير هذه اللجنة في إجتماع مجلس القيوخ السرى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٥٣ تزم حلة المعارضة أحمد رفیق المهدي التي ألقى خطاباً مطولاً قال فيه « أن هذه المعاهدة جارة عن إستبعاد دولة ضعيفة من طرف دولة قوية لاتكافؤ بينها في القوة الحرية والمالية وهي تمس سيادتنا وإستقلالنا بإحتلال أراضينا وموانئنا ومرافئنا ومطاراتنا وحدودنا، وذلك صريح من جميع مواد الإتفاقية العسكرية التي تخول الجنود المحتلة الإستيلاء على مساحات غير محدودة وقابة لإمتداد مقبول ، وهذه المساحات تتخلل كافة أجزاء البلاد ولا يدخل تلك الأراضي أى ليبي إلا بإذن الضابط المحتل ، والأدهى من ذلك أن الحكومة الليبية مجبرة على أن تحافظ على الجنود المحتلة بنص بعض مواد الإتفاقية العسكرية .

« إن هذه المعاهدة بموادها السبع ظاهرها الرحمة وباطنها السلاسل والأغلال والقيود والاستبعاد ، ولا تمنح ليبيا إلا شيئاً تافهاً لا قيمة له وهي المساعدة المالية التي هي عبارة عن حبر على ورق لا تمتد لها بدفع شيء معين إلا عدة خمس سنوات بعدها سيظل المستوى المحتل جاعاً من غير أن يدفع شيئاً » . . .

« إن هذه المعاهدة لم تحدد عدد الجنود المحتلة بل تسمح أيضاً لجيش جرار من المرتزقة من كل الملل والفتح في ركاب الجيش وباسم مدنيين وتابعين للمنظمات العسكرية ، والمصيبة الكبرى أنهم معافون من جميع الرسوم والضرائب ولم يحصلوا امتيازات ولا يخضعون لقوانين الحكومة الليبية .

« إن هذه المعاهدة لم تحدد زمن جلاء القوات البريطانية عند انتهائها . كما أن هناك مخاضا بين موادها . فالمادة الثانية من المعاهدة تحتم أن يجب الفريق المتعاقد لتجدة الآخر ، بينما تقول المادة الرابعة ليس في هذه المعاهدة ما يخلل بالالتزامات والتعهدات مع الدول الأخرى .

« فإذا غرض أن ليبيا دخلت في حرب مع فرنسا أو إيطاليا ، فإن بريطانيا لها التزامات ومعاهدات مع هذه الدول ولذلك لا يمكن لبريطانيا أن تساعدنا خصوصا إذا خلقنا لها مصائب ومشكلات وسببنا لها الاخلال بتعهداتها مع الغير » .

وتحدث رفق المهدوى عن الاتفاقية المالية حديثا طويلا جله فيه :

« . . . أن المساعدة البريطانية مشروطة أولا بحاجة ليبيا ، وثانيا بتقديم نسخ من الميزانية وتقارير مدققي الحسابات ، وهذه كلها قيود تهدد خلا مباشرة ورقابة على ميزانية ليبيا ، كما أن الاتفاقية في مجملها عبارة عن وعود مظفة على ما ستفق عليه الحكومتان بعد كل خمس سنين ، فإذا لم تنفق الحكومتان أو بالأصح إذا لم توافق بريطانيا على احتياجات ليبيا ولم تصدق على مستندات الميزانية . فلا توجد قوة أو حجة تجبر بريطانيا على الدفع حتى أمام محكمة العدل الدولية ، فلا عبرة إذن بذكر الملايين الحالية في الاتفاقية المالية ولا قيمة لادعاء الضيف المخلوب أمام القوى الغالب » .

ثم حلل مواد الاتفاقية العسكرية بوصفها احتلالا كاملا لليبيا و انتهى إلى القول :

« إن هذه المعاهدة لا يريد بها الشعب ، ولم يرض عنها ، وأن الأمة الليبية ساخطه عليها مصدرة منها . ولا تصدق على الشعب على هذه المعاهدة إلا تحت الضغط والتأثير وفي جلسات سرية وفي جو خائف تكهرب من الارهاب والتهديد والوعيد . ألا فيسجل التاريخ وليشهد آباءنا

الأجيال المقبلة أن المعاهدة ماصدت إلا في حالة تشبه الأحكام العرفية وحالة الطوارئ ،  
فالبوليس يتجول بالسيارات في الشوارع شاهرا سلاحه ، والبوليس السرى يتمقب الأشخاص  
في كل مكان وزمان .

« وما صدقت هذه المعاهدة إلا بمخالفة الدستور ودوسه بالأقدام ، من سلب الحرية وحجز  
الرسائل والبرقيات وتشريد الشخصيات ، والتحقيق والتضييق على القادمين من برقة بالتأثير  
والايحاء حتى من رجال السلطة البارزين ومما لا يمكن ذكره ولا حصره مما يخالف الديموقراطية  
وحقوق الانسان

« وإن التصديق على هذه المعاهدة فيه ضرر محقق وأن رفضها لا يضر الوطن ولا الحكومة  
التي قالت أنها بذلت أقصى ما في وسعها وغاية ما في جهدها ولم تتمكن من الحصول إلا على هذه  
الشروط القاسية من الطرف الآخر ولهذا أرجو منكم يا حضرات الشيوخ أن تقرر ورفض  
المساعدة لأنها ليست بمعاهدة ، بل هي احتلال عسكري شامل » . ولم يكذب بطن نبأ هذه  
المعاهدة في ٢٢ أغسطس عام ١٩٥٣ حتى اجتاحت المظاهرات مدينة طرابلس وتطلب الأمر  
تدخل البوليس لقمعها ، وقد وصف بشير السمدلاوي عقد هذه المعاهدة على أنه حمل يرقى إلى  
مرتبة الحيانة

أهم القواعد البريطانية : قاعدة طبرق البحرية الجوية وهي بمثابة المركز الرئيسى للشئون  
الإدارية لقوات البريطانية في ليبيا وتبعد عن طبرق ١٥ ميلا كما تبعد ٥٠ ميلا فقط عن الحدود  
المصرية ، كما توجد محطة سلاح الطيران البريطانى في العدم ، وقواعد أخرى في الجنوب والعيونات  
بالقرب من حدود الجمهورية العربية المتحدة الغربية الجنوبية .





## ثانيا : المعاهدة الامريكية<sup>(١)</sup>

أوضحنا فيما سبق « في البحث الخاص بليبيا بعد الحرب الثانية » الأهمية الاستراتيجية التي لبستها هذه البلاد أثناء الحرب ، وكيف أن الاتحاد السوفيتي طالب بالوصاية على طرابلس أو بوصاية دولية متعددة الأطراف يشترك فيها بطبيعة الحال ، ورأينا أيضا أن الأهمية الاقتصادية لمصالح أمريكا البرقولة في الشرق العربي قد أوجدت لديها الرغبة في تأمين هذه المصالح عن طريق وجودها بالقرب منها. ولكن اعتقد أن الأمر الذي دفع بأمريكا الى الاهتمام جديا بالولوج الى هذه المنطقة هو تطور الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي ونشر هنا أيضا الى شهادة الأدميرال تشارلز برحن عام ١٩٥٨ أمام لجنة الشئون الخارجية لمجلس العموم بصدد أهمية هذه المنطقة كاسبق أن ذكرنا .

كاوسف الضابط الفرنسي الجنرال دي مونتسابير De Montsabert الأهمية العسكرية لأفريقيا بهذه المبارات الحاصلة « في مفهوم الاستراتيجية الحديثة لم تمد هناك ثلاث قارات منفصلة هي أوروبا وآسيا وأفريقيا وليس هناك سوى أور - آسيا ، وأور - أفريقيا بمعنى أن أوروبا لا يمكنها أن تتنفس هل مسرح العمليات العسكرية في الأطلنطى في حالة نشوب حرب ثالثة أن لم

(١) لمزيد من التفصيل بالنسبة للمعاهدة الأمريكية يرجى الرجوع الى :

١ - كتاب M . Khadduri السابق حيث توجد نصوص المعاهدة ملحق « »

ب - المرجع السابق ص ٢٥٢ وما بعدها .

ج - سامي حكيم : حقيقة ليبيا ١٩٦٨ ص ١٢١ .

د - عبد الرحيم شلي ( مرجع السابق ) ص ٨٨ وما بعدها .

هـ - Keesings Contemporary archives 1952 - 54 P P 13790 B .

يتوافر لها العمق الاستراتيجي الحديث فن المدار البيضاء الى برلين ومن كبل الى غابس تمت المنطقة كلها مسرعا واحد ومتكاملا ليدان المركبة كما أن شمال أفريقيا الفرنسية تمت خطا دفاعيا حصينا لأفريقيا لوقوعها بين البحر والمصحراء ولوجود أعداد كبيرة من القواعد البحرية والجوية التي لاتصل إليها الطائرات الروسية للتوسط للعدو بالإضافة إلى الأهمية السابعة التي تشكلها شمال أفريقيا للجبهة بنظام الدفاع الغربي لأن وجود قواعد عسكرية للأمريكية في ليبيا يتضمن الأهمية الآتية :

١ - أن الاستراتيجية الأمريكية قد أدخلت هذه القاعدة في النطاق الأرضي أو أرض المهابيش التي تحيط بالاتحاد السوفيتي والتي تترك فيها قواعد لتطويق روسيا واحتوائها بدفن البكتلة الاشتراكية .

٢ - أن هذه القاعدة تعتبر محطة عبور حرة هامة في البحر الأبيض المتوسط .

٣ - يشتهر جفاف المناخ في ليبيا ، وصفاء سمائها على مدار العام المكان الأمثل لتدريب الطيارين على الرماية كما ساعد على هذا الغرض اتساع صحاريها فجاء في تصريح للسكرولونيل دانييل جيمس لمراسل جريدة التايمز في ١٦ أكتوبر عام ١٩٦٩ أن المكان يصلح لتدريب ما بين ثلاثة وأربعة أسراب من الطائرات قوام كل سرب منها ١٨ طائرة ، كما أن معدل الطائرات الحربية التي كانت تستخدم هذه القاعدة قبل ثورة الفاتح من سبتمبر وصل إلى ٣٥٠ طائرة يوميا .

وقد لبست هذه القاعدة دوراً كبيراً في تدريب طياري القواعد الأمريكية في أوروبا حيث كانوا يقومون بطائراتهم من طراز ف-٤ ، F-100 من قواعدهم إلى ليبيا بعد أن يتزودوا بالوقود في القاعدة الأمريكية في نايلي ثم يقومون بالتدريب على إطلاق قذائف طائراتهم في قاعدة التدريب العسكرية بالوطية

أما عن اتصال أمريكا بالسلطة فقد بدأ عندما كانت القوات الأمريكية تحتل مطار آفلاحة بالقرب من طرابلس الغرب فحصل استقلال ليبيا عام ١٩٥١ بعد أن منحت بريطانيا أمريكا حق استخدامها أثناء الحرب الثانية وقد جرت مباحثات بشأن الوضع الأمريكي طوال عدة شهور سبقت استقلال ليبيا لولاها محمود المنتصر رئيس الحكومة المؤقتة والمستر أندروج لنش لقائم بأعمال الولايات المتحدة في طرابلس وأسفرت هذه المباحثات عن الوصول الى اتفاقية شاملة أقرها الملك الذي كان يتابع تطور المباحثات ثم أصدر أوامره الى رئيس وزرائه بالتوقيع عليها قـم ذلك يوم اعلان استقلال ليبيا أى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ولكن على أنروصول مصطفى بن حليم الى الحكم فى أبريل عام ١٩٥٤ أبرمت اتفاقية جديدة على غرار المعاهدة البريطانية شكلا ومضمونا وتسرى لمدة عشرين عاما .

هذا وتحتوى المعاهدة على ٣٠ مادة تنظم العلاقة فيما بين ليبيا وأمریکا وتتيح لليبيا بفتحها ٤٠ مليون دولار تقسم على عدد سنى المعاهدة فنالت ليبيا ٤ ملايين عام ١٩٥٤ كما نالت مثل هذا المبلغ لمدة ست سنوات من ١٩٥٥ - ١٩٦٠ على أن تكون المدفوعات فى السنوات التالية بواقع مليون دولار مع تقديم مساعدة أخرى سنة بعد سنة فى شكل مشروحات تصدها لجنة ليبية أمريكية توافق الحكومة الأمريكية على تمويلها فى نطاق المساعدات الخارجية التى يشتملها السكونجمرس الأمريكى .

ونالت ليبيا مساعدة أخرى لتخفيف أثر الجفاف الذى اجتاحتها فى عام ١٩٥٤ وذلك بتقديم ٢٤ ألف طن من القمح تسلم حتى نهاية يونيو ١٩٥٥ غير ستة آلاف طن أخرى سبق تقديمها .

#### تقييم المعاهدة الأمريكية :

تمثل هذه المعاهدة نفس القيود التى تمثلها معاهدة الصداقة والتحالف البريطانية على استقلال ليبيا وسيادتها وعلى التزاماتها تجاه جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك فقد أباحت

الاتفاقية في مادتها الأولى لحكومة الولايات المتحدة استئمال المناطق التي تشغلها (الآن) للأغراض العسكرية أو أية أغراض أخرى يتفق عليها بين الحكومتين ، كما صحت الاتفاقية في المادة الثالثة بأن تراقب الحكومة الأمريكية السفن والطائرات والمراكب المائية التي تدخل إلى المناطق المتفق عليها ، وأن تنسحب في هذه المناطق أو خارجها وسائل المواصلات السلكية .

وصحت الاتفاقية في مادتها السادسة كجزء من التدابير الجماعية لصيانة الأمن الدولي ، أن تتفق الحكومتان الليبية والأمريكية على استئمال منطقة متفق عليها بإشتراك الحكومة الأمريكية يكون بينها وبين ليبيا معاهدة صداقة وتحالف .

ومن المعروف أن معاهدة التحالف هذه (التي تمنحها الاتفاقية) هي المعاهدة المقودة مع الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية وهذا يعني جعل الأراضي الليبية مسرحاً للقوات الأجنبية .

بل ذهبت الاتفاقية إلى أكثر من هذا عندما أضافت في مادتها الثامنة إلى ما أطلقت عليه اسم الوصول الحر للطائرات والقوات والركبات المائية الأمريكية ومنحتها حق الحركة الحرة عبر القطر الليبي كما أنها لم تحدد في مادتها السادسة عمرة عدد القوات التي يسمح لها بدخول ليبيا . وبالإضافة إلى كل هذا فقد نشرت صحيفة يزا سيرا الإيطالية في ١٨/٥/١٩٦٢ أن أمريكا تعمل على تحويل ليبيا إلى قاعدة صواريخ ذرية وأنها تقيم لهذا الغرض القواعد الخاصة بإطلاق الصواريخ في قاعدة هويلس الأمر الذي يمرض أمن وسلامة ليبيا للخطر الشديد .

#### موقف الشعب الليبي من المعاهدة :

عندما قدمت الاتفاقية التنفيذية الخاصة بوضع القواعد العسكرية الأمريكية في ليبيا إلى

البرلمان الليبي للموافقة عليها وتقف ١٦ عضواً يتعارضون هذه الإتفاقية وكان أكثرهم تحمساً لذلك السيد عمر منصور الكبيخيا رئيس مجلس الشيوخ فأصدر الملك أمراً بطرده ( ثم إصفائه من منصبه يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٤ ) وفي مجلس النواب عندما أحييت الإتفاقية إلى لجنة الشؤون الخارجية المكونة من ستة أعضاء إتفقت كلمة خمسة منهم على رفضها وفي ٣٠ أكتوبر أحييت الإتفاقية للبرلمان للموافقة عليها في جلسة سرية فوقت أغلبية الأعضاء ضدها ولكن تحت أساليب الضغط والإكراه ووفق في الجلسة العتنية عليها وتم تصديق الملك على الإتفاقية بمرسوم ملكي صدر في نفس اليوم وأصبحت سارية المفعول منذ ذلك التاريخ .

### أهم القواعد الأمريكية وطاقتها :

تعتبر قاعدة هويلس من أكبر القواعد الإستراتيجية والتكتيكية التي للولايات المتحدة في القارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط وتبلغ مساحتها ثلاثة آلاف فدان أقيمت عليها المنشآت العسكرية وللندية كالمدراس والمستشفيات إلى جانب المساكن وأماكن اللهو مما يسمح بالقول بأنها كانت بمثابة ولاية أمريكية داخل الأراضي الليبية ويبلغ طول الممرات بها أحد عشر ألف قدم كما أنها مزودة بأحدث أجهزة الإتصال والإدارة وقد وصفتها صحيفة International Affairs السوفيتية في عددها الصادر في أكتوبر ١٩٦٦ بأنها من أكبر القواعد الجوية الأمريكية التي في أفريقيا حيث أن نحو عشرة آلاف خبير يعملون بها ويشرفون على الحركة فيها كما أن عدد الطائرات الحربية التي تستخدم هذه القاعدة يبلغ ١٣٠٠٠٠ طائرة في السنة أي بمعدل ٣٥٠ طائرة في اليوم .

والقاعدة كما سبق تستخدم في الأغراض التدريبية ليس للطيارين الأمريكيين فحسب بل ، وأيضاً لتدريب طياري حلف شمال الإطلسي حيث تتدرب فيها القاذفات للقائقة مثل القانتوم ، والتتدرجيف - ١٠٥٠ هو كرهنق الإنجليزية ، والغيات ج٧ ٩١ الإيطالية ، كما تتدرب فيها

أيضاً القاذفات الأرضية مثل السكاي هوك والكورسير الأمريكيتان ولفائفات الاعتراضية مثل الستار فيتر ١٠٤ الأمريكية واللايتنغ الإنجليزية هذا بالإضافة إلى طائرات النقل والإستطلاع ، وإحتمال وجود القاذفات الإستراتيجية الحاملة القنابل القوية من طراز ( ب ٥٢ ) سترا تو فورتريس ، و ( ب - ٥٨ ) هاستل الأمريكيةتان و ( ب - ٢ ) فولكان الإنجليزية .

وهناك أيضاً قاعدة الموانئ الجوية وتقع على بعد ١٠٠ ميل جنوب غرب طرابلس وتعتبر قاعدة تبادل لى لقاعدة هويلس كما أنشئت قاعدة بحرية في « هون » بالقرب من طرابلس .

### الاتفاقية الأمريكية السرية :

وقد أبرمت هذه الاتفاقية في عهد وزارة عبد المجيد كيمبار الذي جاء خلفاً لمصطفى بن حليم في رئاسة الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٥٧ ، وكان السبب في إبرامها هو طلب بن حليم الذي تقدم به للحكومة الأمريكية لتزويد الجيش الليبي بالأسلحة وظلت المباحثات دائرة حتى إنتهت في عهد خلفه بإبرام الاتفاقية المذكور في ٣٠ يونيو عام ١٩٥٧ وعينت الحكومة الأمريكية بموجب هذه الاتفاقية بعض رجالها العسكريين في سفارتها بطرابلس وذلك لبحث إحتياجات الجيش الليبي العسكرية ، ولما كانت هذه المعاهدة تمثل خرقاً لالتزامات ليبيا الدولية والعربية فقد تقرر بقاؤها في طي السكتان ولم يعلن عنها .

فن حيث كونها خرقاً لالتزامات ليبيا العربية نجد أن الفقرة الثانية من المادة الأولى تحرم إستعمال اللدات والساعات العسكرية الأمريكية في غير الأغراض التي أعدت الاتفاقية من أجلها ومؤدى هذا أن تمنع الحكومة الأمريكية السلاح عن الجيش الليبي إذا خاض معركة

للدفاع عن الاراضى العربية ، وهذا يحمل ليبيا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها على الوجه الاكمل طبقاً لالتزامها بمساجاه فى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك .

ومن ناحية كونها خرقاً لالتزامات ليبيا الدولية نجد أن المادة السابعة من المعاهدة تقضى باتخاذ التدابير المشتركة التى يتفق عليها الطرفان لمراقبة تجارة الدول التى تهدد حفظ السلام العالمى لمصلحة وأمن الدولتين أمريكا وليبيا ويمد هذا تمديداً صريحاً على اختصاص الأمم المتحدة فى هذا الشأن .

كما أن ربط أمن وسلامة ليبيا بأمن وسلامة أمريكا ارتباط غير متكافئ ليس هناك ما يبرره . وفى مقابل هذا المزيد من القيود لسيادة ليبيا واستقلالها وافقت الحكومة الأمريكية فى ١٢ مايو عام ١٩٥٩ على وضع ٤ ملايين دولار تحت تصرف الحكومة الليبية وفى عام ١٩٦٠ وافقت الحكومة الأمريكية مرة ثانية على زيادة نفقات الوجود الأمريكى إلى عشرة ملايين دولار تدفع رأساً إلى الحكومة الليبية .





## ثالثا - المعاهدة الفرنسية<sup>(١)</sup>

وقعت حكومة محمود منتصر غداة استقلال ليبيا اتفاقية عسكرية مؤقته مع فرنسا خوفاً من اقتضاها الحق في إجلاء القوات الفرنسية في فزان مقابل مساعدة مالية تدفعها الحكومة الفرنسية إلى ميزانية ولاية فزان ويشتمل أول مظاهر بطلان هذه الاتفاقية في عدم عرضها على البرلمان الليبي بعد تكوينه لبدء الرأي فيها وذلك بخالفه لصريح نص المادة ٦٩ من الدستور الليبي والتي تتطلب موافقة مجلس الأمة على عقد المعاهدات بل أن الأمر قد تجاوز ذلك من جانب فرنسا من التماهي في مس السيادة الليبية إذ وقف المسوّدون أحد نواب المعارضة في الجمعية الوطنية الفرنسية يوم ٦ يونيو ١٩٥٢ أثناء بحث المسألة التونسية وهاجم الحكومة الفرنسية لامتداع مندوبيها في الأمم المتحدة عن التصويت في مرحلة هامة من مراحل القضية الليبية وذكر أن قيام الدولة الليبية خطر يهدد أفريقية الشمالية وطالب الاحتفاظ بواحي غات وغدامس الواقعتين في فزان . وفي يوم ١٠ أغسطس ١٩٥٥ عقدت حكومة مصطفى بن حليم معاهدة جديدة وهي معاهدة صداقة تتكون من ١١ مادة تنظم العلاقة العامة بين الدولتين واتفاقية تعاون اقتصادي تتألف من ١١ مادة تنظم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتنمية التبادل التجاري بينهما ومقدار مساهمة فرنسا المالية في الميزانية الاتحادية الليبية واتفاقية حسن جوار تتألف من أربعة فصول و ٢٢ مادة تنظم الأمن على الحدود

( ١ ) لمزيد من التفصيل بالنسبة للمعاهدة الفرنسية يرجى الرجوع إلى :

١ - سامي حكيم ( مرجعة السابق ) ص ١٣٥

ب - Keesings contemporary archives 1955 P P . 14376 C

وطريقة ترحيل البدو وتجارة القوافل والتحول عبر الحدود واتفاقية ثقافية تألف من ٦ مواد لتنمية العلاقات بين البلدين في ميدان التعليم .

ونصت المادة الأولى من معاهدة الصداقة على أن « يسود سلم وصداقة دائمان بين المملكة الليبية المتحدة وبين الجمهورية الفرنسية ويتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان كما دعت الى ذلك مصالحهما المشتركة ولا يرتبط الفريقان الساميان المتعاقدان بالتزام يتنافى مع أحكام هذه المعاهدة ولا يقوم أى منهما بما يخلق مصاعب للفريق الآخر » .

وجاء في المادة الثالثة « يترف الفريقان الساميان المتعاقدان بان الحدود الفاصلة بين أراضى ليبيا في جهة وبين أراضى القطر التونسى والقطر الجزائرى وأفريقية الغربية الفرنسية وأفريقية الاستوائية الفرنسية من جهة أخرى ، هى الحدود الناتجة عن الستندات الدولية النافذة بتاريخ نشوء للملكة الليبية للتحدة » .

كما نصت المادة الرابعة على « يشهد الفريقان الساميان المتعاقدان نظرا للالتزامات المتبادلة بينهما الناتجة عن موقعها الجغرافى بانحياز كل فى أراضيه ، جميع التدابير اللازمة لاقرار السلم والامن فى المنطقة المجاورة للحدود الليبية فى السادة السابقه وبالاحتفاظ بينهما بعلاقات حسن الجوار » .

ونصت المادة الخامسة على أنه : « فى حالة ما إذا وجد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين نفسه متشبكا فى حرب ناشئة من إعتداء مسلح ، تشمل أراضى بقارة الأفريقية الكائنة شمالى خط الاستواء من جانب دولة أخرى ، أو فى حالة تهديد وام يمثل هذا الإعتداء يتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان ليؤمن كل منها الدفاع عن أراضيه وتشمل الأراضى فيما يختص فرنسا ، الأراضى التى تتولى الدفاع عنها المجاورة لليبيا أى القطر التونسى والقطر الجزائرى وأفريقية الاستوائية الفرنسية »

ونصت المادة ١١ : « أن مدة هذه المعاهدة عشرين سنة ويجوز لفريقين المتعاقدين التشاور في أى وقت لإعادة النظر فيها » على أن يكون التشاور إلزامياً في نهاية السنوات العشر التى تلى نفاذها كما يجوز لكل من الفريقين أن ينهى هذه المعاهدة بعد عشرين سنة من تنفيذها أو في أى وقت بعد ذلك بأشمار مؤقت مدته سنة يوجه إلى الفريق الآخر .

وتضمنت الإتفاقية الخاصة في مادتها الاولى تمهد فرنسا بإجلاء عن فزان في مدة اثني عشر شهراً بعد وضع المعاهدة موضع التنفيذ وفي أجل لا يتجاوز ٣٠ نوفمبر عام ١٩٥٦ .

على أن المادة الثالثة أشارت بأن تنظر الحكومة الليبية بعين الإختبار ، إلى الطلبات التى تقدمها الحكومة الفرنسية لمرور القوافل العسكرية الفرنسية الداهية إلى تشاد أو العائدة منها وأن الحكومة الليبية للحكومة الفرنسية باستخدام الطرق المستعملة حالياً لابدال الجنود وتكوين مركزي ( فورسان ) وجانت الفرنسيين .

ونصت المادة الخامسة على أنه « عند انتهاء الأجل المحدد لجلاء القوات الفرنسية من فزان تسلم الحكومة الفرنسية للحكومة الليبية مطارات سهاوغات وغدامس والمنشآت الفنية للمحققة بها والمباني والمعدات الخاصة باللاسلكي للملاحة والأرصاد الجوية ومساكن الموظفين .

وتصبح المنشآت ملكاً للحكومة الليبية عند انتهاء هذه الاتفاقية بشرط أن تكون الحكومة الليبية قد تمكنت من الاحتفاظ في هذه المطارات بأغلبية من الفنيين الفرنسيين ورغبة في تسهيل المواصلات الجوية الفرنسية بين شمال ووسط أفريقيا ونظراً لعدم توافر مطارات فرنسية في هذه المنطقة في وقت التوقيع على هذه الاتفاقية تمنح الحكومة الليبية بناء على اشارة سابق للطائرات العسكرية الفرنسية ابتداء من جلاء القوات الفرنسية في فزان حتى التحليق والهبوط الفنى في مطار سها لمدة خمس سنوات وفي مطار غات وغدامس لمدة ستين » .

وحقت فرنسا كل أهدافها عندما وافقت حكومة بن حليم لفرنسا باستخدام قطعة من أرض ليبيا بجوار الجزائر لاستخدامها كهبط للطائرات الفرنسية مقابل إعجلو مستوى قدره جنيه لبي واحد في ١٩ ديسر عام ١٩٥٦ .

### تقييم المعاهدة :

(١) أتاحت المعاهدة لقوات الفرنسية المرور باستمرار في الأراضي الليبية عندما سمحت لها بأن تتخذ من الأراضي الجزائرية ممرا تبرزه في طريقها من وإلى تشاد وهذا الحق في حد ذاته يضاعف من أثر الجلاء ويحجمه بمثابة جلاء صوري .

(٢) إن سيطرة الفرنسيين على مطارات فزان وكذلك السماح للطائرات الفرنسية التي تدير الأراضي الليبية باستعمال هذه المطارات يجعلها تحت النفوذ الفرنسي الفعلي .

(٣) لم تفقد فرنسا الكثير من حقوقها السابقة بآرامها هذه المعاهدة عندما سمحت لها حكومة بن حليم باستخدام قطعة من الأراضي الليبية بجوار الجزائر لاستخدامها كمطار في مقابل إعجلو سنوي زهيد قدره جنيه لبي واحد لمدة عشرين عاما وأصبح لفرنسا على هذه المنطقة السيادة الكاملة بحيث أنه يصبح من التعين على الحكومة الليبية أن تحصل على إذن من السلطات الفرنسية قبل هبوط طائراتها في هذا المطار الذي أطلق عليه اسم Maison rouge .

(٤) لا تختلف هذه المعاهدة عن المعاهدتين البريطانية والأمريكية في شيء بصفة عامة المهم إلا في نطاق سردياتها المكاني .

وهكذا أصبحت ليبيا وفي أقل من عقد من الزمان بعد حصولها على استقلالها قلعة للاستثمار

الغربي بشكليه القديم متشكلا في بريطانيا وفرنسا من ناحية ، والولايات المتحدة التي تمثل  
النفوذ الجديد في المنطقة من ناحية أخرى ، ومن قواعد في ليبيا انطلق يضرب الحركات  
التحررية في الشرق والتي انطلقت مع ثورة يوليو عام ١٩٥٢ في مصر ، وفي الغرب حيث كانت  
تونس والجزائر تصارعان من أجل استقلالهما .



## رابعاً : القواعد العسكرية والمدوان على الدول العربية

في عام ١٩٥٤ انطلقت شرارة الثورة الجزائرية في جبال الأوراس وواجهت فرنسا هذه الثورة باعنف الأساليب الوحشية ، وبينما كانت هذه الثورة تحظى بتأييد جميع الدول المحبة للسلام في كافة أنحاء العالم وليس في الوطن العربي بحسب ، في هذا الوقت أتاحت الحكومة الليبية لفرنسا حق استخدام قواعدها العسكرية في فزان في مقابل ٢٥٠ ألف جنيه سنوياً . وفي عام ١٩٥٤ عندما زار بن حليم القاهرة في شهر نوفمبر طلب منه الرئيس عبد الناصر أن تسمح الحكومة الليبية بمرور أسلحة مصرية عبر الأراضي الليبية إلى نوار الجزائر فأضطر الملك إلى القبول ولكنه طلب أن يتم ذلك بصفة سرية حتى لا يفضح حيلفته فرنسا . وفي عام ١٩٥٦ استخدم الإنجليز قواعد برقة في المدوان على مصر كما أشارت صحيفة « الثورة » الليبية إلى أن قاعدة هويلس قد لعبت دوراً هاماً في تدريب الطيارين الاسرائيليين الذين إشتراكوا في العدوان على مصر عام ١٩٦٧ وأن المسئولين في هذه القاعدة قاموا بجمع التبرعات لصالح إسرائيل كما يجمع الشعب الليبي التبرعات لصالح الفدائيين بل أكثر من هذا قالت الصحيفة أن جولدا مائير استطاعت زيارة ليبيا عام ١٩٥٦ عن طريق قاعدة الملاحة « هويلس » ودخلت مدينة طرابلس برقة الكولونيل الأمريكى جريفث قائد القاعدة حينذاك .

كما أن هذه القاعدة قد لعبت دوراً خطيراً في مساندة إسرائيل ضد الدول العربية وذلك عن طريق الجسر الجوي الذي أقيم بين القاعدة وإسرائيل لنقل الأسلحة والذخيرة قبل بدء العدوان .

لم تكسر مصر تعرض العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ حتى ثارت الجماهير الليبية وطالبت بتقديم العون الكامل إلى مصر كما طالب البعض بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا وهناك فريق ثالث نادى بمهاجمة القواعد العسكرية الانجليزية في البلاد وأخطر والى طرابلس ( محمد جمال الدين ماش أفا ) الحكومة بأن البلاد على أبواب ثورة أهلية فأعلنت الأحكام العرفية في ٣١ أكتوبر بمرسوم ملكي ووضعت القيود على تحركات الأفراد ورغم ذلك فقد هاجم الشعب العديد من المنشآت البريطانية والأمريكية وألحق بها أضرارا جسيمة ولم نجد الحكومة في ليبيا لكي تتصل من مسئوليتها أمام حليفتها ، إلا أن تهم الملحق العسكري المصري لإصحايق صادق بتوزيع الأسلحة على الليبيين وحضهم على الثورة وعمليات التخريب ثم طلبت من الحكومة المصرية إستدعائه فتم ذلك في عام ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٦ .

وفي ٢٢ فبراير عام ١٩٦٤ أتى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا بمناسبة عيد الوحدة أشار فيه إلى أنه قد ثبت ارتفاع الانجليز بقواعد برقة أثناء العدوان الثلاثي على مصر ولنسمع تكرار ذلك دوما السيد الرئيس إلى تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في ليبيا وكان لهذا الخطاب دوى كبير لذا اجتمع مجلس الوزراء الليبي في اليوم التالي وأعلن رئيس الوزراء أن الحكومة الليبية لن تجدد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية ، وقد قام بعض أعضاء مجلس النواب بمناقشة الموضوع وتقدموا في هذا الشأن إلى المجلس بمشروع قرار يطالبون فيه بإلغاء المعاهدات الليبية الأجنبية وتصفية القواعد العسكرية فوافق المجلس على هذا المشروع .

وبناء على ذلك جرت المشاورات بين ليبيا وبريطانيا وأمريكا ، وقد وافقت الحكومة البريطانية من حيث المبدأ على تصفية قواعدها خلال سنتين أى في عام ١٩٦٦ بينما تمسكت أمريكا



مقاتلها . ولكن مستر هيلي Healy وزير الدفاع البريطاني بعد أن أكد في ٢٤ مارس عام ١٩٦٥ أن بريطانيا ستسحب قواتها في مارس ١٩٦٦ عاد فأضاف أن مقدرة بريطانيا على الوفاء بالتزاماتها الدفاعية نحو ليبيا لن تتأثر وجاء في الصحف البريطانية أن بعض الحاميات الصغيرة ستبقى في بنغازي وطبرق وأن قوة من السلاح الجوي الملكي ستبقى في العدم كما أن بريطانيا ستحصل على تسهيلات في مطار ادريس بالقرب من طرابلس . وفي ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ سدر بيان رسمي من الحكومة الليبية بأن الاتفاق تم على سحب جميع وحدات الجيش البريطاني من بنغازي بحلول شهر فبراير ١٩٦٨ باستثناء البعثة العسكرية البريطانية .

أما في عام ١٩٦٧ فإنه عندما ظهرت في الأفق بوادر أزمة الشرق الأوسط أثر سحب القوات الدولية من شرم الشيخ وأصبح وقوع الصدام المسلح بين مصر وإسرائيل وشيكاً وقف الشعب الليبي بكل طوائفه متضامنا مع الشعب العربي في مصر وسوريا وأرسل المتقنون الليبيون يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ الى حين مازق رئيس الوزراء الليبية التالية :

« ان معركة المصير العربي التي نخوضها الأمة العربية حكومات وشعوبا تفرض على ليبيا حكومة وشعبا مسئولية تاريخية خاصة ونحن على ثقة وإيمان أن ليبيا سوف تهض مسئولياتها وتحمل تبعاتها وفخار التضحيات التي قدمها جيلنا الماضي ضد الاستعمار وهو في غنفوانه لن يلحق بها هذا الجليل مار الاستسلام لمشيئة الاستعمار وهو في رفق الأخير .

« ان واجب ليبيا دينيا وقوميا ووطنيا أن تعلن ..

١ — نوقف جميع التحركات العسكرية لأمريكا وبريطانيا وجلاء القوات الموجودة من برية وجوية وبحرية

٢ - عدم قبول زيارة أى سفينة حربية للموانئ الليبية لاي سبب .

٣ - تقدم طلائع من القوات المسلحة الى حدود فلسطين لتأخذ مكانها الطبيعي بين أشقائها في مواجهة العدو .

٤ - يتوقف ضخ البترول الليبي في حالة قيام أمريكا وبريطانيا بأى مساعدة لإسرائيل .  
وبد وقوع العدوان اشتملت البلاد كلها بالمظاهرات الشعبية التي تطالب الحكومة باتخاذ مواقف أكثر إيجابية بالنسبة لقضية العدوان وعجزت الشرطة عن السيطرة على الجماهير التي اندفعت نحو المؤسسات الصهيونية والاستعمارية تحطيمها وتشعل فيها النار كما حطمت جانباً من السفارة الأمريكية في بنغازي ورفضت على ساريتها العلم المصري وأجبرت الحكومة على عدم تصدير النفط إلى الدول التي ساندت إسرائيل ولم تسكد تعلن إذاعة ليبيا يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ عن اشتراك القوات الليبية إلى جانب القوات العربية حتى اعتبر جنود القسم الآلى من السكتية التي تقرر إرسالها إلى سيناء هذا الاعلان بمثابة أمر بالتحرك فانطلقوا شرقاً بمصفحاتهم ولكنهم وصلوا الأراضى مع قرار وقف إطلاق النار .

## خامسا : ليبيا والقضايا العربية<sup>(١)</sup>

### ١ - موقف ليبيا من الصهيونية :

في الوقت الذي كانت فيه القضية الفلسطينية موضع اهتمام كبير من جانب الرأي العام العربي ، وكانت محاربة الصهيونية بكل الوسائل هي الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان كان موقف السلطات الليبية من حيث الأهمال الشديد في التصدي لنشاط الصهيوني المتزايد في ليبيا عملا يرقى إلى مرتبة الحيانة لقضايا الأمة العربية .

فلقد استطاع الصهاينة ، في العهد الملكي ، الانتقال من ليبيا إلى اسرائيل عبر إيطاليا في حرية تامة بأموالهم ومجوهراتهم دون أن تتخذ ضدهم الاجراءات اللازمة لمنعهم حتى لقد بلغ بهم الأمر إلى أن وصلت سفينة اسرائيلية إلى طرابلس في شهر نوفمبر ١٩٥٢ لنقل الراقصين منهم في الهجرة إلى اسرائيل ، كما مارست المؤسسات الصهيونية نشاطها بشكل علني فالنادي للسكابي في طرابلس لم يجد مايردعه عن رفع العلم الاسرائيلي واستقبال المبعوثين الاسرائيليين إلى يهود ليبيا ولم يفتاق هذا النادي إلا في ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ بعد أن ثارت فضيحة وصول أحد النواب الاسرائيليين واجتماعه ببعض اليهود في داخله .

( ١ ) لمزيد من التفصيل عن موقف ليبيا بالنسبة لقضايا العربية يرجى الرجوع إلى .

١ - سامي حكيم ( مرجعة السابق ) ص ٣٠٣ .

ب - مؤلف M . khadduri ( السابق الإشارة إليه ) ص ٢٦٧ ، ٢٩٢ .

كما أن الحكومات الليبية المتعاقبة لم تطبق اجراءات المقاطعة حتى منتصف عام ١٩٥٦ عندما قرر مجلس الوزراء ، تحت ضغط النواب والشعب ، إلى أن يقرر فى جلسته المسعفة فى ٢ مايو ١٩٥٦ الموافقة على قانون للمقاطعة الذى أصدرته الجامعة العربية منذ سنين . ورغم ذلك لم يحل هذا دون وصول إحدى قطع الأسطول الأمريكى وعليها كبات ضخمة من الحفريات مستوردة من اسرائيل أفترت فى قاعدة الملاحة .

ومن داخل قاعدة الملاحة كان جهاز الارسال التليفزيونى يقوم بمهمة الدعاية لاسرائيل متحديا بذلك للشعور القومى فى مساء ١٤ مارس ١٩٦٧ عرض فى برنامج - حدث مثل هذا اليوم - صورة بن جوريون فى اجتماع قديم له مع العالم اليهودى أينشتاين وفيه يسر الأخير من تنبأته لاسرائيل .

وفى محاولة لتصفية القضية الفلسطينية وقتت الحكومة الليبية إتحاقامع وكالة غوث اللاجئين لتوطين ستة آلاف لاجئ فلسطينى فى ليبيا مقابل مليون دولار تدفعها الوكالة ونظرا لخطورة هذا الاتفاق فقد ناقشت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية هذا الأمر فى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٥٤ الأمر الذى أجبر الوفد الليبى ، أمام معارضة جميع أعضاء اللجنة ، على التمهيد بتجميد الاتفاقية المذكورة .

وفى الوقت الذى كانت فيه التبرعات تجمع لصالح إسرائيل داخل قاعدة الملاحة وقتت الحكومة الليبية فى وجه جميع التبرعات لصالح الفدائين الفلسطينيين تحت شعار أن فلسطين لا تتحرر إلا بالدماء .

#### ب - موقف ليبيا من الثورة المصرية :

كان موقف الملك أدريس من الثورة المصرية يتسم بالحذر والشك ، لأن مجرد قيام الثورة ،

بما تحممه من آراء تقدمية ، يحد في حد ذاته تهديدا للأنظمة الملكية الرجعية في المنطقة ، أضف الى هذا أن مصر قد نادت بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز مما يترتب على ذلك من بسد للاحلاف في الوقت الذي ارتبطت فيه ليبيا بمعاهدات تحالف وصداقة مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهي الدول التي تمثل الاستثمار القديم والجديد في المنطقة العربية .

ولعل أبلغ مظاهر المعاداة ضد النظام النوروي في مصر تجسدها أحداث عام ١٩٥٦ عندما ثار الشعب الليبي في طرابلس ضد المدوان الثلاثي على مصر حيث حملت الحكومة على قع هذه المظاهرات بوحشية وطردت الملحق العسكري المصري متهمة آياه بأثارة الشعب ثم أغلقت النادي المصري والمركز الثقافي المصري عام ١٩٥٧ وطاردت العناصر القومية في البلاد .

#### ح - موقف ليبيا من الثورة العراقية :

عندما قامت ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ لم تخف الحكومة الليبية عداها لها فأصدر الملك أمره الى رئيس ديوانه باعلان الحداد في البلاد بسبب سقوط الملكية في العراق ، وبينما اعترفت جميع الدول العربية بالنظام الجديد في العراق ظلت الحكومة الليبية مترددة في الاعتراف به لمدة ثلاثة أسابيع حتى أذاع راديو القاهرة ، آنذاك ، أنه لم يحد في المنطقة العربية سوى دولتان لا تعترفان بثورة العراق هما ليبيا وإسرائيل .

## سادسا : ليبيا والجامعة العربية

بالرغم من الدور الكبير الذى لعبته جامعة الدول العربية فى سبيل استقلال ليبيا ووحدها إلا أن الملك أدريس كان لا يشعر بارتياح نحو أمين الجامعة السابق عبد الرحمن عزام لمساهمته فى إنشاء هيئة تحرير ليبيا فى طرابلس للوقوف فى وجه المؤامرات الانفصالية التى كان يديرها وفد برقة ( الموالى للملك ) والذى كان يهدف الى فصل مصر برقة عن مصر طرابلس ، كما لم يلس الملك لعبد الرحمن عزام تأييده لبشير السعداوى رئيس حزب المؤتمر الوطنى الذى وقف فى وجه فكرة النظام الاتحادى ( الذى نادى بهاع أتباع الملك ) وطالب بالوحدة الثامنة للبلاد . والذى كانت معارضته للنظام الملكى غير خافية . لذلك نرى أن ليبيا قد سارعت بتقديم طلب للانضمام الى الأمم المتحدة فور استقلالها بينما تراخت فى تقديم طلب آخر للانضمام الى جامعة الدول العربية ، التى تبنت قضيتها ( أى قضية ليبيا ) واستبسلت فى الدفاع عنها حتى حققت لها الاستقلال ، وعندما ترك عبد الرحمن عزام الجامعة العربية بادرت الحكومة الليبية الى تقديم طلب الانضمام فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ولم تذكر فى طلبها هذا الأسباب التى أدت الى تأخير تقديمه .

## المبحث الثاني

### السياسة الداخلية<sup>(١)</sup>

#### أولا : الحكم البوليبي

برغم ما تشير إليه المادة الثانية من الدستور الليبي من نظام الدولة النيابي ، وبالرغم من انشاء المحكمة العليا في يناير ١٩٥٤ نشبها بالهول المريعة في التمسك بالمبادئ الديمقراطية إلا أن أسلوب الحكم في ليبيا الملكية لم يقتصر فقط على الخروج على هذه المبادئ الديمقراطية بل أنه كان أبدا ما يكون عن الأخذ بأسباب الدولة الحديثة إذ تغلب عليه الطابع البوليبي بحيث أصبحت السلطات كلها مردها إلى الملك وأصبحت السياسة الداخلية موجهة نحو تحقيق رغباته ويرجع هذا الوضع إلى الأسباب الآتية :

(١) لمزيد من التفصيل عن سياسة ليبيا الداخلية يرجى الرجوع إلى

أ - سامي حكيم : مرجعه السابق ص ٢٧٩ .

ب - د . د . رضا فرج : مرجعه السابق ص ١١ وما بعدها .

ج - M . Khadduri : مرجعه السابق ص ٢٩٨ وما بعدها .

د - تقرير لجنة البنك الدولي « السابق الإشارة إليه » ص ٢٣٣ .

إذ منح الدستور الليبي سلطات واسعة للملك تتمثل في تخويله حق تعيين وإقالة رئيس الوزراء م (٧٢) وتعيين وعزل كبار الموظفين م (٧٤) ، وتولى السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلس الأمة م (٤١) الأمر الذي أباح له حق اقتراح القوانين ووضع القوانين اللازمة لتنفيذها م (٩٣) والتصديق على القوانين التي يقرها البرلمان م (١٣٥) ، وأباح الدستور أيضا للملك أن لا يصدق على هذه القوانين خلال ٣٠ يوما من ابلاغها إليه م (١٣٥) وفي هذه الحالة يطلب من البرلمان إعادة النظر فيها م (١٣٦) .

ورغم هذه السلطات الواسعة إلا أن الملك لم يتردد في الخروج على أحكام الدستور كلما من له ذلك وأصدر مراسيم لا تتفق وهذه الأحكام ونذكر في هذا الصدد - على سبيل المثال لا الحصر - المرسوم الصادر في ١٤ مايو ١٩٥٧ بتعيين حسين ملازق واليا على برقة بدلا من محمد الساقزي ، والمرسوم الصادر في ١٣ يونيو ١٩٥٣ بإعفاء فاضل بن ذكرى والي طرابلس وتعيين الصديق المنتصر وقدم ذلك بدون توقيع رئيس الوزراء وبدون علم مجلس الوزراء بالتحاققة لأحكام الدستور وعندما حاول محمود المنتصر رئيس الوزراء الاحتكام إلى المحكمة العليا للبحث في دستورية هذين الرسامين كان جزاؤه الإقالة في ١٥ فبراير ١٩٥٤ .

وهكذا أصبح من المتعين على كل من يشغل منصب رئيس الوزراء أن تتفق سياسته مع رغبات الملك وأصبح الأمر يتطلب من الوزراء ورؤسائهم وولاة الأقاليم أيضا أن يطهروا الولاء للرغبة الملكية لا الولاء للدستور أو للمصلحة العامة وذلك أن رغبا في البقاء في مناصبهم وأصبحت هذه الظاهرة حتمية أيضا بالنسبة للسلطة القضائية فعندما أصدرت المحكمة العليا حكما يطلان الأمر الملكي الصادر في ١٩ يناير ١٩٥٤ بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس الغرب تعرضت



الحكمة لحمة تعبير واسعة النطاق من جانب الصحف الليبية وتعرضت لقوات الأمن في مظاهرات عداوية لقضاة المحكمة بل حاول رئيس الوزراء مصطفى بن حليم حثها على وقف تنفيذ حكمها بل وأجريت الانتخابات للمجلس التشريعى الجديد بالتحالف لهذا الحكم الأمر الذى اضطر رئيس المحكمة المصرى المستشار على على منصور لتقديم استقالته بعد أن أصدرت هيئة القضاة على عسفا النحو المشين .

## ٢ - ضعف البرلمان أمام الحكومة :

كان من المتوقع أن تتجاوز الحكومة وهى تنفذ سياستها المتفقة مع الرغبة الملكية الحدود الدستورية المقررة وبالتالي أن تواجه بمعارضة من قبل البرلمان لذلك أنجحت الجهود نحو أضعاف هذه المعارضة للتقوية والذى كان يمثلها عند استقلال ليبيا حزب المؤتمر الوطنى ورئيسه بغير السمداوى الذى وقف فى وجه النظام الفيدرالى وطالب بالوحدة التامة لذلك حل هذا الحزب ونفى رئيسه بعد اجراء أول انتخابات لمجلس النواب الليبي كما حرمت التمنجات الحزبية كما كان النواب يختارون لأسباب شخصية أضف إلى هذا طاملا آخر وهاما من عوامل الأضعاف ألا هو الخلاف التقليدى بين النواب البرقاويين والطرالبيين ثم سهولة التغلب بنتائج الانتخابات الأمر الذى يضمن لأنصار الحكومة الفوز ويعد للمعارضين لسياستها .

## ٣ - سطوة قوة دفاع برقة :

وتألف هذه القوة من المنتمين لقبيلة « البرامصة » أكثر القبائل ولاءً لبيت السنوسى وأعظمها نفوذاً فى المنطقة الشرقية « برقة » ولهذه القوة تاويج حافل فى المذايح التى أقامتها أثناء مظاهرات الطلبة والمهال كما أنها مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات فسياراتها مجهزة بأجهزة

الإرسال واستقبال وأفرادها يحملون هذه الأجهزة أينما ذهبوا كما أنها كانت تملك من الأسلحة الثقيلة ما لا يملكه الجيش الليبي نفسه وعندما أهدت الجمهورية العربية المتحدة إلى ليبيا بعض الدبابات والطائرات إستولت عليها قوات الأمن . وقد حملت قوات الأمن على بث القذع والخوف في نفوس الشعب الليبي من أى تحرك سياسى وكان العنف الوحشى هو أسلوبها التقليدى فى مواجهة مظاهرات الشعب وملاحقة الوطنيين وتلقيق الاتهامات لهم . كما كان رئيس هذه القوة محمود بوقويطين نسيب الشلحي الصديق المقرب للملك يفرض الأنابات على الحكومات المتعاقبة وقدر هذه الانابة خمسة آلاف جنه شهرياً وعندما جاءت إلى الحكم وزارة الدكتور الفيكيكى فى مارس عام ١٩٦٣ وكانت قد أزلت نفسها بأتباع سياسة « قائمة على التفانى ونظافة اليد والضمير ، وبراءة الذمة ، والترف عن المصالح الشخصية وإستغلال النفوذ » ، وفتح أبواب الحرية للشعب الليبي والتعاون الأكيد مع الدول العربية شرقاً وغرباً .. » وسارت بحطى جادة نحو تنفيذ هذه السياسة لذلك رفضت طلب رئيس قوة الأمن ولم يسكت الاخير على ذلك فطالب الوزارة بمليون ومائتى جنه ثمناً لأسلحة سلمتها بريطانيا لقوة الأمن ولكن طلبه هذا رفض أيضاً لأن هذه الأسلحة هبة من الحكومة البريطانية لقوة دفاع برقة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن الحكومة هى الجهة الوحيدة المسئولة عن توفير الأسلحة بطرقها الخاصة وليس قوة دفاع برقة . وأعضب موقف الحكومة محمود بوقويطين فلجأ الى الدس لها وأحاط الوزراء بعدد من الرجال يتبعونهم ويحسون عليهم حركاتهم بل بلغت به الجرأة إلى إستئجار غرف فى أحد الفنادق المجاورة لمنزل الدكتور الفيكيكى حشرت بنفر من رجاله ( أى رجال بوقويطين ) لرصد حركات رئيس الوزراء وقد ثارت الشائعات فى هذه الفترة بأن رئيس الحكومة عفى الدين الفيكيكى يسمى إلى إقامة جمهورية يتولى رئاستها .

وعندما تبين من التحقيقات التى أجرتها الحكومة فى موضوع الترشيح لمجلس النواب الذى أجرى فى عهدها تدخل محمود بوقويطين ومنصور المحجوب رئيس الجامعة الإسلامية

بوسائل غير مشروعة في سير الانتخابات طلبت الحكومة من الملك الإستثناء عن خدماتها ولكن الملك لم يكن ليرضى بطرد ساعده الأيمن وقائد القوة التي يستند إليها في فرض حكمه على الشعب لذلك وافق فقط على تنحية منصور المحجوب أما محمود بوقويطين فظل في مركزه يدير من الدسائس وسنحت له الفرصة عندما تظاهر الطلبة الليبيون في بنغازي مؤيدين لقضية فلسطين وذلك أثناء إجتماع مؤتمر لقمة العربى الاول بالقاهرة في يناير ١٩٦٤ فأمر رجاله باطلاق الرصاص على الطلبة حيث إقتحموا مدرسة بنغازي الثانوية وقتلوا ثلاثة من طلبتها الامر الذى أحدث ثورة طارئة في البلاد إعتدى فيها الشعب على مراكز الشرطة وقد حاول رئيس قوة الامن أن يخرج مركز الحكومة بذلك ويعطرها بمظهر المتسببة في هذه الإضطرابات الدامية التي وقعت ولكن الحكومة عاجلت الامر بحزم وطالبت بإيقاف بعض ضباط الشرطة الذين إعتدوا على الطلبة وتقديمهم إلى المحاكمة كما طالبت باقالة بوقويطين من منصبه للمرة الثانية يرفض طلب الحكومة فأضطرت إلى الاستقالة قبل الملك إستقالتها في الحال في ٢٢ يناير ١٩٦٤ . وظل بوقويطين سيقاً مسلطاً في وجه كل إتحاضه ثورية تطهر في البلاد .

#### ٤ - المخابرات الأمريكية البريطانية :

كان من البديهي ومصالح الدولتين في ليبيا ضخمة ومتشعبة أن تستند الى جهاز مخابرات قوى برعى هذه المصالح وبشكل يكمل من يحاول المساس بها لذلك نجد أن ليبيا كانت مسرحاً لنشاط المخابرات الانجليزية والأمريكية ، وفي بنغازي تحتل المخابرات الأمريكية الأدوار العليا من سفاراتهم حيث توجد غرف فولاذية تحتوي على أحدث أجهزة الارسل وتعتبر من أكبر أجهزة المخابرات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وقد تسرب نشاط هذا الجهاز إلى داخل أجهزة الدولة المختلفة حيث قام بشراء بعض الموظفين المسئولين ورجال الصحافة وصل على نشر الأذكايب حول الجمهورية العربية المتحدة وتشويه الاخبار وتزييفها وعمل على إثارة الرأي العام ضد

المصريين العاملين في ليبيا كما كان يقوم بالتجسس وتلقيب الاتهامات للعناصر الوطنية في البلاد .  
وقد استطاع هذا الجهاز أن يكشف الكثير من التغطيات السرية الأمر الذي جعل الشعب يبتش  
في حالة من الرعب الدائم .

## ثانيا : « الفساد الحكومي »

ان الاداة الحكومية في ليبيا ، حتى قبل اكتشاف البترول ، كانت وسيلة تحريكها القوى المستغلة لتنفوذ لتحقيق أغراضها في وقت كان الاقتصاد الليبي فيه مهترأً وضعيفاً لا يكاد حتى يكفي لتوفير الحاجات الضرورية للشعب الذي كان يعيش في ظل أسوأ الظروف الاقتصادية . فلقد كانت التمييزات للمناصب الحساسة تتم لاعتبارات شخصية وقبلية بحيث أفقرت الادارة الى الكفاءات والقدرات العملية فترتب على ذلك اختلال الجهاز الاداري وسادت البيروقراطية التي لم يكن أمام الأفراد من وسيلة لتغلب عليها إلا تقديم الرشوة لانجاز أعمالهم ومصالحتهم على وجه السرعة ، وفي عهد وزارة عبد المجيد كبرار اتسع نطاق هذه الرشوة انساباً كبيراً وخاصة عندما جاءت الشركات الأجنبية وتسربت أموالها بطريقة فاضلة الى جيوب بدم موطنى الدولة فتحدث الناس عن فساد الجهاز الحكومي وعن ازدياد الرشوة والمحسوبية حتى أصبحت الفصص التي تترد عنهما شغل الناس الشاغل ، ولما أصبح الأمر بحيث لا يمكن تجاهه أصدر الملك في ١٣ يونيو ١٩٦٠ بياناً يطالب فيه المسؤولين بالضرب على أيدي المفسدين وتطهير الادارة من الموظفين الذين يقبلون الرشوة وكان هذا إجراءً ضرورياً لا بد للملك من اتخاذه لامتناع ثورة الغضب الشعبية . ولكن المسألة تدق عندما نعلم أن رئيس وزرائه عبد المجيد كبرار قد ثارت حوله الشكوك وأتهم بالرشوة كما أنه كان منهما في أيام الاحتلال بأنه يتاجر في أقوات الشعب وهذا الحدث - ان صدق - ليس الأول في تاريخ الوزارة الليبية إذ نصرت جريدة الرأى الدمشقية قبل ذلك بخمس سنوات أن مصطفى بن حليم ( وكان رئيساً لوزارة آنذاك ) قد سافر إلى تونس التي كانت تحت سيطرة فرنسا يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٥ واجتمع هناك بالمسيو سبدو المقيم الفرنسي العام بفندق قررت على

شاطئ البحر ، وفي هذه الأثناء كان بنك تونس - الجزائر بمدينة تونس يمد شيكا بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه استرليني . وعاد بن حليم إلى طرابلس الغرب يوم ٣ أغسطس ١٩٥٥ وفي حبيبه هذا الشيك . . وبعد أسبوع أعلن توقيع معاهدة فزان مع فرنسا . وعندما أقام بن حليم الدعوى على الجريدة لمقاضاتها بتهمة القذف والقذف ونشر الأخبار الكاذبة قضت محكمة بداية الجزائر بدمشق في ٥ أبريل ١٩٥٦ ببراءة الجريدة .

وفي وسط هذا الجو المليء بالشبهات - في عهد وزارة كبار - ثارت فضيحة « طريق فزان » وهي الحادثة المشهورة التي أعقبتها فتوحات البرقاويون والطرابلسيون لأول مرة في تاريخهم وتهدد الحكومة وأجبروها على الاستقالة بعد أن سحبوا الثقة منها

وتتلخص الواقعة في أنه عندما أشار بعض الخبراء إلى احتمال وجود بترول في فزان دعت الحاجة إلى ربط هذا الاقليم الجنوبي المتزل في جوف الصحراء بالموانئ اللبيرة على البحر المتوسط ، إذ أن وعورة التضاريس وضخامة مصاريف النقل في حالة عدم وجود مثل هذا الطريق ستجعل الشركات المتعينة عن البترول تعجز عن القيام بمشروعاتها في هذه المناطق ولما أعلن عن فتح باب المعطاة لهذه العملية تقدم السيد عبد الله حاب ( من الأسرة السنوسية ) بطلبه فأسرت حكومة كبار بقبول هذا المقترح دون أن تمنى بدراسة شروطه أو دراسة المعطاة الأخرى المقدمة من بعض الشركات ، ووافق البرلمان على المبلغ المطلوب لإنشاء الطريق وقدر بمليون وتسعمائة ألف جنيه . كان هذا في أوائل عام ١٩٥٥ وحددت مدة ثلاث سنوات لإنجاز هذا العمل ، وفي عام ١٩٦٠ تقدم السيد عبد الله حاب إلى وزارة الاقتصاد بطلب للزيد من المال لأعمال باقي الطريق ، وكان لم يتم إنشاء سوى ثلثه ، مدعى أن شروطه للدونة بالحد قصرت المبلغ الذي تسلمه وهو مليون وتسعمائة ألف جنيه على أنقله الوحدة الأولى من الطريق فقط فوافق على رأيه وتقرر منحه أربعة ملايين من الجنيهات لأعمال إنشاء باقي الطريق ، وقد جاء

في تقرير لجنة البنك الدولي عن هذه العملية « أن قرار الحكومة الليبية ( بشأن هذا المقد ) لا يستند إلى أسباب اقتصادية وأن هناك إعتبارات سياسية وإقتصادية قد تدخلت لإبرامه » . ولم تسكد صحيفة المساء الليبية تشكف للجمهور عن هذه العملية في ٢٠ أغسطس ١٩٦٠ حتى نارت تأثيرته ووجه النقد علناً للحكومة فتقدم نواب الشعب بالتمس إلى الملك لدعوة البرلمان إلى الإنعقاد في دورة إستثنائية للنظر في تصرفات الحكومة وفي أكتوبر من نفس العام صوت البرلمان بسحب من ثقته من الحكومة وأضطر وزارة كعبارة للاستقالة .

وقد ساعد على تفشي الفساد في الجهاز الإداري إنتشار المستشارين الأجانب في وزارات الدفاع والمالية والتخطيط وكانت سلطات هؤلاء المستشارين الواسعة تقف عائقاً في وجه أية محاولة تهدف إلى تخطيط الجهاز الإداري وإصلاحه حتى يظل بصفة دائمة ضعيفاً مليئاً بالثغرات التي يسهل منها النفوذ الغريبى .





## المبحث الثالث

### الحياة الاقتصادية وآثارها الاجتماعية

الظاهرة التي تسترعى الانتباه عند الحديث عن شكل الحياة الاقتصادية في المجتمع الليبي هي ظهور أثر الظروف التاريخية بشكل واضح على التراكيب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الليبي وعلى هذا الأساس فالتا في عرضنا السريع لشكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا يجب علينا أن نضع في اعتبارنا تاريخ الاستيطان الإيطالي في طرابلس ودور سيادة النظام القبلي في برقة أما فزان فلندرة مواردها وتركز مظاهر الحياة فيها في قليل من الواحات المتناثرة في جنوب البلاد فانها اعتمدت في البداية على موقعها على طريق القوافل التي تربط بين غرب القارة وشمالها ثم على ما كانت تتفقه الحمايات الفرنسية التي جاءت إليها فلما رحلت هذه الحمايات أصبحت تمثل عبئا على ميزانية الدولة ولذلك فإن حديثنا سيركز على المنطقتين الرئيسيتين وهما برقة في الشرق وطرابلس في الغرب ، كما سنفرق في هذا الحديث بين مرحلتين تميز بهما الاقتصاد الليبي منذ إعلان استقلال ليبيا في ديسمبر ١٩٥١ حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ ، وتختلف كل من هاتين المرحلتين في خصائصها والآثار الاجتماعية التي ترتبت عليها عن الأخرى . المرحلة الأولى تشمل في فترة ما قبل ظهور البترول والمرحلة الثانية هي الفترة التي أعقبت ظهور البترول وسنمضي لسلك منها على النحو التالي :

## المرحلة الأولى : ( مرحلة ما قبل اكتشاف البترول )

في هذه المرحلة التي بدأت مع استقلال ليبيا عام ١٩٥١ تسكّنت عدة عوامل لتزيد الاقتصاد الليبي ضعفاً على ضعفه فإلى جانب ندرة الموارد الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد تضررت المدن الليبية أثناء الحرب الثانية إلى التدمير المتبادل من جانب دول المحور والحلفاء على حد سواء بحيث أنه مع بداية الاستقلال لم يكن الاقتصاد الليبي قادراً بمفرده على أن يوفر الأساس اللازم لبناء الدولة الجديدة لولا جهود الأمم المتحدة والمعونات الاقتصادية التي كانت تقدمها الدول المختلفة ومن بينها مصر ، وقد جاء في تقرير لجنة البنك الدولي عام ١٩٦٠ بأن مصر كانت تقدم لليبيا معونة اقتصادية سنوية تقدر بمشرة آلاف جنيه استرليني وذلك خلال السنوات المسالية من ١٩٥٥/٥٤ ، حتى ١٩٥٩/٥٨ ( ص ٤٨ من التقرير ) ونفقات القوات العسكرية الأجنبية التي كانت تشكل ثلث الناتج القومي الليبي ثم أنه برغم ضعف هذا الاقتصاد فقد ساهمت الظروف السياسية التي أدت إلى قيام النظام القمري إلى وجود عاصمتين إلى زيادة الأعباء على ميزانية الدولة الأمر الذي تحمّله الشعب الليبي في النهاية ونستطيع أن نميز هذه الفترة بالخصائص التالية :

### ١ — النظام القبلي في برقة :

وقفت الملكية الجماعية التي ميزت النظام القبلي السائد في إقليم برقة دون تحقيق أي تقدم اقتصادي لا ختفاء الحافز الفردي حيث أن الأرض بموجب هذا النظام تصبح ملكاً مشتركاً بين جميع أفراد القبيلة لسكل منهم الحق في أن يزرع جزءاً منها أو يقطع ما شاء من أخشابها أو يرعى ماشيته في مراعيها ولسكنه ليس له الحق في أن يبيعها أو يرهنها ، ولما كان الأمر كذلك فإنه لم يسكن هناك من يهني الاهتمام بالحفاطة على خصوبة الأرض وعدم الاسراف في استهلاك طاقتها ، أو استصلاح الأراضي القابلة للزراعة طالما أن لغيره نفس الحقوق التي له دون فعل شيئاً وطالما أن لرئيس القبيلة أن يطرده من أرض القبيلة في أي وقت يشاء ذلك

## ب — المنصب الإيطالي :

كان الإيطاليون حتى قيام الثورة الليبية يلعبون دوراً هاماً في الاقتصاد الليبي بحسب إحصاء عام ١٩٥٤ كان تعدادهم حوالي ٣٨ ألفاً حيث أقاموا في المستعمرات الزراعية التي أنشأتها إيطاليا أبان فترة احتلالها ليبيا وهدأوا إليها بعد الحرب الثانية وكانت سيطرتهم شبه تامة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي في طرابلس فهم يملكون أجود الأراضي الزراعية في المنطقة وتكون صادراتهم الجانب الأكبر من صادرات ليبيا الزراعية ، وتكاد تكون الصناعة مقصورة عليهم كما سيطروا أيضاً على عمليات الائتمان والتجارة وإدارة الفنادق وما شاكل ذلك من أوجه النشاط الإقتصادي الأخرى.

ونود أن نشير هنا الى أن الأمم المتحدة كانت قد أصدرت قرارها رقم ٣٨٨ يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بأن تنال ليبيا بحاجات الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي كانت تملكها إيطاليا باستثناء الممتلكات غير المنقولة الضرورية لتيسير أعمال خدماتها الدبلوماسية والقنصلية وعند الحاجة مدارسها اللازمة للجمالية الإيطالية وأن تحترم ليبيا ممتلكات الإيطاليين وحقوقهم ومصالحهم بشرط أن يكونوا قد حصلوا عليها شرعاً . وتقرر كذلك إنشاء محكمة أطلق عليها اسم « محكمة الأمم المتحدة » لفض كل نزاع حول تفسير القرار المشار اليه وتنفيذه وبعد استقلال ليبيا طبقت ولاية برقة هذا النص تطبيقاً كاملاً إعتباراً من أكتوبر ١٩٥٣ عندما سلمت جميع أراضي الجبل الأخضر التي احتلها الإيطاليون الى أصحابها من الليبيين أما بالنسبة لطرابلس فقد وقعت في عهد وزارة مصطفى بن حليم اتفاقية مع إيطاليا بموجبها سلم الحكومة الليبية سندات الملكية للإيطاليين الذين وردت أسماءهم في ملحق الاتفاقية وعددهم ١٨ شخصاً يمتلكون ٥٠١ هكتاراً وعشرة أشخاص في برقة يمتلكون ٦٨٣ هكتاراً و١١ شخصاً في بنغازي منحت لهم امتيازات بناء مساكن ووافقت الحكومة الليبية في المادة (١٠٥) من هذه الاتفاقية على أن تمنح للمعمرين الإيطاليين سندات الملكية

عن المزارع التي أخذوها من مؤسسة تمبرلييا والمؤسسة الوطنية لضمان الإجماعي وعددها ١٣٢٤ مزرعة غير مزارع أخرى تتمتع بالجمعيات التعاونية القائمة في هذه المجموعات لزراعية (١).

ومسلم بن سليم هذه الأراضي الزراعية للايطاليين بعد تقضا وانحيا لقرار ٣٨٨ من قرارات الأمم المتحدة الخاص بالأحكام الاقتصادية والمالية للتملق بلينيا ، فضلا عن أنه بعد خيانة للأمانة التي وضعا في عنقه الشعب الليبي بالمحافظة على مصالحه ، وتمكننا للايطاليين الذين شردوا هذا الشعب واغضبوا أراضي الى العودة مرة ثانية لاستغلاله في ظل استقلال مزيف وليس أدل على شعور ابن سليم بمدى ما ارتكبه في حق الشعب الليبي من خيانة من أنه طلب من البرلمان بمجلسيه بحث الاتفاقية في جلسة سرية في مارس ١٩٥٧ أقرها بعد معارضة غير مثمرة من جانب بعض الأعضاء ثم صدر قانون بالموافقة على الاتفاقية يوم ٣٠ مارس ١٩٥٧ .

### الاسراف الحكومي :

بالرغم من الضعف الذي كان يعانيه الاقتصاد الليبي في فترة ما قبل اكتشاف البترول إلا أن بناء جهاز الدولة الاتحادى كان يمثل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة وبالتالي على طاق الشعب الليبي فان بدأ لا يزيد تعداد سكانها عن مليون ونصف المليون تقريبا تقوم فيها أربع حكومات : الحكومة المركزية وحكومات الولايات الثلاثة ولكل منها مجلسها التشريعى ومجلسها التنفيذى وما يتبع هذا من العديد من الادارات بعد ضربا من الاسراف لا مبرر له ، واذا كانت التنمية الاقتصادية تتطلب وحدة الهدف ووحدة العمل فقد وقف النظام الاتحادى طاقا دون تحقيق هذه الوحدة

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الاملاك الإقطاعية يرجى الرجوع الى مرجع سلى حكيم السابق ص ٢٩٩ وما بعدها .

وبالتالى دون المضى فى طريق التنمية من ناحية ضعف الحكومة المركزية أزاء محاولة حكومات الولايات التوسع فى اختصاصاتها على النحو الذى أشرنا اليه عند دراسة السياسة الداخلية .

فإذا أضفنا الى ذلك وجود حاصمتين للدولة أحدهما فى برقة ولأخرى فى طرابلس ( بنغازى/ طرابلس ) ثم انتقال الحكومة بموظفيها تارة الى هذه العاصمة وتارة أخرى الى تلك تبين لنا مدى ما كانت تعانيه خزانة الدولة من أعباء مالية تنوء بها.

كما أن الفساد الذى استشرى فى الجهاز الإدارى وانتشار الرشوة والمحسوبية التى حالت دون إعطاء الفرص للأكفاء على النحو الذى سبق أن أوضحناه كل هذه الاعتبارات قد أدت الى قيام حالة من الظلم الاجتماعى الذى مالى منه الشعب الليبي كثير

#### الآثار الاجتماعية :

كانت سيطرة الاقطاع القبلى فى برقة والاستئلال الايطالى فى طرابلس ثم الاسراف الحكومى والفساد الإدارى كلها عوامل تكاثفت على سلب الشعب الليبي القليل الذى جادت به عليه الطبيعة وقد انعكس أثر هذا على الفقر الشديد الذى كان يمانى منه السواد الأعظم من الشعب بحيث كان نصيب الفرد يومياً من الطعام يتراوح بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ سمرا حرارياً فقط كما أن هؤلاء كانوا ينفقون ٨٠ ٪ من دخلهم على الطعام وازداد معدل وفيات الأطفال وانتشر مرض البهرن بسبب سوء التغذية وكذلك التراكوما التى تؤدى الى العمى الجزئى وأحيانا الى العمى الكلى .

#### المرحلة الثانية : ( مرحلة ما بعد اكتشاف البترول )

سبق أن أشرنا فى مقدمة هذا البحث الى هذه المرحلة وآثارها الاقتصادية واجتماعية ولكننا

نوه أن نصيب هذا إلى أنه إذا كان من حق النظام الملكي السابق في ليبيا ، ورغم ما بدا من أسرافه الذي لا مبرر له ، أن يجه له عنراً في عدم القيام بالإصلاحات الإجتماعية الملقاة على عاتقه من محاربة الجهل والفقر والمرض الذي أبطل بهم المجتمع الليبي في مرحلة ما قبل اكتشاف هذا البترول استناداً إلى أنه موارد البلاد الاقتصادية وضآلتها فإن هذا الثبر يكون قد اتفق به ظهور البترول وعميق عوائده الضخمة على الميزانية البيية ولكن الذي حدث كان غير ذلك حيث كان عشرة في المائة فقط من سكان ليبيا يحصلون على نصف دخل البترول الذي تدرج بحوالي بليون جنيه ( لوموند الفرنسية ١٢ ديسمبر ١٩٦٩ ) . ولم تحقق الحكومة أى تنمية اقتصادية ترفع من مستوى معيشة الطبقات السكادحة أو تؤدي إلى توطين البعمو الرحل لاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة وبقيت معظم المدن البيية محرومة من المياه الصالحة للشرب فياء بتفازي محتاج إلى تسكير وتنقية والمرافق العامة من قتل ومحة وتعليم تآلى أسوأ درجات التخلف والغالبية العظمى من السكان وبخاصة في المدن تعيش في مستويات منخفضة للغاية وظهرت في أطراف المدن بعض الأحياء غير الصحية المزدهمة حتى بلغت فيها المساكن الضيق والحشبية نسبة مرتفعة ، وحتى رؤوس الأموال المخصصة لمشروعات التنمية كانت تسرق وتستنفذ قبل تحقيق المشروعات حتى قيل بأن « مشروع أديس للإسكان عام ١٩٦٣ » والذي كان يقضى ببناء مائة ألف مسكن خلال خمس سنوات وخطة التعمير التي تقضى ببناء ١٨٢ مدينة في عشرين عاماً إنما وضعا حتى يتمكن بعض كبار الموظفين من تقاضي عمولات ضخمة بالإضافة إلى أن المشروعات الخاصة بالتنمية كانت في معظمها غير إنتاجية ويقوم بتخطيطها خبراء أجانب منتشرون داخل الجهاز الإداري الأمر الذي جعلهم بفضلوني شركات بلادهم في مجال المعطاهات والمشتريات بدلاً من طرح هذه العمليات في عطاهات عالية وأصبح تولى الوزارة فرصة ساعدة للآثراء من السمسرة التي يحصل عليها الوزير من الشركات الأجنبية المصدرة أو في عمليات المناقصات العالمية التي تطرحها الحكومة في الانشاءات والتوريدات .

كما أن ملاذبت هيئة الحكومة الملكية من التملك البنك المركزي الليبي عام ١٩٦٣ وما عرف

باسم سياسته « تليب البنوك » في ليبيا لم يكن بقصد تحرير الاقتصاد الليبي وإنما كان الهدف منه هو مشاركة الرأسمالية التجارية لهذه البنوك في أرباحها الضخمة بدليل أنه في عام ١٩٦٥ احتلت تجارة السمكة والتجزئة ٠.٣٥٪ من نشاط هذه البنوك فبلغت قروضها عشرة ملايين جنيه بينما كان نصيب القروض الصناعية فقط ٣١٩ ألف جنيه<sup>(١)</sup> .

وهكذا تكاثفت جهود الخبراء الأجانب وشركاتهم مع رجال الحكم في ليبيا على استنزاف ميزانية الدولة ولم يشعر الشعب الليبي بأى تقدم حقيقى فى أسلوب حياته بل كان يواجه يوميا ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة متأثرا بالنضخم النقدي الذى بلغ ٠.١٠٪ سنويا<sup>(٢)</sup> حتى أصبحت بنازى ثاوى دول العالم فى غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بها .

---

(١) د رضا فرج ( مرجعه السابق ) ص ١٣ .

(٢) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩٧٠/١٢/١٩ .





## المبحث الرابع

### الاحتكارات البترولية

---

تلمب الاحتكارات البترولية دورا بالغ الأهمية في السياسة الدولية ازاء المنطقة العربية بحيث أننا لا نبالغ لو قلنا أن البترول العربي أصبح يمثل الآن محور هذه السياسات والموجه لها . ويرجع هذا إلى الأهمية الاستراتيجية للبترول والتي بدأت في الظهور أثناء الحرب العالمية الأولى فلقد طلب كليمنصو رئيس وزراء فرنسا آنذاك من أمريكا تزويد الحلفاء بالبترول حتى يكسبوا الحرب ضد دول الوسط ، وأشار الرئيس ويلسون إلى هذه الأهمية بقوله أن قيمة أمة من الأمم تتوقف على ما تملكه من كنوز البترول ، كما أوضح الرئيس ليننهور في البيان الذي قدم به مشروعه ، والذي يعد كاشفا لهدف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ، أهمية بترول هذه المنطقة بالنسبة لأمريكا .

ولقد أدت هذه الأهمية إلى قيام منافسة شديدة بين الحلفاء أنفسهم عقب الحرب الثانية ، فإن الولايات المتحدة التي قدمت لحلفائها المعون الكبير ماديا وعسكريا أثناء الحرب الثانية وبعدها عندما سعت إلى انعاش اقتصاد أوروبا الذي ضربته الحرب بموجب مشروع مارشال للانعاش الاقتصادي عام ١٩٤٧ لم تستطع إلا أن تقف وراء شركاتها في صراعها العنيف مع الشركات البريطانية للحصول على امتيازات البحث عن البترول واستغلاله ثم نجحت في السيطرة على ٦٠٪ من إنتاج البترول العربي بينما حبط نصيب بريطانيا إلى نحو ٣٠٪ بعد أن كان لها ٨٠٪ من هذا

الإنتاج عام ١٩٣٩<sup>(١)</sup>، وعلى هذا الأساس فإن المحلول الأمريكي في المنطقة العربية محل النفوذين البريطاني والفرنسي كان يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية واقتصادية وقد زاد من حرص الولايات المتحدة على تحقيق هذه الأغراض تطور الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي وسمى كل منهما إلى إيجاد مناطق نفوذ تحت سيطرته وتمثل الأهمية الاستراتيجية للبترو في شقها الاقتصادي والسياسي بالنسبة لأمريكا ودول المسكر الغربي على النحو التالي :

١ - أنه بالرغم من اكتشاف الطاقة القرية وتمدد مجالات إستخدامها إلا أن البترول سيظل - كما يرى البعض - خلال العشرة أعوام المقبلة وربما حتى نهاية هذا القرن المصدر الرئيسي ليس للطاقة وحدها لحسب بل وأيضاً للصناعات الكيماوية الواسعة التي حل فيها البترول محل الفحم حيث أنه لا بد من تقضاء وقت طويل حتى يتسنى إنتاج الطاقة القرية بتكلفة قليلة للأغراض المدنية .

٢ - إيجاد مجال لاستثمار رهوس الأموال وإستخدامها في إنتاج البترول ونقله وتوزيعه وتسويقه .

٣ - رغم أن الولايات المتحدة تمد أولى دول العالم إنتاجاً للبترو يلها في ذلك الاتحاد السوفيتي إلا أن كلا من هاتين الدولتين حرص على عدم إستفاد إحتياطيه بالتحفظ على هذا الإحتياطي والاحجام عن تصديره بل وحث الدول الدائرة في فلكها التي تستورد منه البترول على إستيراده من مناطق أخرى .

٤ - تسمى الولايات المتحدة إلى احتكار الأسواق العربية وذلك بالاعتراف مع بريطانيا

---

(١) د . محمد مسيحي عبد الحكيم - الوطن العربي - ١٩٦٨ ص ٤٣٥ .

وأبعاد الشركات الأخرى المنافسة مثل اليابانية والإيطالية والألمانية بل وأيضا الفرنسية التي استطاعت الوصول إلى شبه احتكار البترول الجزائري .

٥ - الحصول على أرباح بترولية ضخمة بلغت ١٩٧٠<sup>(١)</sup> مليون دولار في ليبيا بعد إغلاق قناة السويس وتحويل خط سبر الناقلات إلى طريق رأس الرجاء الصالح .

٦ - تقدم أهمية البترول العربي أيضا على المميزات الكمية من حيث ضخامة احتياطية والتنوعية وضآلة تكاليف الإنتاج وقربه من الأسواق الغربية .

٧ - أن السياسة البعيدة النظر لا تقتصر على ضمان الحصول على كمية البترول اللازمة للنشاط الصناعي وغيره من الأغراض الأخرى في المدى القريب وإنما يجب عليها أن تدخل في حساباتها احتمالات المستقبل وبالتالي ضرورة السيطرة على مصادر البترول وحرمان العدو منها أو على الأقل تحييد هذه المناطق ولهذا لا يبدو من المبالغ فيه أن تقول أن من يسيطر على بترول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكنه أن يؤثر بصورة فعالة على السياسة المالية في الأعوام المقبلة .

وإذا كانت هذه هي أهمية البترول والدور المتوقع له في مجال السياسة الدولية فإن تاريخ ليبيا مع الشركات البترولية بدأ عام ١٩٤٧ عندما أرسلت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي (إسو) خبراءها للتفقيب عنه في الأراضي الليبية وحتى بداية عام ١٩٦٥ كان عدد الشركات المنتجة للبترول ١٧ شركة وفي مايو في نفس العام قامت الحكومة الليبية بمنح ٢٥ شركة امتيازات جديدة وهذا يبلغ عدد الشركات العاملة في إنتاج البترول الليبي ٤٢ شركة ورغم هذا العدد الكبير من الشركات

---

( ١ ) أحمد صدقي الدجاني - الطلبة نوفمبر ٦٩ ص ١١ « عن تقرير لنقابة عمال البترول في ليبيا » .

إلا أننا نلاحظ أن خمس شركات فقط من بينها هي التي قامت بإكثف النشاط الاتحادي من حيث عدد ما حفر من الآبار الاستطلاعية والاتلجية ومن حيث كمية البترول المصدرة وهذه الشركات هي شركة أوازيس ، وإسو ، وشركة مويل ، وشركة أموسيز ، وشركة الزيت نلسون بشكرهنت البريطانية . كما أن عدد الشركات التي تنتج البترول حاليا لا يتجاوز نصف عدد الشركات التي تعمل حاليا في ليبيا أما باقي الشركات فتحتفظ بالأرض لتبيعها في الوقت المناسب .

### دور الشركات البترولية في ليبيا :

تمثل شركات البترول الأمريكية ٩٠ ٪ من الاحتكارات البترولية في ليبيا ففي عام ١٩٥٨ كان عدد للشركات الأمريكية التي حصلت على امتيازات التنقيب ٢٧ شركة أمريكية حصلت على ٧١ امتيازاً للبحث في منطقة تشمل ٥٥ ٪ من مساحة البلاد وأهم هذه الشركات هي شركة « إسو » ولقد لعبت هذه الاحتكارات في ليبيا نفس الدور الذي لعبته في مناطق انتاج البترول الأخرى في العالم العربي من حيث ممارستها ضرباً من ضروب الاستغلال الواسع النطاق في البلد المنتج على النحو التالي:

١ - بالرجوع إلى قانون البترول الليبي الصادر عام ١٩٥٥ نجد أن المادة ١٦ منه تنص على سني صاحب الحق حصص أو حقد الامتياز في استيراد ما يلزم من أجهزة وآلات ومعدات ومواد ومفاتيح من رسم الوارد الجمركي الأمر الذي أعطى هذه الشركات الحرية التامة في التصدير والاستيراد والتحويل الخارجي وجعلها بمنأى عن القيود التي تفرضها الدولة على التصدير والإستيراد لصالح مبرماتها الاقتصادية ومعنى هذا أن الدولة تعاني صورة من صور الاستعمار الإقتصادي التي تجد من مصلحتها في الإشراف على أهم مصدر من مصادر ثروتها القومية .

ونجد هذا الإحتلال في الثمن الهجسي الذي جدد البترول الليبي ، فبرغم الزيادة النوعية لهذا البترول والتي سبق أن أشرنا إليها حددت الشركات مبلغ ٢٥٢١ دولار لسكل برميل تحصل

الحكومة منها على ٥٩٪. بمقتضى نص المادة ١٤ من قانون البترول ولكن هذه المناصفة ليست حقيقية لأنه لا بد من استبعاد جميع الخسائر والنفقات التي تكبدها صاحب عقد الامتياز أى أن ماتحصل عليه الحكومة لا يتجاوز ٢٥٪ تقريباً من ثمن البرميل . وفي مواضع أخرى في هذا القانون نجد أنه يعطى هذه الشركات امتيازات ضخمة فلا تدفع للحكومة ضريبة أرباح تجارية وصناعية ، ويسمح لها بتحويل كل أرباحها إلى عمليات صعبة والاحتفاظ بهذه الفوائد في الخارج ، كما أن كل أموال هذه الشركات توجد خارج ليبيا .

ولما كانت أموال هذه الشركات أجنبية وإدارتها أجنبية والقائمين بالأعمال الفنية والوظائف الهامة بها أجانب حيث قدر عدد العاملين في ميدان البترول الليبي بنحو ٩٠٢٩ شخصاً منهم ١٢٨٧ أمريكياً و ٥٩٦ بريطانيا ، و ٢١١ إيطاليا لا يوجد بينهم سوى ٢٥ مهندس ليبي وحوالى ٦٤٣٦ ليبيا معظمهم من العمال وهؤلاء يوردون للشركات مقاولون أجانب يربحون ١٥ جنبها صافياً كل يوم مقابل توريد كل عامل من الستة آلاف عامل (١)

كما أنه لما كان البترول المنتج ينتجه إلى أسواق أجنبية حيث أن ليبيا التي يعتبر البترول عصب اقتصادها القومى تستورد ٣٠ ألف برميل يومياً<sup>(٢)</sup> من البترول المكرر لأنه لا يوجد بها إلا بمعمل صغير لتكرير البترول ينتج عشرة آلاف طن يومياً لا تكفى إلا لسد ربع حاجة الاستهلاك ، لما كانت الإحتياجات السابقة هكذا فإنه لا يمكن إعتبار الصناعة التي تقوم بها هذه الشركات جزءاً من الكيان الاقتصادى الليبي .

---

(١) تحقيق محفى لجريدة الأخبار المصرية فى ١٠/١٠/١٩٦٩ .

(٢) المرجع السابق .



## المبحث الخامس

### الفكر السياسي والحركات الشعبية

بعد أن استعرضنا فيما سبق الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي قبيل قيام الثورة وعرفنا كيف أن سياسة ليبيا الخارجية لم تكن تتفق مع التطور السياسي الذي جدد على المنطقة العربية بظهور الحركات الثورية في مختلف مناطق الوطن العربي وأقربها إلى ليبيا الثورة الجزائرية في الغرب وظهور مبدأ القومية العربية الذي عمل الرئيس جمال عبد الناصر على أحياؤه وبنه من جديد في شكل أكثر قوة ، ومضمون أوسع ، يشمل وحدة العالم العربي من الخليج العربي حتى المحيط الأطلسي . كما عرفنا أيضا أن الحكم الرجعي القديم الذي تمثل في سياسة ليبيا الداخلية لم يكن يتفق والاختناح الذي أتبعه شباب الليبي ، الذي درس بمصر والخارج ، على مظاهر الدولة الحديثة والمبادئ الديمقراطية التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، كما أتبع لهذا الجيل من المثقفين إدراك مدى قسوة الظلم الاجتماعي الذي يعيش تحت وطأته الشعب الليبي نتيجة لاستئثار القلة بغيرات البلاد الوفيرة ، وفي ظل هذا التناقض السياسي والاقتصادي والاجتماعي كان لا بد من دراسة الفكر السياسي للمجتمع الليبي قبيل الثورة ممثلًا في الاتجاهات العقائدية التي سادت فيه ثم نعرض بعد ذلك للحركات الشعبية التي جاءت ممبرة عن رفض الأوضاع السائدة في المجتمع والتي تمد بمنابة الدعوة العظيمة إلى ضرورة التغيير .

#### أولا : الاتجاهات العقائدية :

بدأ العهد الملكي في ليبيا حكمه بتصفية الأحزاب السياسية القائمة حتى يضمن المعارضة في

البرلمان أمام الحكومة ، المفترض فيها أن تحرص على تنفيذ الرغبة الملكية ، غفل الحزب الشيوعي الذي كان يرأسه Enrico Cibielli في نوفمبر ١٩٥١ . كما حل حزب المؤتمر الوطني ونفى رئيسه بشير السعداوى في فبراير ١٩٥٢ وحرم قانونا قيام الأحزاب ولكن هذا لم يحل دون ممارسة الطوائف المختلفة للشعب الليبي لنشاطها السياسي تحت اسم النوادي الرياضية والاتحادات المختلفة مثل اتحادات الطلبة والمعلمين ، واتحادات العمال . ولقد كان هناك إلى جانب ذلك اتجاه شعبي خاص شجعت الحكومة لأنه يخدم أغراضها ويحقق أهداف حلفائها الاستثماريين في عزل ليبيا عن الحركات الثورية في العالم العربي بما تضمن المحافظة على مصالحها ، هذا الاتجاه ينادى بـ « الشخصية الليبية » وسنعرض له بعد حديثنا عن باقي الاتجاهات العقائدية الأخرى

## ١ - الاتجاه الأول :

ويمثل هذا الاتجاه طائفة من المثقفين الليبيين اجتذبتهم دعوة الوحدة التي نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر والتي تعبر عن رد الفعل القسوى في خوسهم إزاء الإقليمية التي فرضها الغرب والرجعة على بلادهم بحيث موزق كيانها إلى ثلاثة أقاليم في ظل نظام اتحادى مصطنع ، وآمن هؤلاء أيضا بالاشتراكية التي تنهز رداعل الإقليمية بقولية التي خلفتها الاحتكاكات العنصرية . ولما كانت مبادئ حزب البعث تعبر عن آمالهم لذلك نشطوا في تكوين خلايا بعثية ، ولكن الحكومة اكتشفت بعض هذه الخلايا وقبض على أعضائها ، وفي ٣ فبراير ١٩٦٢ أصدرت محكمة طرابلس حكمها بالسجن على ٨٧ شخصا<sup>(١)</sup> بتهمة تكوين خلايا بعثية في ليبيا ومحاولة القيام بنشاط هدام يهدف إلى تخريب النظام السياسي والاقتصادى والاجتماعى القائم في الدولة وكانت العقوبات تتراوح بين ٦ شهور و ٣٢ شهرا ، وأسرت المحكمة بحل خلايا الحزب ومصادرة أمواله وأوراقه وكتبه .

(١) مرجع Ronald Segal السابق ص ٣٢٥ .



## الإنجاء الثاني :

وقد ظهر هذا الإنجاء أثناء حروب التحرير التي كانت تخوضها شعوب الشمال الأفريقي ضد الإستعمار الفرنسي ، حيث جاء نتيجة لتعاطف الشعب الليبي مع هذه الشعوب وضالها العادل ، أما ماهيته فهي الدعوة لوحدة المغرب الكبير التي نادى بها الحبيب بورقيبة والتي تضم تحت لوائها ليبيا وتونس والجزائر والمغرب . ولقد وجدت هذه الدعوة ترحيباً من جانب قطاع من الشعب الليبي ولكن لم يكن يضم انصارها تنظيم سياسي محدد ، وأخذت هذه الدعوة تفقد أهميتها وتأثيرها عندما ظهر إنجاء بورقيبة واضحاً نحو الغرب .

## الإنجاء الثالث :

ويمثل هذا الإنجاء طائفة من رجال الدين التقليديين والمتخرجين في الأزهر الشريف وهم يرفضون فكرة الاشتراكية العلمية ولا يرغبون في إحداث أية تغييرات في تركيبات المجتمع السياسية والإقتصادية والإجتماعية كما يضم هذا الإنجاء أيضاً بعض الأخواف المسلمين والمتأثرين بدعوتهم وهؤلاء لا يرفضون فكرة إجراء تغييرات سياسية وإصلاحات إجتماعية وإقتصادية ولكن على أن يتم ذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية الفراء ويرفضون أسلوب الاشتراكية العلمية في إجراء مثل هذه التغييرات .

## الإنجاء الرابع :

وهو إنجاء شعوبي يهدف إلى خلق شخصية إقليمية ضيقة خاصة بليبيا ، وبالتالي إلى عزلها عن التيارات السياسية والمصراعات الدائرة في العالم العربي .

ومؤدى هذا الاتجاه أن ليبيا تملك ثروة بترولية هائلة وعدد سكان قليل والأصول القليلة بحمل من متوسط دخل الفرد فيها مر أهل الدخول في منطقة الشرق الأوسط ، وأنها بوصفها أن تحقيق تنمية مبررة لو استطاعت أن تتأى ببعضها عن مشا كل العالم العربي .

وكان على رأس هذه الطائفة مجموعة من الشباب الذي استطاع الإستمرار بالنزول أن يستقطبه . وأن يعنى لديه فكرة « الشخصية اليبية » المنمولة عن الإطار العربي ، وأن يعنى لديه « الشمورية » بالتخلف العربي والتفوق الإسرائيلي ، وأن هذا التفتت لا يمدد إلا الانفتاح على الغرب وعلى الحضارة الغربية والتمدن عن معوقات التقدم الحكامنة في المصير لطل المبرية ، وكان أكثر المؤمنين بهذه الدعوة عبد الحيد البكوشى الذى كان يرفض فكرة الجلاء عن القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا بحجة أنه لا يوجد في ليبيا الشباب القادر التكف على إدارة هذه القواعد ، وفي عهد وزارته حملت الحكومة على بذل الشك في نفوس تجاه نوايا مصر والجزائر وطمعها في ثورة ليبيا وأستدعى لذلك عدد من الخبراء الأجانب الذين ساهموا في طرح الدعوة وتأييدها ومن بين هؤلاء الأستاذ جورج لزوفسكى أستاذة العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا .

### الحركات الشعبية :

إذا كان إستعراض الاتجاهات العقائدية التي سادت المجتمع الليبي قبيل الثورة تمثل الجانب النظرى من الفكر السياسى فإن الحركات الشعبية تمثل بداية العمل الإيجلبى لرفض الواقع ومحاولات على طريق الثورة لتغيير هذا الواقع . وقد تمثلت هذه الحركات في النقابات العمالية التي أظهرت نبوغاً سياسياً في مواجهة المديدة بالنميمة لقضايا العالم العربي ، و « منظمة جمال الشحن » وعمل المحال التجارية ، ومن هذه المواضع « جبهة » جميع السفين « الأمريكية » « جبهة » مهقف

العمال الأمريكيين من الباخرة كليبواترا وكفاحهم ضد إستخدام القواعد البريطانية ضد مصر عام ١٩٥٦ ، وأضرابهم ١٩٦٦ أثر إعلان مقاطعة البضائع الألمانية والامتناع عن تفريغ السفن الألمانية . كما تمثلت الحركات الشعبية أيضاً في إتحادات الطلبة والمعلمين ودور الطلبة في تأييد القضية الفلسطينية أثناء مؤتمر القمة العربي الأول سنة ١٩٦٤ ، ثم اشترك الطلبة والعمال والجيش في محاصرة قاعدة هويلس عام ١٩٦٧ أثناء العدوان على الدول العربية ، ورغم عمليات القمع والوحشية وأحكام الإعدام التي صدرت ضد بعضهم ، إلا أن هذا كان أيداناً بأن الثورة قد أصبحت على الأبواب .



## المبحث السادس

### « انقسام البيت السنوسى »

أن الظروف الشخصية التى أحاطت بالبيت المالك بصفة عامة وبشخص الملك بصفة خاصة قد أدت إلى ضمور الشمور بالولاء للملك ولفقدها ثقة القبائل .

حقيقة لقد كان الولاء الدينى للسنوسية أمرا لا يحتمل الجدل بالنسبة لعدد كبير من الليبيين . وأن هذا الولاء كان على أشده يوم كان البيت السنوسى متناسكا لم تظهر فيه الخلافات بعد ويحاط بالمؤامرات والى ما كادت تظهر على جمهور الشعب حتى بدأت هذه للسلطنة تهتز بشدة وقد كانت حادثة مصرع ابراهيم الشامى فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٥٤ هى العامل الكاشف لهذه الصراعات والمؤامرات الداخلية .

وابراهيم الشامى هذا رجل مختلف على أصله فالبعض يقول أن أسرته قد جاءت مهاجرة من الجزائر والبعض الآخر يذهب إلى أنه عبد مجهول الأصل اشترى السيد أحمد الشريف السنوسى وأدخله فى خدمة الملك ادريس عام ١٩١٧ وقد استطاع الشامى أن يكتسب ثقة سيده التامة لما أظهره له من ولاء بحيث كانا لا يفترقان كما كان الملك لا يبت فى أمر من أموره الخاصة أو العامة إلا بمشورة الشامى الذى أثار أحقاد باقى أفراد الأسرة السنوسية وشكهم فى أن الشامى يرمى إلى تحقيق مطامع بعيدة خاصة وأن الملك لم ينبج وريثا للعرش لذلك ترصد له أحدم وهو الشريف محى الدين السنوسى أثناء خروجه من منزل رئيس الوزراء مصطفى بن حليم وأطلق عليه

الرصاص فأرداه قتيلا وكان ذلك في يوم ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ولم يسكد الملك يعلم بذلك حتى ثارت  
ثأرته لحبه الشديد للقتيل لذلك أمر بإعلان حالة الحداد في البلاد اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر أى  
اليوم التالى للحدث ولمدة أسبوع كما نكل بجميع أفراد البيت السنوسى فأمر بتحديد إقامة  
الكبار منهم في منازلهم ونفى الشبان إلى طرابلس ثم عدل عن ذلك واكتفى بتحديد إقامتهم في  
برقة وحوكم القاتل وأعدم في ١١ ديسمبر ١٩٥٤ ثم أصدر مرسوما ملكياً في ٢٢ أكتوبر بحصر  
تمريف البيت المسالك على الملك والملكة وأخيه السيد محمد السنوسى وجرد باقى أفراد الأسرة  
السنوسية من كافة امتيازاتهم وألقابهم وحصاناتهم ثم أصدر مرسوماً بنى سبعة من أعضاء الأسرة  
المسلكة إلى واحة « هون » على بعد ١٥٠ ميلاً من بنغازى .

وليس الانقسام فى البيت السنوسى وحده هو الدافع إلى ضمور الشعور بالولاء بل الصراع  
على العرش أيضاً وزهد الملك فيه من ناحية أخرى على النحو الذى تشير إليه الوقائع التالية .

١ - أن الملك بلغ من العمر ٧٩ عاماً ولم ينبج وريثاً للعرش .

٢ - حاول الملك أكثر من مرة التنازل عن العرش فقد هدد بعد صدور حكم المحكمة العليا  
الذى سبق أن أشرنا إليه أما بإلغاء الدستور أو التنازل عن العرش ، وأتمه مناقشة البرلمان لموضوع  
إلغاء الماهادات الأجنبية قصد الملك إلى طريق من البيضاء يوم ١٩ مارس ١٩٦٤ وأستدعى  
رئيس الوزراء ورئيس الشيوخ والنواب وزعماء القبائل وأبلغهم قراره باعتزال العرش ولكنهم  
إستطاعوا أن يثنوه عن عزمه . بل لقد حاول الملك فى عهد وزارة بن حليم وبناءً على مشورته  
أن يغير نظام الحكم فى البلاد من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى .

٣ - بعد وفاة إبراهيم الشلحى إستقدم الملك أبته الأكرم البويصرى ودار بينوين مصطفى  
بن حليم صراع على النفوذ ولكن سلطة الأول كانت أقوى فأضطر بن حليم للإستقالة فى ٢٤ مايو ١٩٥٧ .

رغم إعلان ولاية الأمير الحسن الرضا للمهد بعد وفاة والده الأمير محمد السنوسي إلا أن حب الملك أدريس الشلحي الراحل تحول إلى ولديه عبد العزيز و عمر ( وكانا قد ولدأ لإبراهيم في إحدى جارياته ) فترك لهما التصرف المطلق في كافة شئونه خاصة بعد أن أصبح طامعاً في السن ، وعين أحدهما في قصره والآخر في الجيش أما عن هذين الشخصين فقد كان زعماء القبائل الكبيرة يحقدون عليها ، ورجال الأعمال الليبيون يخشونها بالإضافة إلى كراهية الشعب لهما لأنها في نظره رمزا لفساد والذي أستمرى في الحكم .

وفي بداية العام الماضي ١٩٦٩ كادت أن تندلع نار الثورة في برقة ضد الملك بعد أن أصمر على تزويج عمر الشلحي ( وهو ابن جارية ) من ابنة حسين مازق<sup>(١)</sup> زعيم قبيلة العراصة وغم ماهو معروف من نفور البدو من تزويج بناتهم بأحد أبناء الجاريات<sup>(٢)</sup> . فإذا أضفنا إلى ذلك أن قبيلة الحسا كانت تأخذ على الملك اهتمامه بقبيلة العراصة حيث أقطع هذه الأخيرة أرضا وتجاهل القبيلة الأولى أدركنا أن نفوذ الملك لدى هذه القبائل قد أخذ في الانكماش . ومع ازدياد نفوذ عمر الشلحي المسكروه من القبائل والشعب على حد سواء وطموحه العريض كان دفاع القبائل عن الملكية ضربا من العبث .

---

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩/١٢/١٩٧٠ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن أصل عائلة الشلحي ونفوذه يرجى الرجوع إلى :

١ - كتاب M . Khadduri السابق ص ٢٤٩ وما بعدها .

ب - كتاب John Gunther « Inside Africa » 1955 P P . 170 .

ج - سامي حكيم - حقيقة ليبيا ١٩٦٨ ص ٢٥٠ وما بعدها .





## الفصل الرابع

### الثورة الليبية

مقدمة :

استعرضنا في الفصل السابق صور التناقضات في سياسة ليبيا الداخلية والخارجية ، وعدم إتساق هذه السياسة مع تطور مفاهيم القومية والحرية والديموقراطية والإشراكية التي سادت المنطقة المرية منذ أن أطلقتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولامع الإنفتاح الخارجى على هذه المفاهيم الذى تحقق للشباب الليبي من خلال دراسته في الخارج ، وبخاصة في الدول المرية وأولها مصر .

ويؤودنا الإستقرار العلمى للتاريخ إلى أن وجود مثل هذه التناقضات ، والأحاساس بها يحمل من الثورة أسرا حثيا وفي هذا المعنى يقول الميثاق « . . إن الثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة المرية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ، ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والإستغلال التي تحكمت فيها طويلا ونهيت ثرواتها لن تستلم بالرضى ، وإنما على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا » .

وإذا كان إستقراء التاريخ أيضا قد زوودنا بحقيقة تكاد تكون إحدى البديهيات المستقرة ألا وهي أن الصراع بين الوضع القائم ، وبين ما ينبغي أن يكون حادة مايتهى بالثورة وبنجاح قوى التغيير والتطور مهما إستغرق هذا الصراع من زمن ، والقول بغير ذلك فيه إنكار لسنة التطور وحقيقته ، وهذا مالا يقول به أحد .

وعلى هذا الأساس فقد عطينا في هذا الفصل بالمرض الصراع الدائر بين القوي التقدمية الوطنية والقوى الرجعية الإستعمارية من خلال تحديد عناصرها وأسلوب كل منها في العمل لتحقيق أهدافها والوسائل التي لجأت إليها في تطبيق هذا الأسلوب مع الإشارة إلى الأسباب التي عجلت بحدوث الثورة في وقت كانت تبدو فيه المواقف على قدر كبير من الجسامة . وإذ يسفر هذا الصراع عن نجاح الثورة في ليبيا يصبح من المتعين علينا أن نحدد خصائص الثورة العامة ثم منجزاتها على الصعيد الداخلي والعوامل المؤثرة في سياستها الخارجية من خلال علاقاتها ببعض الدول ذات المصالح السياسية في المنطقة المرية .

## المبحث الأول

### صراع القوى في ليبيا

قبل الحديث عن صراع القوى نرى من البديهي أن نحدد ماهية هذه القوى والعناصر التي تكون كلا منها والذي نستطيع أن نستخلصه من عرضنا السابق لواقع الليبي هو وجود طائفتين من القوى .

الطائفة الأولى تمثلها القوى الرجعية الإستعمارية التي تهدف إلى بقاء ليبيا في دائرة النفوذين الممكرو والإقتصادي للغرب ، كما تهدف أيضاً إلى ضرب أسوار العزلة بينها وبين المشاركة في القضايا العربية التحررية لتحقيق بعدها عن المؤتمرات السياحية التقدمية وما يترتب على هذا من محاولة القضاء على النفوذ الغربي .

والطائفة الثانية من القوى تمثلها القوى التقدمية الاشتراكية التي عقدت العزم على تحطيم عزلة ليبيا ومحاولة تمويض مآلاتها من المساهمة في القضايا العربية خاصة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ، كما عقدت العزم أيضاً على تجاوز مرحلة التخلف التي كانت تعانيها ليبيا بسبب الحكم الرجعي والأسمالية الطفيلية التي تحكم في مقدراتها الاقتصادية من أجل تحقيق منافستها القاتلة .

#### الطائفة الأولى :

وهي تمثل تحالفاً بين نفوذ أسرة العلوي ويحظى بتأييد الملك نظراً لطقسه التقليدي على

هذه الأسرة منذ مصرع ناظر قصره إبراهيم الشلحي « أنظر ص » وبين النفوذ الغربي وأنصار هذا التحالف من المستفيدين وذوى المطامع الشخصية والولاء التقليدى لبيت المال من القبائل . ومصلحة هذه الطائفة لا توجد إلا فى ظل المتناقضات التى كانت سائدة فى المجتمع العربى لذلك حملت جاهدة وبما تملكه من وسائل على الإبقاء على هذه المتناقضات . ولتحقيق ذلك لجأت إلى إطلاق يد عمر الشلحي الذى كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكى فى السيطرة على الحكومات الليبية المختلفة وتوجيه سياساتها الداخلية والخارجية والإعلامية على نحو يكفل الاحتفاظ بالسياسة التقليدية من حيث إبعاد ليبيا وهزلها عن التيارات التقدمية التحررية وخاصة تلك التى تهب عليها من ناحية الجمهورية العربية المتحدة ولتأكيد بقاء حالة التخلف والجمية عمل على :

#### أولاً : دعم جهاز الأمن :

وقد سبق أن أشرنا إلى تكوين قوة دفاع برقة ودورها فى دعم الحكم البوليسى الأوتوقراطى فى ليبيا وتقول الطوائف الرقية قبل قيام الثورة مباشرة أن هذا الجهاز الذى يشكون من قوة البوليس والمباحث وجهاز الأمن القومى كان يضم فى بنغازى وحدها عشرة آلاف شخص منتشرين بين طوائف الطلبة والمهال والمتنفذين والموظفين كما أن تعدادهم فى ليبيا كلها نحو أربعين ألف شخص وهؤلاء على طائفتين الأولى تمارس هذا العمل بصورة أصلية والثانية مجندة من بين أفراد الطوائف المختلفة الذين باعوا ضائرم لقاء الأموال التى كانت تنصف عليهم بلا حساب (١) :

وبلغ من إهتمام الحكومة بهذا الجهاز أن خصص له فى ميزانية ١٩٦٨ / ١٩٦٩ مبلغ ٣١

(١) الأهرام ١٠ / ١٠ / ١٩٦٨ .

مليون جنيه في الوقت الذي خصص فيه للدفاع مبلغ ١٤ مليون جنيه فقط . بينما كان نصيب جهاز الامن في ميزانية ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ - ١٦ مليون جنيه وخصص للدفاع ٩ مليون جنيه فقط ، وبلغ الإهتمام بهذا الجهاز أشده في الميزانية الأخيرة قبل قيام الثورة حيث خصص له ١٨ر٤ ٪ من إجمالي الميزانية (١) . كان الهدف من وراء ذلك كله هو أن تأمن الحكومة وجود قوة فعالة تحت تصرفها لتصدى لاي حركة قد تصدر من جانب الجيش وهو المصدر الوحيد للخطر في نظرها لما يملكه من وسائل مادية تساعده على إنجاز العمل الثوري .

### ثانياً : القبيلة الادارية :

تمثل برقة منطقة الوجود الفعلي للقبائل في ليبيا وهي في جلتها كانت أحد الركائز الاساسية التي تدعم الحكم الملكي الذي كان قائماً حيث إرتبطت بولاء تقليدي للبيت السنوسي منذ نشأة الدعوة السنوسية فيها وأهم هذه القبائل وأكبرها هي قبيلة المبيدات ويمتد وطنها من حدود مصر إلى التونة الكبير الذي يدخل البحر المتوسط (٢) ولقي كانت دعات الحكم الملكي تؤكده بشكل مستمر أنه يوجد نحو خمسين ألف رجل شاكي السلاح وعلى أهبة الاستعداد للتضحية بحياتهم في سبيل إستمرا الحكم الملكي في ليبيا (٣) وتلي هذه القبيلة في الأهمية قبيلة البراعة المعروف أنها مراكشية الأصل وهي قبيلة شديدة المراس تقطن منطقة متوسطة في الجبل الأخضر، وتضم قوة دفاع برقة عددا كبيرا من رجالها ، كما أن قائد القوة ويدعو «أبو وشاح» من رجال هذه القبيلة . وبلى هذه القبيلة في الأهمية بقية القبائل على النحو التالي : قبائل لحسا ، والدرسة ، والمبيد، وعرة ، والمواقير ولما بدأ الوجود الفعلي لهذه القبائل يتأثر إلى حد كبير بالهجرة المستمرة إلى

( ١ ) الأهرام ١٠/٥/١٩٦٩

( ٢ ) حسن سليمان محمود : ليبيا بين الماضي والحاضر ١٩٦٢ ص ٣٩٢

( ٣ ) الأهرام ١٠/١٠/١٩٦٩

المعنى لذلك عمل رجال المهد السابق إلى تدعيم النظام القبلى داخل الجهاز الإدارى بحيث ترتبط مصالح هذا الجهاز باستمرار الملكية، بمعنى أن التمييز فى الوظائف العامة كان يرتبط بمميزات القبلية فيحدد لكل قبيلة عدد معين من الوظائف بتقدير تقل هذه القبيلة البشرى والاقتصادى فى ليبيا .

### ثالثا : القضاء على العناصر الوطنية :

وهو الأمر الذى لعبت فيه دورا هاما قوات الأمن والخبرات الأمريكية والبريطانية على النحو الذى أشرنا إليه من قبل ، كما لجأت الحكومة إلى أسلوب آخر لإستنزاف طاقة الحركات الوطنية وهو إحتواء بعض القيادات العمالية وخلق إتحادات عميلة تقف فى وجه الإتحادات الوطنية وتشغلها عن تحقيق أهدافها كما لجأت أيضا إلى شراء بعض الشباب المثقف عن طريق التوظيف مقابل مرتبات ضخمة أو عن طريق منحهم مناصب وزارية ، ولجأت من ناحية ثالثة إلى إرسال بعض سفار الضباط فى الجيش فى بعثات تدريبية إلى لندن بقصد القيام بعملية غسيل مخ لهم ، إذ اعتقدت أن الأضواء التى سيعيشون فيها وعوامل الإغراء والانهار بمخاضة الغرب قد تحول اهتمامهم عما تعانى به بلادهم من سوء الأحوال والتخلف إلى الاهتمام بمثلذات الشباب ومتطلباته .

### رابعا : تأكيد الإقليمية الإقتصالية :

فسكما سبق أن أشرنا أن المقصود من وراء إقامة نظام اتحادى فى ليبيا كانت محاولة خلق كيانات إقتصالية داخل البلاد أحدها خاص بيرة والثانى خاص بطرابلس والثالث خاص هزان وما يؤدى إليه ذلك من ظهور حاسيات مصطنعة بين أبناء البلد الواحد الأمر الذى يحول دون ظهور حمل جماهيرى موحد قادر على التصدى لموامل الإستغلال الخارجى والداخلى ، فلما اقتضت مصلحة الشركات البروتولية تحقيق وحدة البلاد وتم ذلك فى أبريل ١٩٦٣ ، كان لابد من

قائمة إقليمية في صوة جديدة اتخذت شكل الإقليمية البترولية على النحو الذي سبق  
أن أوضحناه .

#### خامسا : القواعد العسكرية :

ووجود هذه القواعد الموالية للنظام الملكي سواء في طبرق أو المدم حيث كان يوجد نحو  
٢٥٠٠ جندي بريطاني عند قيام الثورة حيث تملك القوات البريطانية في هذه المناطق كيانات  
كبيرة من الأسلحة التي تستخدمها في تدريبات الصحراء ، كما أن وجود القوات الأمريكية في  
المسلحة « هويلس » بطاقتها السابق الحديث عنها كاف لبث الطمأنينة في نفوس أنصار الحكم  
الزنجي في البلاد وبخاصة إذا علمنا أن المصدر الوحيد للثورة والمتمثل في الجيش كان يعاني من  
أسوأ صور الأهمال وعدم الجدية في التدريب وضالة التخصصات على النحو الذي أشرنا إليه  
وسنتناوله تفصيلا فيما بعد .

ورغم كل هذه المواقف فلم تكن هذه القوى تطمح إلى أن الأمور تسير كما تريد لها ،  
وكانت تدرك تماما أنها لم تستطع وليس بوسعها أن تقضي قضاء نهائيا على الحركة الوطنية  
في البلاد .

فالمعارضة في الداخل لم يسكت صوتها كل أعمال القمع والأرهاب التي وجهت نحوها وتشير  
تقارير السفارة البريطانية إلى أن ثورة الفاشع من سبتمبر لم تكن مفاجأة بالنسبة لها بسبب  
الأدلة الآتية :

(١) الانتقادات العلنية الشفهية وعبر المنشورات لصفقة الأسلحة البريطانية والتي قدر ثمنها  
بحو ٥٠٠ مليون دولار من بريطانيا .

(٢) نفى المحسوية وميل الملك نحو بعض المائلات دون البعض الآخر .

(٣) ازدياد الثغرة بين الأحيال داخل المجتمع الليبي ، وتأثر الشباب الليبي الذي يمثل ٥٠ ٪ /  
تقريباً من عدد السكان بالمبادئ القومية التقدمية والاشتراكية<sup>(١)</sup> .

ولكن هذه التقارير لم تشر بطبيعة الحال إلى الخطط التي وضع لإحتواء مشاعر الجماهير عن طريق القيام بتمثيلية الثغرة . وكان الدور الأول في هذه التمثيلية قد أسند لعبد العزيز الشلحي الذي عمل مديراً للتدريب العسكري عند فرض الخدمة الإجبارية في الجيش الليبي عام ١٩٦٧ ثم عمل بعد ذلك مستشاراً عسكرياً بوزارة الدفاع وتقوم هذه الحطة على التظاهر باتباع سياسة التقارب مع الدول التقدمية في المنطقة مثل الجمهورية العربية المتحدة والتي تتجه لمشاعر الجماهير الليبية إليها ، على أن يعهد إليه وحده بالإتصال بهذه الدول حتى لا تتكشف الحجة المدبرة وعلى هذا النحو يستطيع أن يظهر أمام المناصر الوحودية في الجيش بمظهر الرجل التقدمي الوطني فتكشف له عن نفسها مغطاة إلى مظهره وبذلك يستطيع أن يتعرف عليها الأمر الذي يسر له مسألة تصفيها والقضاء عليها ، ولكن الحيلة كانت من السذاجة لدرجة أنها لم تنط على أحد فالجميع يعرفون تاريخ أسرة الشلحي والدور الذي تلعبه في ظل الملكية . وبدأ الشك يزداد حول عبد العزيز الشلحي خاصة بعد صفقة شراء شبكة الصواريخ البريطانية سواء من ناحية بطاقة يده أم من ناحية ميوله التقدمية ، فمن حيث الناحية الأولى ثارت الأقاويل بأن عبسد العزيز الشلحي قد حصل على ثلاثة ملايين جنيه إسترليني بسبب هذه الصفقة المشبوهة<sup>(٢)</sup> ومن حيث الناحية الثانية نجد أن التخطيط الخاص بوضع هذه الصواريخ كان يتمثل في إنشاء قاعدة على الحدود المصرية وقاعدة أخرى على الحدود الجزائرية ، الأمر الذي يدل على أن مصدر الخوف كان يتمثل في مصر والجزائر وهما الدولتان الوحيدتان التقدميتان في شرق وغرب ليبيا والذي يدعى الشلحي بأنه

---

(١) النهار ١٩٦٩/٩/٦ .

(٢) صوت المروبة العراقية ١٩٦٩/٩/٧ .



يسعى للتغلب مهما<sup>(١)</sup> ، كما أنه كان هناك مشروع وضعه يقضى بمد سلك مكهرب على الحدود المصرية الليبية تماما كما فعل الإيطاليون من قبل ، وكل هذه التصرفات من جانبها كانت كافية للكشف عن حقيقة ميوله وهي أبعد ما تكون عن الوطنية أو التقدمية . ورغم تكشف هذه الحقائق فلقد كان الشلحي سادرا في تمثيل هذه المهزلة لدرجة أنه وقد أدرك مدى بريق فكرة الجمهورية بالنسبة للشعب الليبي فكر في أن يقوم بعملية ثورة سورية يعلن فيها إستيلاء الجيش على السلطة ويتولى هو رئاسة الجمهورية . . .

وكانت الورقة الثانية في يد هذه القوى إعلان الجمهورية لإستقطاب مشاعر الجماهير على أن تسند رئاستها إلى عبد الحميد البكوش رجل الغرب الأول في ليبيا<sup>(٢)</sup> والداعية إلى « الشخصية الليبية » أو « الشخصية الإنمالية » وسواء أكان سعى هذه القوى الرجعية الإستعمارية يختلف في أساليب عمله المتعددة . هل تبقى ليبيا على سياساتها التقليدية ويناط بتنفيذ هذه السياسة إلى عمر الشلحي رجل القصر القوى . أم يهد بتنفيذ هذه السياسة إلى الأمير الحسن الرضا ولي العهد الذي رتب له زيارات متعددة لأمريكا أجريت له فيها عملية غسيل مخ ؟ أو أنعمن الأجدى لتجاوب مع شعور الجماهير وإقامة الجمهورية في ليبيا ؟ . وفي هذه الحالة هل تسند رئاستها إلى عبد العزيز الشلحي ؟ أم إلى عبد الحميد البكوش ؟ كل هذه الاعتبارات لا تبدو أن تكون مجرد وسائل أو أساليب وإنما اتفقت عليها إرادة هذه القوى هي الحفاظ على النفوذ الغربي في ليبيا وعزلها عريسا .

#### الطائفة الثانية :

أما هذه الطائفة فتشمل لقطاعات المريضة من جماهير الشعب الليبي ، والتي سعت إلى إزالة

---

(١) الأهرام ١١/١١/١٩٦٩

(٢) الأهرام ١٤/٩/١٩٦٩

المتناقضات وإحداث التغيير والثورة ، ومن بين هذه القطاعات الوطنية يجب علينا أن نبحث فيها عن تلك القادرة على إحداث العمل الثورى . هل تلك هذه القدرة عناصر المعارضة في البرلمان والتي تمثل إرادة الشعب في وجه إستبداد الحكومة ؟ . أم أن هذه القدرة تمتلكها القيادات العمالية والطلائية التي عبرت عن مواقفها الوطنية التحررية أثناء عدوانى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ؟ . أم يملكها الجيش الذى وقف بعض رجاله إلى جانب العمال والطلبة ضد محاصرة قاعدة « هوبس » عام ١٩٦٧ وحوكم بعض رجاله لحكم على البعض بالإعدام وحكم على البعض الآخر منهم بالإحالة على الإستبعاد ؟

إن عناصر المعارضة في البرلمان ، والتي عبرت عن سخطها أكثر من مرة على سياسة الحكومة لا يضمها تنظيم حزبى قوى بعد أن قرر الملك غداة استقلال ليبيا إلغاء الأحزاب ، وبذلك أصبحت لا تمثل قوة ضغط قادرة على إحداث التغيير في ظل الحكم الأوتوقراطى الذى كان قائما في البلاد وكما يحدث عادة في الدول الديمقراطية المتقدمة . وعلى هذا فقد انتهى الأمر بناسر المعارضة هذه إما بالنفى والإضطهاد كما حدث مع بشير السمدواى عام ١٩٥٢ وإما بالطردهن البرلمان كما حدث بالنسبة لسيد عمر منصور الكيخيا ورئيس مجلس الشيوخ عندما عارض عقد معاهدة التحالف والصداقة مع الولايات المتحدة ، وإما بتلفيق الاتهامات لها بتصفيها كما حدث مع السيد صالح مسعود بويصر « وزير الوحدة والخارجية الحالى » الذى اتهم بأن له يدأ في مقتل إبراهيم الشلحى عندما وقف في وجه عقد المعاهدة البريطانية الأمر الذى أضطره إلى الهجوع إلى مصر ولم يعد إلى ليبيا إلا بعد قسام الثورة أضف إلى ذلك تحكم الحاسية بين النواب العراقيين والطرهين الأمر الذى أضف من موقف البرلمان أمام الحكومة .

وإذا نظرنا إلى القيادات العمالية والطلائية في البلاد من ناحية قدرتها على تنظيم ثورة شعبية بعد المواقف البطولية التي أظهرتها في كثير من المناسبات نجد أنها تمرضت لعمليات البطش والإرهاب

من ناحية الأمن والخبرات الأجنبية على النحو الذى أوضحناه ، كما أن هذه الحركات التى بدت من جانب تلك القطاعات إنما كانت تمثل ردود فعل وقتية وتفتقر إلى جانب التخطيط المسبق الذى أدى إلى نجاح الثورة الشعبية فى فرنسا .

ولما كانت القدرة على إحداث الثورة فى ليبيا ، شأنها فى ذلك شأن كل دول العالم الثالث ، لابد أن تستند إلى وسائل الإيجار المادية أى إلى العملسكرى كان من البدئى البحث عن مصادر تلك الوسائل . وفى حالة ليبيا كانت القدرة على العملسكرى تمثلها قوتان القوة الأولى من حيث تعدادها وكمية ونوعية تسليحها ونفوذها هى قوات الأمن وهذه كما سبق أن أشرنا أحد الدعام القوية التى كان يرتكز إليها الحكم السابق ، وعلى هذا الأساس لا يبقى أمامنا سوى الجيش الليبى .

ومن بين رجال هذا الجيش خرج الذين قادوا ثورة القذافى من سبتمبر عام ١٩٦٩ الامر الذى يتطلب أن نعرض لوضع الجيش الليبى فى العهد السابق والكيفية التى تم بها الاعداد للثورة فى داخله .



## المبحث الثانى

### « الجيش الليبى »

فى هذا المبحث نتحدث عن الجيش الليبى الذى قاد ثورة الفاتح من سبتمبر ، والذى حمل الحكم السابق فى ليبيا على إضعافه بشق الوسائل عندما أحس بالخطر من جانبه .

ويرجع تكوين الجيش الليبى إلى فترة الحرب العالمية الثانية . فى يوم ٩ أغسطس عام ١٩٤٠ وعند السكىلو التاسع على طريق ( مصر — الاسكندرية ) الصحراوى بدأ إعداد نواة الجيش الليبى من المهاجرين الليبيين الذين فروا من ليبيا إلى مصر بعد المذابح التى أقامها جرازى فى عهد الاحتلال الايطالى . ولقد كان الغرض من إنشائه فى ذلك الحين خوض غمار الحرب إلى جانب الحلفاء لتخليص ليبيا من الاحتلال الايطالى . ولقد انضم إلى الجيش عدد من القبائل الليبية الأصل كالجوازى والفوائد وأولاد على الرماح وغيرها من القبائل الأخرى المستوطنة فى مصر وسمى فى ذلك الحين باسم « الجيش السنوسى » . ولقد لعب هذا الجيش دورا هاما فى الحرب العالمية الثانية بليبيا ومحمراء مصر فقد كانت تشكيلاته مكونة من خمس كتائب مشاة مع أساس تدريب . أما عدد المنتسبين إليه فقد زاد على خمسة عشر ألفا باحتساب جميع من انتمى إليه ولو لوقت قصير وكانت أسلحته فى البداية أسلحة بريطانية وبعضها إيطالية واستخدم هذا الجيش فى أمكنة وفى وظائف عسكرية مختلفة بإشراف القيادة العسكرية البريطانية . وقد تحركت ثلاث كتائب هى الأولى والثانية والرابعة خلال فترير عام ١٩٤١ من معسكراتها بالمرم إلى برقة ، وفى أبريل

عام ١٩٤١ إنسحبت هذه الكتائب الثلاث ضمن القوات البريطانية إلى طبرق عندما حاصرتها قوات المحور المهاجمة بعد أن نزل الألمان في شمال أفريقيا ، إذ قامت القوات الألمانية بتحركاتها الإلغرافية الآلية ذات الشهرة العسكرية مما جعل القوات البريطانية تفقد السيطرة على قواتها المنسحبة لثبات وأسر عدد كبير من الجيش الليبي ولكن في ٦ أبريل نجحت باقي وحدات الجيش الليبي في طبرق وقرروا الدفاع عنها حتى الموت بالرغم من أن تعليقات الانجليز كانت تقضى بالتسليم وبالرغم من أن أسلحة الجيش لم تكن تزيد عن البنادق والرشاشات الإيطالية . ومن حسن الحظ أن الجيوش الألمانية لم تقرر الهجوم على طبرق في اليوم التالي ، ولما جاءت الإمدادات للحلفاء عن طريق البحر قررت القيادة البريطانية نقل الجيش إلى مصر في يونيو عام ١٩٤١ . ولقد كان الجيش الليبي يعمل منذ تشكيله حتى سبتمبر عام ١٩٤٣ ضمن القوات البريطانية في جميع أعماله الحربية ، وبعد هذه السنة حل الجيش وسرح بعضه وشكلت من البعض الآخر « قوة دفاع برقة » .

ولما نالت ليبيا استقلالها عام ١٩٥٢ أعيد تشكيل الجيش من الحرس الماسكي وبعض الضباط الذين عملوا في الجيش السنوسي وبعض الذين عملوا في دوريات محلية وآخرين ممن تخرجوا في الكليات العسكرية في الخارج وطبق نظام المتطوعين للدخول في صفوف الجيش وعندما تكونت نواة الجيش الليبي على هذا النحو أرسلت إلى أساس التدريب في سوسة .

وفي عام ١٩٥٣ تشكلت الكتيبة الأولى « كتيبة إدريس السنوسي » كما تشكلت الكتيبة الثانية عام ١٩٥٥ « كتيبة عمر المختار » ثم تشكلت بعد ذلك كتيبة المدفعية ٢٥ رطلا والمدفعية ١٠٥ ملم والمرومات وفي عام ١٩٥٨ تشكلت كتيبة المشاة الآلية الثالثة وأكمل تشكيلها اللواء الأول (١) .

---

(١) حسن سليمان محمود - ليبيا بين الماضي والحاضر ١٩٦٢ من ٢٩٥ وما بعدها .

أما بالنسبة للسلاحين البحري والجوي فقد كان تكوينهما متواضعا « أنظر في تكوين السلاح البحري اللي ص ١٩ » فالقوة الجوية الفعالة للجيش اللي كان عددها يقدر بتسع طائرات ف — • كما أن عدد الطيارين القادرين على الطيران بطائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت كان يقدر بأحد عشر طيارا<sup>(١)</sup> . ولم يتقرر نظام التجنيد الاجباري في الجيش إلا عام ١٩٦٧ حيث وكل بأمره عبد العزيز الشلحي ورغم ذلك بلغ عدد أفرادہ ٦٥٠٠ عند قيام الثورة

والملاحظ في تشكيل الجيش اللي أن ظاهرة الاقليمية<sup>(٢)</sup> لم يكن لها تأثير كبير فيه حيث أن نظام الانضمام إليه الذي كان متبعاً قام على أساس المتطوع الأمر الذي قد يجعلنا نورد بعض الاحتمالات وهي أن الرغبة في الانضمام إلى الجيش يمكن اعتبارها في كثير من الأحيان قد تمت بدافع وطني وإن قبل أن الباعث على ذلك هو مجرد السكب فلماذا لا يتقدم المتطوع إلى قوات الأمن وهي لن تردده من ناحية ومن ناحية أخرى تتيح له كسبا اوفر وهوذا أكثر ؟ . كما أن رفقة السلاح تخلق رابطة تضامن وثيقة بين أفرادها . أضف إلى ذلك أن مقر الكلية العسكرية « بقصر القدير » بطرابلس جعلها أبعد من أن يعتد إليها تأثير النفوذ السنوسي .

ولما كان الجيش هو المصدر المحتمل لثورة لذلك عمل الحكم السابق على إضعافه بشق الوسائل تسوق منها على سبيل المثال :

١ — الإهمال في تكوين الجيش بحيث أن عدد أفرادہ لم يزد عن نصف عدد قوات الأمن والاهمال في تدريبه .

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن النائم الأمريكية عدد ٥ فبراير ١٩٧٠ ص ٤ .

(٢) أحمد صدقي الدجاني — الطلبة نوفمبر ١٩٦٩

٢ — عدم الناية بتسليح الجيش بحيث أنه حتى بالنسبة للأسلحة التي كانت تهدى للجيش الليبي من الدول الصديقة كان بعضها يحجب عنه ويمطى لقوة الأمن<sup>(١)</sup>.

٣ — وجود طائرات السلاح الجوى الليبي في قاعدة هويلس الجوية يجعلها تحت الرقابة الصارمة من جانب القيادة الأمريكية<sup>(٢)</sup>.

٤ — إسناد المناصب القيادية في الجيش إلى بعض العناصر العميلة مثل عبد العزيز الشلحي.

٥ — إلقاء وجود الجيش في بعض المناطق الحامة في البلاد مثل مدينة طبرق التي اكتفى فيها بوجود الحامية البريطانية قريبا من قاعدة المدم وسرية لفرق الأمن المتحركة لديها أكثر من ٩٠٥ صندوقا من طلقات الرصاص وأكثر من ٣٠٠ صندوق من مدافع الهاون بالإضافة إلى مخازن الأسلحة البريطانية التي كانت تحت تصرفها بصفة دائمة<sup>(٣)</sup>.

٦ — محاولة إفساد العناصر الثابتة المؤمنة في الجيش عن طريق إرسالهم في بعثات تدريبية صورية إلى بريطانيا يشبهون فيها بالفكر الغربي ويتأثرون بمفريات المدينة الغربية.

٧ — إرسال صفار الضباط إلى مناطق نائية للحيولة دون إلتقاؤهم وتجمعهم معاً.

---

(١) للرجع السابق.

(٢) Le Mond ١٩٦٩/٩/٣

(٣) الأهرام ١٩٦٩/١١/١١.



ورغم كل هذه المواقف إلا أن العناصر الوطنية في الجيش قد أثبتت أصالتها في أكثر من موقف تعرضت فيه لاختبار وطنيتها وقوميتها وأبرز هذه المواقف تلك التي حدثت عند العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، عام ١٩٦٧ فلقد كان بعض ضباط الجيش من بين العناصر التي حاصرت قاعدة هويلس كما سبق أن أشرنا، وكان العقيد معمر القذافي أول من لى رندى ملابس الميدان ووقف يحرض الجيش على التحرك لغرض الحرب إلى جانب الجيوش العربية الأخرى الأمر الذي جلب عليه غضب السلطات العسكرية فحُكم أمام مجلس عسكري وصدر الحكم بتخفيض رتبته من نقيب إلى ملازم أول<sup>(١)</sup>. ونحت ضغط المعارضة التي طالبت بخفض الممركة إلى جانب الدول العربية اضطرت الحكومة إلى تحريك كتية إلى طبرق لخداع الجماهير وعند مدينة البردية على الحدود المصرية طلب قائد الكتية من ضباطه عدم التحرك فثار بعض الضباط عليه وقادوا مدرعاتهم صوب الشرق إلى ميدان القتال وهؤلاء الضباط هم الرئيس حسين الكاديكي والرئيس عمران الواحدى الواحدى والرئيس خليفة عبد الله والملازم أول سليم الحجاجي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الأهرام ١٠/٩/١٩٦٩ .

(٢) الأهرام ٩/١١/١٩٦٩ .



## المبحث الثالث

### الثورة

رغم كل المواقف والحكم البوليسى الذى كان يسيطر بقبضة حديدية على زمام الأمور فى البلاد كانت هناك فئة من العناصر الوطنية القومية ترقب الأحداث عن كثب وتتابعها باهتمام وتخطط فى إحكام وصمت ليوم الثورة .

ولقد استطاعت هذه الفئة أن تنشر بالمتناقضات المريرة والواقع الأليم الذى يعيش فى ظلها وطنها الصغير ليبيا ، كما أحست بالمتناقضات التى يأتيناها وطنها الكبير المتمثل فى الصائم العربى على إتساعه من المحيط إلى الخليج . وكان إحساسها بتلك المتناقضات ، وهذا الواقع مبكراً ، بدأ أثناء الدراسة الثانوية عندما خرج القذافى وزملاؤه ينددون بالإفصال الذى أصاب وحدة مصر وسوريا عام ١٩٦١ الأمر الذى أدى إلى فصلهم من مدرسة سها الثانوية ( بولاية فزان )<sup>(١)</sup> .

بل أن التفكير فى الثورة بدأ قبل ذلك ، فى عام ١٩٥٩ حيث وضعت اللجنة الأولى فى البنيان الثورى من بعض طلبة مدرسة سها الثانوية فتشكلت اللجنة المركزية<sup>(٢)</sup> التى وضعت أساس تنظيم سياسى يستقطب إليه جماهير الشعب بمختلف فئاته ومستوياته<sup>(٣)</sup> . وكان لا بد لإحداث العمل

---

(١) الأخبار ٢١/١٠/١٩٦٩ . حديث للرئيس معمر القذافى .

(٢) الشرق ١٨/١٠/١٩٦٩ نقلا عن حديث الرئيس القذافى لبعثة التليفزيون العربى .

(٣) الأهرام ٢٤/١٠/١٩٦٩ . حديث للثقيب عبد السلام جلود .

النورى من وجود السلاح لمواجهة قوى الإستبداد والرجعية فى البلاد ، فقسمت هذه الفئة نفسها إلى مجموعتين إنجحت الأولى إلى الكليات العسكرية<sup>(١)</sup> بينما إنجحت المجموعة الثانية إلى الكليات المدنية وقد حرصت كل من هاتين المجموعتين على لقاء الأخرى أثناء فترة الإجازات للتشاور ولتبادل الآراء وعملت كل منهما على نشر الآراء الثورية بحذر حيث وجدت إستجابة فورية لدى طوائف الشعب المختلفة وعناصره الواعية . وكانت هذه الفترة بمثابة فترة للتكوين الثورى والنضوج الثورى حيث عكس هؤلاء على الدراسة وتجميع المعلومات وتمحيصها الأمر الذى ساعدهم فيما بعد على تجنب ما يسمى بالمرافقة الثورية سوله أثناء تنفيذ الثورة أو عند اتخاذ القرارات بعد نجاحها ، ولقد أخذ عملهم طابع المروءة والحركة السريية وعدم التقوقع كما إلزموا بالمبادئ الأخلاقية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامى الخفيف فكانت الشروط الأساسية التى يجب توافرها فىمن يرغب الإنضمام إلى التنظيم هى :

١ - الإيمان بالدين

٢ - التحك بالمبادئ الأخلاقية .

٣ - الإيمان بوحدة الأمة العربية<sup>(٢)</sup>

ولقد شهدت الصحف الاجنبية لقادة الثورة بهذا النقاء الاخلاقى فكانت عنهم الجارديان البريطانية فى عددها الصادر فى ٢٧ / ١ / ١٩٧٠ :

« بين النقاء الذى يميز الضباط الاثنى عشر الاعضاء فى مجلس قيادة الثورة القبى يرجع إلى الارتباط بالقيم الاسلامية » وقد ساعدتم إلزامهم الحقيقى هذا فى إحباط محاولة حكومة العهد

(١) أخبار اليوم ١٩٦٩/٩/٢٠ قصة الثورة بقلم العقيد معمر القذافى .

(٢) الأهرام ١٩٧٠/١/١١ انظر أيضاً حديث الرئيس القذافى للأخبار فى ١٠/٣١/١٩٦٩.

السابق عندما أرادت أن تشغلهم بمغريات الحياة فأرسلتهم في دورات تدريبية إلى أمريكا إذ هادوا أكثر إيماناً ببادئهم ، وأكثر إصراراً على مواصلة النضال من أجل تحرير وطنهم وبهذا استطاعوا أن يملكوا أحد القدرات الهامة الكافية بتحقيق النصر الثوري ، والى أشار إليها الميثاق وعرفها بأنها الالتزام بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية <sup>(١)</sup> . كما تجنب الثوار في هذه الفترة الضيق الحزبي والحلافات الحزبية غير المجدية فآثروا الإبتعاد عنها <sup>(٢)</sup> لأنها في إعتقادهم تفرق بين أبناء الشعب الواحد وفي هذا المعنى يقول الرئيس ميمر القذافي « أنا ضد الأحزاب ، ونورتنا تعتبر الحزبية في ليبيا خيانة . لا أحزاب ولا نقابات لأنها تفرق بين أبناء الشعب الواحد وتشغله عن هدفه الاساسي الذي هو التقدم والإسقلال التام والوحدة العربية والقول بأن النقابات تصلح أحوال العمال رأى غير سليم لأنها ليست سوى وسيط بين الحاكم والشعب ويوم جئنا نحن أبناء الشعب إلى الحكم لم يعد للنقابات مكان بيننا » <sup>(٣)</sup> . وداخل الكلية العسكرية شكلت اللجنة المركزية للضباط الاحرار وقد حرص هؤلاء على أن يتركوا قاعدة ثورية بعد تحريرهم للدفعات التي تأتي بعدهم لنشر الفكر الثوري بين هذه الدفعات الجديدة بحيث لا تتخرج دفعة من الدفعات إلا ومن بينها عناصر ثورية تقدمية ، وبحيث يصبح الفكر الثوري رابطة معنوية تجمع في إطار فكري واحد جميع القباط الناشئة والتي سبقتها في الجيش <sup>(٤)</sup> ، وفي عام ١٩٦٣ شكلت اللجنة التأسيسية برئاسة الرئيس القذافي وكان عملها يختص بمتابعة الإعداد الثوري . . وبعد التخرج كانت الإجتاهات تتم في مواعيد مختلفة ، وفي أماكن متباعدة تتغير باستمرار كما كانت الزيارات التي يقوم بها القذافي

---

(١) الميثاق الباب الثاني « في ضرورة الثورة » .

(٢) الشرق ١٨/١٠/١٩٦٩ من حديث الرئيس القذافي لبعثة التلفزيون العربي .

(٣) النهار ١٨/١٢/١٩٦٩ من حديث الرئيس القذافي للصحفية اللبنانية لمياء الصلح .

(٤) الشرف ١٨/١٠/١٩٦٩ من حديث الرئيس القذافي لبعثة التلفزيون العربي .

وأصحابه ثم نعت جميع مختلفة كالثنية بقدر زواج أو الثنية بمولود إذ كانت الحرة ضرورية ملاحظة في اطلال النظر وفه التي كان يبعثها بالجنم اليه فذلك الحين حيث أعين رجال الامن والمخابرات الامريكية والبريطانية مضوقا عما تحصى كل حركة وكل حركة تعهد من أي إنسان وخاصة رجال الجيش لدرجه أن أجهزة المخابرات الامريكية والبريطانية كانت تصور للدين وواشنطن أنها ليست على علم بكل ما يجريه في ليبيا وحسب بل أنها هي التي تحرك كل شيء هناك<sup>(١)</sup>.

ثم أخذت توالي الأحداث يصرح بالفتح الثوري إلى الأمام فحدثت هزيمة ١٩٦٧ ونجت وطأة الضمور بالهزيمة بدأ التيق بالوضع القائم يزداد حدة فلقد شعر التوار أن الإنتظار أصبح أبطول مما يجب ، وأن مكائهم يجب أن يكون هناك في الميدان لا وراء الأسوار التي ضير بها حولهم الإشتغال والرجعية العميلة . إن عروبتهم وشرفهم العسكري يخطان عليهم التحرك . إذ كيف يتحقق النصر وليبيا خارج المعركة ؟ . بل كيف يتحقق النصر والبدوان على الدول العربية يشن من القواعد الامريكية على أرض بلادهم . . . . لم يستطع بعضهم - كما سبق أن أشرنا أن ينتظر وتهاجم مع الشعب المهاجم قاعدة الملاحة ( هويلس ) الامريكية وحوكم وحكم عليهم بالإستبداد أو الإعدام ولم يستطع البعض الآخر أن يحتمل المواقف التي كانت توضع في وجوههم عندما تحركت كتبية المدرعات للمساهمة في المعركة . لم يستطع هؤلاء أن يحتملوا تلك المواقف التي قتلت في منهم من القزود جاليزين في طريق ولا ينديا أصدر إليهم قائد الكتبية أمراً بالتوقف وعدم التحرك عند مدينة البردية على الحدود المصرية فقتلوا قائد الكتبية<sup>(٢)</sup> وانطلقوا بمدافعهم صوب الشرق لمواجهة العدو الاسرائيلي على ضفة القناة .

والحدث الآخر الذي أسرع بدفع عجلة الثورة إلى الأمام هو أن كبار المسئولين بدأت

(١) اللواء ١٣/٥/ ١٩٧٠ .

(٢) صوت المروية ٥/٥/ ١٩٦٩ .

تسرب إليهم أنباء عن أن هناك تمة حركة تحدث في صفوف الجيش ، ورغم عدم تصديقهم لهذه الأنباء ولمعاتهم بضخامة المعوقات لإجباطها ، إلا أنهم بدأوا يشيرون المتأغب عن طريق إرسال بعض الضباط إلى مناطق نائية ، كما أرسلوا كثيرين غيرهم إلى الخارج في دورات تدريبية بغرض الحيلولة دون إلتقاء أى مجموعة من هؤلاء الضباط وفي الوقت ذاته زودت قوات الأمن بالطائرات المليكوبتر والأسلحة الثقيلة وأطلق التفوذ لقوة الأمن الداخلي . (١)

وكان الحدث الثالث الذى عجل بقيام الثورة هو حريق المسجد الأقصى الذى هز ضمير الضباط الأحرار وشعورهم الدينى بنسف . (٢)

ولما أصبح الإنتظار أمراً لا يمكن إحتماله أعدت خطة للتنفيذ على الأساس الآتى :

أولاً : أن يكون الملك خارج ليلاً حتى لا يتسبب وجوده فى إثارة الإضطرابات الأمر الذى قد يؤدي إلى حدوث إضطرابات دامية . وهو الأمر الذى حرص الثوار على أن يتجنبوه قدر إمكانهم حرصاً على الدم العربى وعلى الطابع الذى أرادوه لثورتهم وهى أن تكون ثورة يضاء ، وهو ما حدث بالفعل .

ثانياً : التأكد من أن جميع الوزراء موجودون فى مكان واحد حتى يفسى إعتقالهم .

ثالثاً : التأكد من وجود كبار ضباط الجيش فى طرابلس للسيطرة على تحركاتهم فى الساعات الأولى حتى يتفرغ رجال الثورة لتحقيق ما تتطلبه الثورة من إجراءات أمن وإتخاذ

---

(١) صوت العربية ١٩٦٩/٩/٧ .

(٢) الشرق ١٨/١٠/١٩٦٩ نقلا عن حديث الرئيس القذافى لبثة التليفزيون العربى .

الإحتياجات اللازمة لضمان تسيير شئون الدولة وعدم حدوث اضطرابات في الاعمال ومظاهر الحياة اليومية .

رابعاً : العمل على تجريد قوات الأمن من سلاحها والاستيلاء على مراكزها لشل نشاط هذه القوات وهو عمل يتطلب على جرأة كبيرة وإعداد محكم بالنظر لضخامة إستعداد هذه القوات وعدد أفرادها وبالإضافة إلى عنصر الجرأة المطلوب نجد أن التنظيم كان قد أعد دراسة وافية عن هذه القوات كما أن بعض عناصرها وخاصة العناصر الشابة كانت قد إنضمت سرّاً للتنظيم .

خامساً : ولواجهة أحد المواقف الهامة « القواعد العسكرية » تقرر أن تحرك بعض قوات الجيش لتدخل هذه القواعد لمراقبة كل يجري بداخلها ، خاصة وموقف أمريكا من الثورة السكوية وذكرى معركة « خليج الخنازير » لاتزال ماثلة في الأذهان . وبما لاشك فيه أن هذا العمل بدوره يتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة والجرأة والحكمة أيضاً .

سادساً : ولما كان بعد المسافة بين مناطق ليبيا الثلاث يمد أيضاً أحد المواقف الهامة لذلك تقرر العمل « بلامركزية » التنفيذ .<sup>(١)</sup>

سابعاً : تقرر تنفيذ خطة الثورة على أساس نظرية « الرجل الثاني » ومفادها أن يكون دور الرجل الأول إبتحارياً بحيث أنه إذا ما واجهت المحاولة أية صموبات يصح هناك « الرجل الثاني » الذي يعمل محله في مواصلة الفضال .<sup>(٢)</sup>

---

(١) أخبار اليوم ٢٠-٩-١٩٦٩ .

(٢) الأهرام ١٤-٩-١٩٦٩ .



ولما كان كبار ضباط الجيش قد قرروا سفر ما بين ٣٠ ، ٤٠ ضابطاً من الضباط الأحرار إلى بريطانيا بحجة الالتحاق بعثة تدريبية في أول سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان للملك في ذلك الحين في تركيا إلى جانب توافر باقي الظروف التي اعتبرت من وجهة نظر قادة الثورة مواتية لذلك تمديد يوم أول سبتمبر للقيام بها<sup>(١)</sup> . خاصة وأن هذا الموعد كان قد تأجل قبل ذلك مرتين فقد حدد للثورة يوم ٢٥ مارس ولكن الملك وصل فجأة إلى بنغازي من الخارج ، كما كان قد تمديد لها موعد ثان يوم ٥ يونيو ولكن كبار ضباط الجيش نقلوا ٢٣ ضابطاً من الأحرار إلى بعض المراكز الشائبة<sup>(٢)</sup> لذلك تقرر الإسراع بالتنفيذ قبل سفر الضباط المشار إليهم آنفاً إلى بريطانيا .

وفي الساعة السابعة من مساء يوم الأحد الموافق ٣١ أغسطس ١٩٦٩ بدأ الضباط الأحرار يتوافدون على نواديهم في المناطق المختلفة حيث جلسوا يتجاذبون أطراف الحديث في الموضوعات العامة التي لا تثير حولهم الشبهات . وتقرر أن يكون مفتاح الشفرة بين مختلف الوحدات « فلسطين » وأن تكون كلمة السر « القدس »<sup>(٣)</sup> ثم تحددت الساعة الثانية عشرة مساء لتكون ساعة الصفر<sup>(٤)</sup>.

وفي الموعد المتفق عليه أصدر الضباط الأحرار الأوامر إلى وحداتهم التي كانت مرابطة على بعد مائة كيلومتر إلى طرابلس والوحدات المرابطة في المناطق الأخرى من ليبيا فتحركت قوات طرابلس وحاصرت القصر الملكي والقيادة العامة للقوات المسلحة ومحطة الإذاعة دون أن

---

( ١ ) الأنوار ١٦-١٠-١٩٦٩

( ٢ ) النهار ٦-٩-١٩٦٩

( ٣ ) الأهرام ١٠-٩-١٩٦٩

( ٤ ) أخبار اليوم ٢٠-٩-١٩٦٩

تواجه بمقاومة<sup>(١)</sup> وفي نفس الوقت تحركت إحدى وحدات الجيش إلى مركز « قوات الأمن » الرئيسى فى البيضاء - وهي المقر الرسمى للحكومة - ولقى تتكون من ألفى رجل تحت رئاسة السفوسى شمس الدين<sup>(٢)</sup> وإستطاعت الإستيلاء عليه وإعتقال قائدة ، كما تحركت قوة أخرى بقيادة الرئيس جمعة الصابرى والرئيس صالح البركى للإستيلاء على معسكر قوات الأمن « قرنادة » وهي القوة المدخنة لمواجهة أى ثورة تقوم من جانب الجيش وتعداد رجالها نحو ٢٠٠ جناب و جندي مزودين بأحدث أنواع الأسلحة بينما قدرت قوة الجيش المهاجمة بنحو ٣٥ رجلا فقط ولما كانت فكرة الحصار تعرض المهاجمين لخطر الإبادة لذلك لجأوا إلى الحيلة عن طريق التوجه إلى منزل قائد قوات الأمن وليهامه بأن هناك أحداثاً هامة تتعلق بالأمن قد وقعت . الأمر الذى يتطلب ذهابه إلى المعسكر ولم يكذب يتبين حقيقة محدثيه حتى حاول الاعتراض واسكنه أجبر على الركوب معهم فى السيارة تحت تهديد السلاح وعندما رآه حراس المعسكر يمشوا ولمن معه بالدخول ، وفى داخل المعسكر فوجئ الجميع بأن الأسلحة مصوبة نحوهم فلم يكن أمامهم سوى الاستسلام للأمر الواقع<sup>(٣)</sup>

والملاحظ أن عنصر المفاجأة لم يكن وحده هو السبب فى استسلام قوات الأمن . ولكن كما سبق أن ذكرنا كانت هناك عناصر وطنية من داخل هذه القوات انضمت إلى تنظيم الضباط الاحرار ، كما أن بعض العناصر الوطنية الأخرى - داخل قوات الأمن لم تكن راضية عن الدور الذى تقوم به لذلك لم تسكت عن قيام الثورة حتى بادرت بالانضمام إليها ، ونذكر على سبيل المثال

---

( ١ ) ١٩٦٩-٩-٤ Le Monse

( ٢ ) اليوم ١٩٦٩-٩-٢٦

( ٣ ) الأعرام ١٩٦٩-٩-١٤

سرية فرق الأمن المربطة في طبرق والتي كلف بأمرها ضابطان من الأحرار و٦٣ جندياً إذ  
بينما كانت القوة المهاجمة في طريقها إليها فوجيء الضابطان في الطريق بقائد السرية وجنوده  
يتقدمون إليهما ويضعون أنفسهم تحت تصرف الجيش<sup>(١)</sup> وفي بتنازى كان الرئيس القذافي  
ورفاقه يقومون بدورهم في الاستيلاء على المناطق الحساسة ومن بينها الإذاعة حيث أذاع بنفسه  
البيان الأول للثورة .

خلاصة القول أنه قبل غروب شمس يوم أول سبتمبر كان الثوار يسيطرون على البلاد من  
أدناها إلى أقصاها بما في ذلك القواعد الأجنبية وقد تم القبض على جميع العناصر المعوقة دون  
أن تراق قطرة من الدماء ، ودون أن يواجهوا بمقاومة ما الأمر الذي جعل كبار خبراء  
الحكومة الأمريكية يشهدون بأن عملية إستيلاء الجيش على السلطة في ليبيا قد نفذت بمهارة  
مألوفة في المدن الرئيسية الثلاث بتغازي والبيضا وطرابلس<sup>(٢)</sup>

ويمكننا إرجاع عوامل نجاح الثورة في ليبيا إلى الأسباب الآتية :

١ - التلاحم الشعبي: وتأييد الجماهير لعملية إستيلاء الجيش على السلطة الأمر الذي أعطى  
لهذه العملية مضمونها الثوري . وقد تمثل هذا الإلتحام في المظاهرات الشعبية الضخمة التي قامت  
تأييدا للثورة وشملت جميع مناطق البلاد والتي نقلتها وكالات الأنباء المختلفة . كما تمثل هذا الإلتحام  
أيضا في الحساس البالغ الذي إستقبل به الطلبة الليبيون الذين يدرسون في الخارج نبأ قيام الثورة

---

( ١ ) الأهرام ١٩٦٩/٩/٩

( ٢ ) النهار ١٩٦٩-٩-٦

فى بروكسل -تتل الطلبة اللييون سفارة بلادهم ولطخوا صورة الملك السابق وكتبوا عليها « لثمش الجمهورية » (١) وفى أينا إستولى ٣٥ طالبا ليبيا ، يدرسون بالسلكية البحرية اليونانية على السفارة الليبية أنزلوا صور الملك وعلقوا شعار « لثمش ثورتنا البيضاء » وقال الرقيب أول على عبده المدوى « إلتسا لن نسمح للسفير بدخول السفارة إلا بعد أن يتعهد بالولاء لمجلس قيادة الثورة خطيا ، وإذا ما حاول إجبارنا على الخروج فإتنا سند بالقوة خاصة وأن رجالى مسلحون (٢). وفى ميلانو بإيطاليا أسر الطلبة وواقفهم القنصل على ذلك فى إستبدال إسم قنصلية المملكة الليبية باسم الجمهورية العربية الليبية على اللافة للقاعة على مدخل السفارة وفى القاهرة ودمشق وغيرها من المواسم إحتل الطلبة اللييون سفاراتهم وأعلنوا تأييدهم للنظام الجديد (٣) وتمثل هذا التلاحم الشعبى على نحو مارأينا فى قيام بعض وحدات الأمن بوضع نفسها تحت تصرف الثورة فور قيامها . بل أن هذا التأييد لثورة جاء من بعض الماطق المروفة ولائها التقليدى البيت السنوسى مثل مدينة القبة فى الجبل الأخضر التى تقطنها قبيلة العبيدات حيث أقيمت فيها الإحتفالات بمناسبة نجاح الثورة وشهدا عدد كبير من مراسلى الصحف الأجنبية (٤) .

وكانت نتيجة هذا التجاوب الشعبى الكبير الذى حظيت به الثورة أن قرر مجلس قيادة الثورة يوم ١٩٦٩/٩/٧ ، ولم يعض على قيام الثورة واحد ، رفع حظر التجول لمدة ١٢ ساعة (٥) . كما أصدر مجلس قراراً آخر بتخفيض نطق الحراسة نتيجة هذا التجاوب الشعبى مع الثورة وتكفل

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الصفاء ١٩٦٩/٩/٤

(٣) Le Monde ١٩٦٩/٩/٤

(٤) الأهرام ١٩٦٩/١٠/١٠

(٥) الجمهورية ١٩٦٩-٧-٩

المواطنين أنفسهم بحماية المنشآت العامة وممتلكات الأجانب<sup>(١)</sup>. وبعد أسبوعين من قيام الثورة انسحبت وحدات الجيش من المواقع الإستراتيجية في المدن إلى بُسكنتها .

## ٢ - عنصر المفاجأة :

وإذا كان هناك من أسرار وراء نجاح الثورة فسرهما الأول أنها اعتمدت على عنصر المفاجأة والسرية المطلقة لتنظيمها ، فقد بلغت قوة التنظيم والحرص على سرية تحركاته حدا جعل معه عنصر المفاجأة في قيام الثورة هو من أهم أسرار نجاحها ، وليس أدل على ذلك من فشل كل أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية في معرفة أى شيء عن تنظيم الضباط الأحرار أو تاريخ قيام الثورة أو قادة الثورة أنفسهم حتى بعد نجاحها فلقد صرح المتحدث الرسمي في واشنطن بأنه « لا فائدة من معرفة شخصيات أعضاء مجلس قيادة الثورة »<sup>(٢)</sup> والامر كذلك بالنسبة للدوائر البريطانية التي بقيت عدة أيام وهي تجهل تماما شخصية قائد الثورة الحقيقي وأعضاء مجلس قيادة الثورة حتى ذهبت إلى القول بأن قائد الثورة هو « سعد الدين بوشويرب » علما بأنه كان وقت قيام الثورة في روما<sup>(٣)</sup> . وإن كان قد تحدث باسمها بعد قيامها .

بل وأكثر من ذلك فإن أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية التي كانت تصور لوافضظن ولندن أنها ليست على علم فقط بما يجري في ليبيا بل أنها المدبرة لاي شيء يحدث هناك . هذه الاجهزة أبلغت قياداتها بأن الذي حدث في ليبيا هو الانقلاب الذي أعدهوا له مع عبدالمعز المشعل .

---

( ١ ) الأهرام ٩-٩-١٩٦٩

( ٢ ) Le Monde ٩-٩-٦٩

( ٣ ) النهار ١٠/٩/١٩٦٩

وحين تحركت قوات من الجيش الليبي لتدخل قاعدة « هويلس » الأمريكية لتراقب كل ما يجرى في هذه القاعدة لم يمنع الميثاق الأمريكي لتصوره أيضا بأنها تحركات لإتلاف الشلحى . وكان دخول القوات الليبية إلى قاعدة « هويلس » نوع من الإعتراف بالحدث الجديد ومن غير أن تدرك واشنطن بأن القى حدث هو ثورة الشعب الليبي وليس إقلاب عبد العزيز الشلحى (١) ولقد أدى نجاح الثورة إلى إحالة بعض المسئولين في المخابرات الأمريكية والبريطانية إلى التحقيق بتهمة الفشل في معرفة أى شئ عن ثورة ليبيا قبل قيامها ، بل وبعد قيامها أيضا بالرغم من كل الإمكانيات التى كانت متوفرة لديهم هناك .

### ٣ - تجريد قوات الامن من سلاحها :

حيث كانت السرعة والجرأة التى تم بها تجريد قوات الامن من سلاحها عاملا هاما من عوامل تأمين جانب الثورة ضد أى رد فعل مضاد من جانب هذه القوات على النحو الذى أشرنا إليه فى حديثنا السابق .

### ٤ - تأييد الدول التقدمية .

إذ لم تسكد قوم الثورة حتى وضعت القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر والعراق والسودان تحت تصرفها (٢) وقامت الأجهزة الإعلامية فى هذه الدول

---

( ١ ) الدوا ١٣-٣-١٩٧٠

( ٢ ) من خطاب للعقيد القذافى لقاء فى المؤتمر الشعبى فى طبرق يوم ٧-١١-١٩٦٩

بدورها في الإشادة بالثورة والتعجب بها ولم يكن ترجيب الجماهير العربية بالثورة أقل من هذه الأجهزة .

### • — أصالة التنظيم :

ولعل أكبر عوامل نجاح الثورة هو تميز التنظيم الثوري بسمات وخصائص معينة تدل على أصالته وقوته فبالإضافة إلى أن حداثة سن أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أضفت على عملهم طابع الجرأة الناتج من حماسة الشباب وتدفقة بالحيوية ، كما أن طول المدة التي إستغرقتها الإعداد للثورة من ١٩٥٩-١٩٦٩ قد أوجدت نوعاً من الإستقرار والترايط الطبيعي بين أعضاء التنظيم الأمر الذي يعينهم مخاطر الإنقسام الداخلي . كذلك كانت فترة الحراسة الجادة ، التي سبقت الإشارة إليها ، والمناقشات الصريحة المادفة بينهم قد منحتهم نضوجاً مبكراً تمثل في التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق للثورة وقرارات السليمة المترتبة بد قيامها <sup>(١)</sup> وبالإضافة إلى ذلك فإن إلزامهم الخلق قد جنبهم الكثير من عوامل الأغواء والإتهامات الجائبة التي تحولهم عن أهداف النضال .

(١) كانت هذه القرارات تتميز بالواقعية وبعد النظر والإستفادة من تجارب الثورات السابقة مثل عدم اللجوء إلى العنف في طلب الجلاء عن القواعد العسكرية مخذين في ذلك حذو الثورة السكوية بالنسبة لقاعدة « جوانا تانامو » . ومثل القرار الصادر باستمرار ضخ البترول بالنسبة لأهميته للاقتصاد الليبي ، وعدم وجود الكفاية من الأفراد الليبيين القادرين على إدارة الشركات البترولية أو الفنيين المتخصصين في عمليات التشغيل أو النقل أو التسويق وهو نفس الموقف الذي إتخذته الثورتين الجزائرية والعراقية بالنسبة للبترول

على الرغم من أن وجود القاعدة العسكرية البريطانية في قناة السويس لم يحل دون قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، كما أن وجود القواعد البريطانية في العراق لم يحل دون قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨ ، إلا أن المناخ السياسي المتهب الذي قامت في ظله الثورة القبية من ناحية إشتداد أزمة الشرق الأوسط ، وكذلك الجهود التي بذلها الاستعمار الأنجلو — أمريكي في ليبيا لمزلها عن قضايا العالم العربي بعد أن ظهرت بوضوح أهميتها البترولية في السنوات الأخر بالإضافة إلى أهميتها العسكرية ، وبعد أن أخذ يفقد مواقفه في العالم العربي الواحد بعد الآخر لذلك كان من المحتمل جداً أن يقوم برد فعل مضاد وسريع للثورة على غرار ما حدث في كوبا عام ١٩٦٠ ولهذا أمنت الثورة جانبها من هذا الخطر المحتمل وإعتمدت على عنصر المفاجأة في دخول القواعد ثم طلب قادة الثورة من قيادة القاعدة خفض نشاطها الجوي التدريبي فأوقفت جميع التدريبات في قاعدة هويس ، وصرح المستر جيري فريد هايم مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة أن ٢٧ طائرة أمريكية مقاتلة كانت تقوم بعمليات تدريبية في قاعدة هويس وقت الانقلاب ، وأشارت وزارة الدفاع الأمريكية أن الطائرات الحربية المقاتلة قد غادرت القاعدة بناء على طلب زعماء الثورة <sup>(١)</sup> . ولقد كانت الطاقة البشرية لهذه القاعدة عند حدوث الثورة تتكون من ٤٢٧٨ عسكرياً وعائلاتهم بالإضافة إلى ٤١٤ موظفاً مدنياً أمريكياً وعائلاتهم .



## المبحث الرابع

### خصائص الثورة الليبية

أولاً : الطابع التقدمي للثورة :

فلقد كانت سياسة ليبيا على الصعيدين الداخلي والخارجي أبعد ما تكون عن التقدمية ، الأمر الذي جعل بعض المراقبين يشكهنون بحدوث تغييرات جذرية في التراكيبات السياسية والإقتصادية للدولة بعد وفاة الملك ، وإن كانوا لم يشوقوا حدوث الثورة على هذا النحو السريع نظراً لضخامة المعوقات<sup>(١)</sup> ، بقصد إمتصاص الغضب الشعبي الذي كان ناجماً عن هذه المتناقضات . ولقد جاء البيان العسكري الأول الصادر بإعلان الثورة مؤكداً هذا الطابع التقدمي لها حيث تضمن عزمها على بناء ليبيا الثورة والإشتراكية التي تستمد أصولها من الواقع الليبي وتطوره التاريخي ، وتخطي ظروف التخلف التي خلقتها الإدارات الفاسدة لخلق دولة متقدمة تناضل ضد الإستعمار والعنصرية ومهدية المساعدة للدول الواقعة تحت نير الإستعمار ، كما أشار البيان إلى أن مجلس قيادة الثورة يملق أهمية كبرى على إتحاد دول العالم الثالث وعلى الجهود المبذولة لتخلص من حالة التخلف الإقتصادي والإجتماعي وكانت الشعارات التي رفعتها الثورة منذ قيامها هي « الحرية والاشتراكية والوحدة » وأنها قامت لحماية حرية الشعب الليبي وحفظ كرامته ولرفع راية العروبة طليبا وقد تجلّى طابعها

---

Journal de Geneve ١٩٦٩/٩/٢ (١)

التقدمي هذا في الإستقبال الخامس من جانب العواصم التقدمية في العالم العربي مثل القاهرة ودمشق والخرطوم وبنداد والجزائر فأعلنت القاهرة أن الملكية قد سقطت في ليبيا وإستولى على زمام الأمور في البلاد الضباط الودويون الأحرار ثم ما أعقب ذلك من إستعداد القاهرة لدعم الثورة الليبية والوقوف إلى جانبها ، وكذلك الإتصالات العديدة والزيارات الرسمية والخاصة التي جرت بين المسئولين في البلدين مما يضيق المقام عن سردها هنا وبشت السودان بوفدها الذي رأسه عضو مجلس قيادة الثورة السوداني الرائد مامون عوض أبو زيد يحمل تأييد حكومته للثورة وفي بنداد أعلنت جريدة الجمهورية الليبية أن الحكم الليبي السابق كان يعتمد على الإستعمار ويحمي المصالح الإستعمارية ، وأضافت الجريدة أن الثورة الليبية تمثل أداة جديدة لمقاومة الاستعمار لا في شمال أفريقيا فحسب بل في العالم العربي بأسره<sup>(١)</sup> ، أما في الجزائر فقد صرحت وكالة الأنباء الجزائرية بأن الثورة الليبية تعد دعماً كبيراً للقضية الفلسطينية وأداة فعالة تعمل في مواجهة الاستعمار<sup>(٢)</sup> ، كما أرسلت منظمات المقاومة الفلسطينية برسائل تأييدها القوى للثورة وفي الوقت الذي هلت فيه أجهزة الاعلام في العواصم التقدمية لقيام الثورة في ليبيا ، لم تعاق هذه الأجهزة في الدول ذات الأنظمة التقليدية مثل الرياض وعمان والكويت على ذلك ، بل وأعطيت أنباء الحدث الليبي الضخم مرتبة ثانوية في نشراتها<sup>(٣)</sup> ، أما تونس فقد أذاعت وكالة الأنباء التونسية فيها تارة أن البعث السوري وراء الثورة<sup>(٤)</sup> وأذاعت تارة أخرى أن البعث المراقى هو المحرك لها<sup>(٥)</sup> . أما

---

Le Monde ١٩٦٩/٩-٤ (١)

La tribune Genève ١٩٦٩/٩-٢ (٢) .

Le Monde ١٩٦٩-٩-٤ (٣)

La tribune de Genève ١٩٦٩-٩-٢ (٤)

Le Monde ١٩٦٩-٩-٤ (٥)

إسرائيل فرغم قلقها لما حدث والاجتماع الطارئ الذي عقدته وزارتها بعد يومين من قيام الثورة لبحث آثار التدور على الموقف الراهن فى الشرق الأوسط فقد قامت بمحاولة عسكرية يوم ٩ سبتمبر أمام خليج السويس بنية تحويل الاهتمام عن ثورة ليبيا إلى عملياتها العسكرية عن طريق توجيه ضربة قوية للعرب تضمنف من حماسهم الذى فجره قيام الثورة<sup>(١)</sup>.

### ثانيا : الطابع الاشتراكي للثورة :

فى البيان المسكرى الأول الصادر بإعلان الثورة جاء أن القيادة الثورية قد عقدت العزم على أساس اشتراكي ، والمقصود بهذا المعنى الاشتراكية الإسلامية التابعة من واقع المجتمع الليبي ورصيده التاريخي وهو ما أكدته المادة السادسة من الاعلان الدستوري الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٦٩ عندما نصت على الآتى « تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التى تحظر أى شكل من أشكال الاستغلال ، وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية فى المجتمع على تحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلعيا بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية مستلهمة فى تطبيقها الاشتراكية تراثها الإسلامى العربى وقيمه الانسانية وظروف المجتمع الليبى » وقد ظهر إرباط هذا المعنى للاشتراكية بالإسلام واضحاً فى المادة الثامنة من الاعلان حيث نصت فى فقرتها الأخيرة على أن « الملكية الخاصة الغير مستغلة مصادرة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون ، والأثر حق تحكمه الشريعة الإسلامية » .

وقد حدد أبعاد هذه الاشتراكية الرئيس معمر القذافى عندما قال « أعتقد أنه يجب على أن تؤكد على نقطتين قبل الحديث عما نمنى بالاشتراكية . أولاً : أنه بالاستقراء العلمى المجرد لجوهر

---

( ١ ) الأهرام ١١-٩-١٩٦٩

للدين الإسلامى الخفيف نجد أن بذور الاشتراكية الحقة تنبع من خلال تعاليمه ، ثانيا : أن ما يطبق  
 فى بلد وخصوصا فى النظم الاقتصادية غالبا لا يصلح للتطبيق بنفس الشكل والأسلوب فى بلد  
 آخر ومن المنطوقين السابقين نستطيع أن نقول أن اشتراكيّتنا ترتبط كل الارتباط بتعاليم ديننا  
 الإسلامى الخفيف ، وأنها اشتراكية تنبع من طبيعة احتياجاتنا وظروفنا . إن ظروف المجتمع  
 الذى يختلف عن ظروف أى مجتمع آخر . إن تحقيق مجتمع الكفاية مجتمع العدل هو ما نسمى  
 إليه . إن تحقيق الاشتراكية ضرورة تفرضا مصالح الشعب وهى حتمية الخروج من حلقة الضياع  
 الاقتصادى الذى يأتى منه الاقتصاد الذى . إتنا لن نظل هكذا إلى الأبد نستورد كل شئ بل  
 لابد أن نتحرك لخلق اقتصاد لى زراعى يحقق الاستفادة الكاملة من الامكانيات  
 الاقتصادية الموجودة فى ليبيا ، وبالتالى زيادة فى الثروة الوطنية ، وأن توزع هذه الثروة الوطنية  
 بشكل متكافئ على القاعدة العريضة من جماهير الشعب لمكافحة التى طالت كثيرا من تكبر  
 وتسلط وسلب النظام السابق لها لكل حقوقها فى الحياة الحرة الكريمة ، ومن هنا ندرك أن  
 الاشتراكية هى الطريق الوحيد والحقيق والأصيل لتحقيق كل هذا . إن وعى الإنسان فى العالم  
 كله أصبح يرفض بشكل قاطع سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان . وهذا ما ترفضه أيضا كل  
 الأديان السماوية فإياك بسيطرة طبقة من طبقات المجتمع على المجتمع كله . إنه واقع أصبح  
 مرفوضا من أساسه ، ولا بد أن نغيره كله لأننا بذلك نحقق إرادة الجماهير علاوة على هذا كله  
 فالاشتراكية ، أيضا ، هى الطريق الوحيد لتحقيق الحرية الاجتماعية ، وهى الضمان الأصيل  
 لتدوين الفوارق بين الطبقات سلبا ، ثم أن العلاقات داخل المجتمع فى عصرنا هذا أصبحت  
 معقدة بشكل لم يسبق له مثيل وكل من يفصل بين الاشتراكية والديموقراطية يصبح كالنعام  
 الذى يخفى رأسه فى الرمال نظما منه عندما لا يرى الشئ أنه قد تلاشى من الوجود . وبالعكس  
 فهى حقيقة مؤكدة موجودة شئنا أم لم نشأ . إن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بالاشتراكية  
 والديموقراطية وتحرير الإنسان اقتصاديا فى لقمة عيشه وفى ضمان حقه فى العمل وإلى آخر هذه

والذى يستعنى الانتباه والملاحظة فى هذا النمط من الاشتراكية الاعتباريات التالية :

أولاً : أن ظروف التركيب الاجتماعى القبلى وخاصة الطابع القبل لهذا التركيب وما تولده عنه من كيان إقطاعى ذى طابع خاص فى المناطق الشرقية من ليبيا ( برقة ) هذا الكيان الذى نما وتطور عبر القرون المديدة ليس من المنطقى إثمارة ردود فعل حادة لديه بتطبيق صورة متطرفة من صور الاشتراكية كما أن الرصيد التاريخى للإسلام فى ليبيا وما يقدمه من احترام للملكية الخاصة وحق الأثر يحمل من الطريق الذى سارت فيه الثورة نحو تطبيق الاشتراكية أكثر الطرق ملائمة لذلك كما أنه يقف حائلاً فى وجه أى محاولة رجعية لخلق تماقض مصطنع بين الدين والاشتراكية وفى هذا المعنى يقول الرئيس معمر القذافى عندما وجه إليه سؤال حول ما إذا كان هناك اختلاف بين الإسلام والاشتراكية فقال : « أنا مسلم مؤمن أقيم الصلوات الخمس ومع ذلك أؤمن بالاشتراكية » (٢) .

ثانياً : أن ظروف المجتمع القبلى أيضاً لا تحتم ارتباط تطبيق الاشتراكية بالتأميم حيث أن ظاهرة الإقطاع القبل فى برقة تكاد تكون ذات طابع خاص « الملكية الجماعية » أى أنها ليست إقطاعاً بمفهوم تملك القلة لمساحات شاسعة من الأرض ، فالإقطاع والرأسمالية فى ليبيا ، بمناخها المتعارف عليه فى بقية الدول العربية ، غير موجودين وإنما الذى كان موجوداً هو الاستغلال الذى قضت عليه الثورة أما الإصلاح الزراعى بمفهومه التابع من واقع المجتمع القبلى فيتمثل فى توزيع

(١) الأهرام ١١/٩/١٩٦٩ .

(٢) النهار ١٨/١٢/١٩٦٩ . حديث للرئيس معمر القذافى .

السكان على الأراضي لا الأراضي على السكان<sup>(١)</sup> . كما أن القطاع الخاص ، في مثل هذه الظروف سترك وشأنه إن كان غير مستقل . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن ليبيا تكاد تعتمد كلية على مواردها من عائد البترول في الوقت الذي لا تملك فيه الممدد السكاني من الفنين والخبراء . كما أن هناك ثورات تقديمية سبقها ولم تلجأ إلى التأمين مثل الجزائر والمراق والمبرة هنا ليست بالتأمين بل بالحصول على أفضل الأثمان بالنسبة للبترول وهو ما فعلته الثورة الليبية وفي هذا المعنى يقول الرئيس القساذي « . . إنها لنطرة خيفة أن يحاول البمض الربط بشكل مستمر ونابت بين الاشتراكية والتأمين والتأمين ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق الاشتراكية . وهذا خطأ في التفكير عندما تربط بين الهدف ووسيلة لوصول إليه . هناك العديد من الوسائل لتحقيق الاشتراكية وذلك يرتبط بحاجة وظروف كل مجتمع . إنه بلا أدنى شك لا بد لنا أن نضمن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج الأساسية في المجتمع ولكن هناك العديد من الوسائل لتحقيق ذلك وليس التأمين هو الوسيلة الوحيدة لذلك »<sup>(٢)</sup> ثم ما الجدوى من التأمين في ظروف كذلك التي يعيشها المجتمع الليبي ؟ . إن الهدف أساسا من وراء فكرة التأمين هو خلق قطاع عام قادر على تحقيق التنمية . والواقع أن الطريق كان مفتوحا أمام ليبيا لاقامة قطاع عام بدون حاجة إلى تأمين المشروعات الخاصة ، وهي في معظمها مشروعات خدمات ، والقطاع العام في ليبيا موجود بالفعل نتيجة لأن المصدر شبه الكلي لثورة القومية في البلاد يتمثل في عائداتها من البترول التي تعود على الحكومة المفترض بانها ستقوم بإعفاها على مختلف المشرعات الاقتصادية من أجل تنمية وتطوير المجتمع ، ولكن كما سبق أن رأينا أن هذه العائدات ، في ظل الحكم الملكي ، كانت تتجه إلى جيوب وخزائن الرأسمالية الطفيلية نتيجة للفساد الذي إستثمرى في الجهاز الإداري ، وعلى هذا الأساس فإن القضاء على هذا الفساد يؤدي إلى توجيه عائدات البترول إلى طريقها

(١) المرجع السابق .

(٢) د . جمال العطيني الأهرام « تحليل إخباري » ١٣/١٢/١٩٦٩ .

الصحيح نحو تحقيق تنمية ورفاهية المجتمع الليبي ومن هنا يبدو جرس الإعلان الدستوري على تأكيد أن الوظائف العامة تسكّيف للثأمين بها بهدف خدمة الشعب وهو ما يفسره أيضاً صدور قرار من مجلس قيادة الثورة بإلزام الوزراء والموظفين العاملين بتقديم إقرارات عن ذممهم المالية (٩) .

### ثالثاً : الطابع القومى للثورة :

إذا كنا قد ذكرنا فيما سبق أن سياسة العزلة عن العالم العربى كانت أحد أسباب الثورة ، وإذا كنا قد تحدثنا أيضاً عن الحركات الشعبية القومية فى المجتمع الليبي ، وعن مواقف الضباط الأحرار من نسكة الانفصال عام ١٩٦١ ومن هزيمة يونيو ١٩٦٧ يصبح حديثنا عن الطابع القومى للثورة تكراراً لما سبق أن أشرنا إليه . ولكننا هنا لن نمرض لهذه الجذور القومية وإنما سنكتفى بالإشارة إلى بعض مظاهر القومية عقب قيام الثورة وهى الشعارات التى رعتها الثورة غداة قيامها والتى تؤكد إيمان قادتها بالوحدة العربية وهى تصريحات وشعارات يصعب حصرها تحت هذا العنوان الفرعى ، وإن كان مجالها مكان آخر من هذا البحث أثناء الحديث عن ليبيا والوحدة وما يهنا هنا هو إبراز المظهرين القانونى والعمل لقومية الثورة فأما المظهر الأول فيتمثل فى المادة الأولى من الإعلان الدستورى الذى يؤكد أن الشعب فى ليبيا جزء من الأمة العربية وهدفه الوحدة العربية الشاملة الأمر الذى كان دستور ١٩٥١ خلوا منه وهو الدستور الذى كان يصبر عن نظام عرف بهدفه فى عزل ليبيا ، كما أن الإعلان حرص على تأكيد التراث العربى الإسلامى وقيمه الإنسانية ولا ينص فقط كغيره من الدساتير العربية على أن دين الدولة الإسلام ولغتها العربية الإسلامية ولكنه يثير أيضاً إلى أن الدولة تستلهم فى تطبيقها للإشتركية تراثها الإسلامى العربى وقيمه الإنسانية أما المظهر الثانى فتمثله القرارات

---

( ٢ ) د . جمال العطيفى ، الأهرام « تحليل إخبارى » ١٣ / ١٢ / ١٩٦٩ .

التي اتخذها مجلس قيادة الثورة من قرارات بوجوب إستهلاك اللغة العربية وتحريم الحوادر وإتباع  
التقويم المجري وهذه القرارات تمثل رد فعل طبيعي لمحاولة الإستعمار تجريد ليبيا من قوميتها  
العربية (١) وفي ظل هذه المحاولة وجهت موجة كراهية نحو كل ما هو عربي فشنع الإستيراد  
من الدول العربية . وكانت الدولة العربية الوحيدة التي تستورد منها ليبيا هي تونس ورغم ذلك  
فلم يمكن حجم وارداتها منها يزيد عن ٢٪ من حجم وارداتها الكلية ، والخضروات تستورد  
معلبة من الخارج أيضا كان يمكن أن تصل طازجة من الاسكندرية ، وكيلو الخيار يباع في  
الأسواق الليبية بمحوالى جنيه ولا يستورد من الدول العربية ونظرة إلى نسبة الواردات الليبية  
من الخارج قبل قيام الثورة مباشرة توضح ذلك بجملاء وهي تمثل الآتى : ٢٩٪ من إيطاليا ،  
١٣٪ من أمريكا ، ١١٪ من إنجلترا ، ٨٪ من ألمانيا الغربية ، ٧٪ من فرنسا ،  
٤٪ من هولندا ، ٤٪ من اليابان الخ . . . (٢) .

---

( ١ ) الأهرام . د . جمال العطينى ١٣ / ١٢ / ١٩٦٩ .

( ٢ ) الأخبار ١١ / ١١ / ١٩٦٩ .



## المبحث الخامس

### منجزات الثورة الداخلية

صرح العقيد ميمر القذافي في أحد أحاديثه الصحفية أن أولويات الثورة بالنسبة له تتمثل في التخلص من الحور الإجتماعي والإذلال الإستعماري ، فالتخلف يجلب الإستعمار ، والإستعمار يرسخ التخلف والأتان حليفان وأنه لا كثر حقدًا على الظلم الإجتماعي الذي رأى مظاهره أولاً ، والتي سيواجهها أيضاً حتى بعد تصفية القواعد العسكرية الأجنبية في بلاده ، ولذلك فهو لن يتوانى عن عماره هذا التخلف البشع والظلم الإجتماعي الذي لحق بأبناء الشعب الليبي قرونا طويلة وذلك بكل ما أوتي من قوة (١) .

ولما كانت الثورة - شأنها في ذلك شأن أي ثورة أخرى - تهدف أصلاً إلى إحداث تغيير جذري في التركيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإننا على ضوء تصريح العقيد ميمر القذافي ، وعلى ضوء هذا التناصيل الفقهي لسبب الثورة يمكننا أن ندرك الأهمية الكبرى لسياسة الثورة الداخلية ، بمعنى أنها بقدر ما تنجح في تجاوز معوقات الماضي وإزالة تناقضاته المتمثلة في التخلف والظلم الإجتماعي بقدر ما تبرر نفسها أمام جماهير الشعب .

وعلى هذا الأساس سنمعرض في هذا المبحث لأهم منجزات الثورة في المجال الداخلي .

---

( ١ ) النهار ١٨ / ١٢ / ١٩٦٩

## أولاً : تحرير الاقتصاد القومى

فلقد كانت السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى فى ليبيا من أهم العوامل التى حالت دون تحقيق أى تنمية حقيقية فى البلاد رغم مواردها البترولية الهائلة . وتمثلت هذه السيطرة فى النفوذ الذى كان يتمتع به المستشارون الأجانب داخل الإدارات والمصالح الهامة فى ليبيا ، وقد سبق أن تعرضنا بالذكر فى الفصل السابق للدور الذى لعبه هؤلاء المستشارون ، بفضل نفوذهم ، فى العبث بالأداة الحكومية وإستغلالها لصالح دولهم دون مراعاة لمصالح البلاد الحقيقية . لذلك كان أول عمل قامت به الثورة فور قيامها هو تلييب الوظائف العامة وطرده المستشارين الأجانب اللهم إلا بالنسبة لمدد محدود جداً إقتضت الضرورة وجودهم ، ثم قامت بتلييب الوكالات التجارية ( التى كان يسيطر عليها الأجانب ويخضون الأعمال التجارية فى البلاد لنفوذهم الاحتكارى نتيجة ضخامة إمكانياتهم المالية ) الأمر الذى يتيح أمام أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة من الليبيين مستقبلاً متحرراً من الفساد ، ومفتوحاً أمام المعاملات التجارية العادية .

كما يمد القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة بتحويل جميع البنوك الأجنبية إلى شركات وطنية مساهمة ( بنك باركليز « أصبح اسمه مصرف الجمهورية » ، وبنك دى روما « مصرف الامة » ، وبنك نابولى « مصر الاستقلال » ، والبنك المرسى « مصرف المروبة » ) . خطوة هامة على طريق تحرير الاقتصاد القومى وإستقلاله ، من حيث أنها تؤدى إلى السيطرة الوطنية على قطاع المصارف بمد أن أصبح للمصر الليبى أغلبية رأسمال المصرف والأغلبية فى إدارته ، ويمكن أن تتحقق سيطرة الدولة على المصارف إذا كتبت فى معطم رأسمالها ولم تطرح حائبا منه على الجمهور للإكتتاب العام ، وما لا شك أن موارد الحكومة الليبية تمكنها من ذلك بما لديها من فائض للإستثمار (١)

## بانيا : تحويل الاقتصاد القومى إلى اقتصاد وطنى إنتاجى .

بعد أن نصت المادة السابعة من الإعلان الدستورى على أن «تعمل الدولة على تحرير الاقتصاد القومى من التبعية والنفوذ الأجنبيين ..» نصت فى الشطر الثانى منها على «... تحويله إلى اقتصاد وطنى إنتاجى يتمد على الملكية العامة للشعب اليبى والممتلكات الخاصة لأفراد» . ولهذا النص دلالة العميقة فى بلد كانت فيه نسبة كبيرة من النفقات النقدية المتزايدة تخصص لأغراض غير إنتاجية كالسلم الاستهلاكية والخدمات أو للمشاريع التى لا تأتى بإيراد قبل مضى مدة طويلة وهى لذلك لا تنتج عنها الآثار المضاعفة المفيدة لتشغيل الأيدى العاملة وللدخل القومى وذلك بسبب إكتناز النقد الذى كانت الرأسمالية التجارية تحققه نتيجة لتوسمها فى تجارة الإستيراد المجزية على حساب إقامة المشاريع الإنتاجية الأخرى .

ولما قامت الثورة ضد التخلف ، وكان المسلم به أن البترول لا يستمر إلى الأبد لذلك كان من البديهي أن تتجه حكومة الثورة لتأيد رفاهية المجتمع وإضطراد تقدمه أن تتوسع أبقيا ورأسيا فى استغلال باقى موارد الثروة القومية فى البلاد فى المجالين الزراعى والصناعى لذلك استحدث قيامها لإنشاء وزاره للإصلاح الزراعى وبدأت تبتد النظر بأسلوب علمى فى خطط تطوير الزراعة والعناية باستصلاح الأراضى التابعة للزراعة والإنتاج بمياه الوديان<sup>(١)</sup> .

### ثالثا : الإصلاح الإدارى<sup>(٢)</sup> :

واجهت الثورة منذ قيامها أحد الرواسب المتخلفة من العهد الماضى وهى مشكلة تطهير

---

(١) تصريح لوزير الزراعة اليبى لصحيفة اليوم البنية فى ٢٠-١١-١٩٦٩

(٢) كان من التعلقى عند الحديث عن منجزات الثورة أن تتحدث عقب البند « ثانياً » عن ==

الادارات وإعادة تنظيمها لذلك نجهدها قد واجهت المشكلة من زاويتين ، الأولى هي تصفية آثار الماضي ، والثانية هي إتخاذ إجراءات وقائية بالنسبة للمستقبل .

فن حيث الاجراء الأول والذي يتمثل في محاكمة المسؤولين عن الفساد الإداري والسياسي ، وهو ما طالب به الشعب في العديد من المؤتمرات الشعبية التي عقدت بعد قيام الثورة . نجد أن المسؤولين في حكومة الثورة قد قاموا بعمليات جميع الأوراق والمستندات التي عثر عليها داخل مكاتب رجال البلاط الملكي ومكاتب أفراد الأسرة الملكية وكبار رجال العهد الملكي ، وتم التحفظ على ملفات إذا ات أمن الدولة والمباحث الجنائية في البيضاء وبغازي وطرابلس وتقرير تشكيل محكمة الشعب وسيؤسس مكتب الادعاء أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي سينشئ لجانه للتحقيق ثم تحول التحقيقات بعد ذلك لمحكمة الشعب (١) . ويقوم رئيس مكتب الإدعاء بتأدية اليمين القانونية أمام مجلس قيادة الثورة على أن يؤدي أعضاء مكتب الإدعاء اليمين أمامه ، وقد خوات لمكتب الإدعاء سلطات إستثنائية مثل حق المجلس الإحتياطي لمدة لا تتجاوز في مجموعها ٤٥ يوما وذلك على ذمة التحقيق ، ولمكتب الادعاء أن يطلب من أى منهم تقديم إقرار عن ذمته المالية وذمة أولاده القصر وزوجته يمين فيها ما يكون

---

== سيطرة الشعب على وسائل الانتاج عن طريق تطبيق الاشتراكية ولكننا سبق أن تحدثنا عن ذلك كما أنه يلى ذلك في الأهلية ودخول الحكومة الليبية في مفاوضات مع الشركات البترولية وفرض الرقابة على هذه الشركات وهو ما تعرضنا له من قبل لذلك أردنا أن نتجنب التعرض لمذنبين المنصرين تلافيا للتكرار .

(١) الأخبار ٣١-١٠-١٩٦٩

من لهم أموال ثابتة ومنقولة وما عليهم من التزامات ، وله الحق في فرض الحراسة على أموال أيهم منهم إذا إقتضت مصلحة التحقيق ذلك على أن يصدر قرار الحراسة ويحدد أوضاعه مجلس قيادة الثورة الليبي<sup>(١)</sup>

أما بالنسبة للإجراء الوقائي ضد أي إستغلال في المستقبل فقد أصدر مجلس قيادة الثورة في يناير ١٩٧٠ مرسوماً خاصاً بالكسب غير المشروع يطالب جميع موظفي الحكومة من قضاة ودبلوماسيين وضباط وجنود ورجال شرطة بتقديم بيانات كاملة عن ممتلكاتهم وممتلكات أسرهم من أموال وبوالص تأمين وذهب ومجوهرات كما صدر مرسوم آخر يقضى بتشكيل لجنة لدراسة جميع المشروعات العامة وعقود التنمية .

#### رابعا : الإصلاح الاجتماعي :

ركزت الثورة منذ قيامها على إعادة حقوق الطوائف الكادحة من الشعب الليبي إليها ، والتي طغى عليها اجتماع المستغلين من رجال العهد السابق والمستفيدين من منافعها ، وإذا كانت الاشتراكية هي الأساس في إعادة توزيع الثروات بشكل عادل داخل المجتمع بفرض تدوير الفوارق بين الطبقات فإن مجلس قيادة الثورة قد إتخذ قرارات عاجلة لتحسين مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المحدود في المجتمع منها :

١ - مضاعفة الحد الأدنى لأجور العمال فأصبح العامل يتقاضى جنيهاً في اليوم بعد أن كان يتقاضى خمسين قرشاً كما رفعت أجور الأحداث من أربعين قرشاً إلى ثمانين قرشاً وقد استفاد من ذلك نحو مائتي ألف عامل ليبي<sup>(٢)</sup> كما منحت أولوية العمل للمواطنين الليبيين وتقرر رفع مستوى

---

(١) الأهرام ١٢ / ١١ / ١٩٦٩

(٢) الأهرام ١٢ / ١١ / ١٩٦٩

الخدمات بالنسبة لمطاعم ومساكن عمال شركات البترول .

٢ - إلغاء نظام مقاولي الأنفاق والإنجاز بالعمال .

٣ - إلغاء الإمتيازات الأجنبية التي كانت تتمتع بها الجاليات الإيطالية وعددها في ليبيا ٢٥ ألف شخص والبريطانية وعددها سبعة آلاف شخص حيث أن هذه الإمتيازات كانت على حساب حقوق الشعب وثروته وبالتالي فإن إلغاءها سيحقق فائضا يمكن أن يوجه إلى قطاع الخدمات وقطاع التنمية .

٤ - إلغاء إمتيازات رجال الحكم في الدولة فالنقطة « هدام » أي ملابس وحق العلاج في الخارج للوزراء وأسرهم .

٥ - توفير ملبوسات جنييه كانت مخصصة لمسرعات إصلاح القصور وإنشاءاتها والتوسع فيها ، ويمكن تحويل هذا المبلغ لقطاعي الخدمات والاتاج .

٦ - حدوث أجور العلاج ، الكشف الطبي عند الأطباء بما في ذلك أطباء الاسنان والبيوت .

٧ - رفعت أثمان بعض المنتجات الزراعية لصالح الفلاحين (١)

٨ - وفي ديسمبر ١٩٦٩ صدر قانون بتخفيض الإيجارات بنسبة ٣٠٪ .

---

(١) الأخبار ١٠/٣١/١٩٦٩ حديث للرئيس معمر القذافي

## خامساً : بناء جيش وطنى قوى :

إن سياسة الثورة التى أعلنتها من حشد جميع الطاقات لخدمة المركة المصرية ضد سياسة التوسع العدوانى التى تبناها إسرائيل فى الوطن العربى قد جعلت من مسألة إعادة بناء القوات المسلحة أمر يسبق غيره من الأولويات خاصة وأن الجيش الذى تمرض خلال الحكم السابق لموامل إضعاف كثيرة سبقت الإشارة إليها ، كما أن الأهمية الإستراتيجية لليبيا كدولة بحرية تملك ثلث الشاطئء الجنوبى للبحر المتوسط وإمتلاكها لمساحات شاسعة من الصحارى وصفاء جوها طول العام جعل من إمتلاكها اسطولا وطيرانا قويا أمرا يتيح لها إمكانياتها العالبيعة بالإضافة إلى إمكانياتها المادية .

ونحقيقاً لهذا الهدف فقد جعلت الخدمة العسكرية إجبارية فنصت المادة ١٩ من الاعلان الدستورى على أن « الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للبينين » وهذا النص لا مقابل له فى دستور عام ١٩٥١ حيث كان يطبق نظام التطوع فى الجيش . كما أن حكومة الثورة قد إنجهت نحو تزويد الجيش بأحدث المعدات عن طريق عقد صفقات ضخمة من الأسلحة مثل صفقة الأسلحة الفرنسية « أنظر ص ١٨٧ ، ١٨٨ » . التى شملت نحو مائة طائرة ميراج .

وبالنسبة لبناء السلاح البحرى فإن العقيد القذافى بعد أن أعلن أن من أهم الأهداف التى تسمى الثورة لتحقيقها هو بناء جيش لىبى عصرى قادر على التعاون مع القوات المسلحة فى الدول العربية التقدمية قال أنه « يذمى على الدول العربية المطلة على البحر المتوسط أن تعطى الأولوية فى حقن الإستعداد للبحرية ثم بعد ذلك الطيران » (١)

---

( ١ ) الأنوار ١٦-١٠-١٩٦٩ .. حديث الرئيس معمر القذافى .

وفي ١٦-١-١٩٧٠ أصدر مجلس قيادة الثورة الليبي قراراً بتشكيل مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس مجلس قيادة الثورة وللقائد العام للقوات المسلحة وعضوية عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة يمينون بقرار من رئيس المجلس ووزيرى الدفاع والداخلية ورئيس المخابرات العامة ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الإستعانة بهم من المدنيين أو العسكريين الآخرين .

ويختص المجلس بدراسة الدفاع عن الجمهورية وحالة إستعداد القوات المسلحة للقتال ومستوى تجهيزها بالسلاح والمعدات ، كما يختص بتحديد حجم وتنظيم القوات المسلحة فى السلم والحرب ودراسة لإنشاء تشكيلات عسكرية جديدة وتخصيص موارد إضافية من القوى البشرية والوسائل المادية لحوض الحرب ، كذلك يقوم المجلس بتنسيق جهود كافة الأجهزة الحكومية والشعبية لصالح الدفاع الوطنى وللسيطرة على مصاد التكوين والمواصلات وتأمينها إذا دعت الحاجة إلى ذلك وتحديد كفية الدفاع المدنى والتوجيه المعنوى للشعب والقوات المسلحة

كما يختص المجلس بدراسة قيام الوحدة العسكرية بين الدول المرية ، ويدعى المجلس للإنعقاد كلما اقتضت الحاجة على أن يجتمع مرة كل شهر ، أما فى حالة إعلان النفي ، أو قيام الحرب فيعتبر المجلس منعقداً بصفة مستمرة . (١)

كما تقرر إنشاء صندوق خاص تستخدم موارده للمساعدة فى بناء القوات المسلحة وتكون

---

( ١ ) هيئة الاستعلامات : دراسة عن ثورة ليبيا ١٩٧٠ .



هذه الموارد من بعض الضرائب التي فرضت لهذا الغرض وقدوت بنسبة ١٥ ٪ على وسائل الترفيه ،  
و ١٠ ٪ على الرخص البلدية ، و ٥ ٪ على استيراد وتصدير بعض السلع بالإضافة إلى التبرعات التي  
تقدمها الدولة والتبرعات القانونية مثل منع الوقف (١) .

---

( ١ ) جريدة الجرائد العالمية نقلًا عن كورير ديلاسيرا الإيطالية في ٢٨-١٢-١٩٦٩ .



## المبحث السادس

### نظام الحكم في ليبيا الشورى

من المبادئ المقررة لدى رجال الفقه الدستورى أنه بمجرد نجاح الثورة التى تقوم ضد نظام الحكم يسقط الدستور فوراً من تلقاء نفسه ودون حاجة إلى تشريع ما يقرر ذلك السقوط<sup>(١)</sup>. وعلى هذا الأساس جاءت مقدمة البيان العسكرى الأول الصادر بقيام الثورة معلنة حل كل المؤسسات الدستورية ونجريدتها من كافة سلطاتها اعتباراً من أول سبتمبر عام ١٩٦٩ أما ماخصت عليه المادة ٣٣ فى الباب الثالث من الإعلان الدستورى من أن « يلغى النظام الدستورى المقرر فى الدستور الصادر سنة ١٩٥١ وتعديلاته مع ما يترتب على ذلك من آثار » فإنه لا يعتبر منشأً لوضع جديد وإنما هو مقرر وكاشف لوضع حدث وتم بنجاح الثورة فسقوط الدستور ترتب على نجاح الثورة وما تنص على ذلك إلا لتقرير وتأكيد حالة تمت وانتهى أمرها .

هذا وبعد الإعلان الدستورى الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٦٩ بمثابة دستور مؤقت لمرحلة

---

(١) د رمزى الشاعر : النظرية العامة لقانون الدستورى ١٩٧٠ ص ٣٢٨ .

إستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية بعد أن ظل مجلس قيادة الثورة يباشر مهام السيادة والحكم بنفسه عن طريق القرارات التي كان يصدرها حتى تم تشكيل حكومة الثورة في ٨ سبتمبر عام ١٩٦٩ لذلك أصبح من الضروري تحديد العلاقة بين مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الأمر الذي يحقق وحدة العمل الثوري ويضمن قاعدته ويحول دون تناقض الاختصاص بين المجالسين .

والملاحظ أن عدم الإشارة في الإعلان الدستوري إلى نظام الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إنما يرجع إلى طبيعة التنظيم السياسي الذي خططت له الثورة منذ أن كانت في طور التكوين عام ١٩٥٨ وقصدت به أن يكون تجميعاً لقوى الشعب العاملة في إطار من الوحدة الوطنية ، والبعده عن الديمقراطية الحزبية ، حيث رأت في وجود الأحزاب أحد عوامل الفرقة وتفئيت الجهود والقوى الوطنية الأمر الذي يموق مسيرة الثورة وإنطلاقها ، كما أن نظام الأحزاب يمثل نوعاً من الوساطة بين الحاكم والشعب بينما واقع المجتمع الليبي الحاضر لا يتطلب مثل هذه الوساطة حيث أن الشعب هو الحاكم وهو الموجه ، وهو الذي تصدر الأحكام بإسمه ومن المرووف أن نظام الفصل بين السلطات يعد أحد سمات الديمقراطية الحزبية .

وبمنقضى الإعلان الدستوري يتولى مجلس قيادة الثورة إختصاصات السياسة العليا للدولة وهو يقوم في نطاق القيادة الجماعية - بتولى إختصاصات رئيس الدولة مثل إعلان الأحكام العرفية وتعيين الممثلين السياسيين وإنشاء المصالح العامة وتعيين كبار الموظفين وعزلهم وغير ذلك من الإختصاصات التي نصت عليها المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من الإعلان الدستوري .

والتشكيل الحالي لمجلس قيادة الثورة الليبي يتكون من أحد عشر عضواً برئاسة الرئيس ممر القذافي وهم :

(١) الرئيس عبد السلام جلود .

(٢) » مختار عبد الله الجروى .

(٣) » بشير الصنير هوارى .

(٤) » عبد المنعم الطاهر الهونى .

(٥) » مصطفى الحروبى .

(٦) » الحويلى الجيدى .

(٧) » محمد نعم

(٨) » أبو بكر يونس جابر .

(٩) » عوض على حمزة .

(١٠) » عمر عبد الله المحيى .

(١١) » محمد أبو بكر المقرئ .

أما اختصاصات مجلس الوزراء ومسئوليته<sup>(١)</sup> فقد حددتها المادة ١٩ من الإعلان الدستورى عندما نصت على أن « . ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرمحه مجلس قيادة الثورة ، وهو مسئول عن أعماله أمام مجلس قيادة الثورة ودور إخلال بالمسئولية التضامنية لمجلس الوزراء يكون كل وزير مسئولا عن أعمال وزارته أمام مجلس الوزراء » كما نصت عليها المادة ٢٠ من الإعلان بقولها « يقوم مجلس الوزراء بدراسة وإعداد كافة مشروعات القوانين وفق السياسة التى يرمها مجلس قيادة الثورة وتعرض عليه لانتظر فيها وإصدارها » .

---

( ١ ) هيئة الإستعلامات : دراسة عن ثورة ليبيا ١٩٧٠

وإذا كان هذا الإعلان قد صدر شظيا لسلطة الحكم في المراحل التي تواجه الثورة فيها كثيراً من المسؤوليات والجهود التي تستهدف التخلص من الرواسب والمواقف التي خلفها العهد السابق فإنه مما لا شك فيه سيكون للثورة مؤسساتها الدستورية الشعبية المشكلة بطريق الانتخاب عندما تخلق الظروف الموضوعية الملائمة لذلك وهو هدف يطرح مشكلة التنظيم السياسي التي تعتمد حلولها من واقع الحياة السياسية وعلاقات القوى الاجتماعية ومن الملاحظ أن رفض الثورة الليبية لمبدأ الحزبية واتباعها لطريق الاشتراكية في صورة معتدلة تتفق وواقع<sup>(١)</sup> المجتمع الليبي وحرصها على التعامل مباشرة مع المواطنين كل هذا يشير إلى أن الاتجاه لديها لمسائل المخطوط المتبعة في الاتحاد الاشتراكي العربي مع ما يمثل من نظام الحزب الواحد .

ونظراً لغياب المؤسسات السياسية التي تقوم بتوجيه وتخطيط سياسة الدولة — في الوقت الحالي — حتى بعد إنشاء هذه المؤسسات يمكننا القول بأن شخصية الرئيس القذافي ومجلس قيادة الثورة هي العامل المقرر في توجيه سياسة الدولة .

---

(١) د جمال العطيني : الأهرام عدد ١٣-١٢-١٩٦٩ .

## المبحث السابع

### سياسة الثورة الخارجية

أولا

« ليبيا والولايات المتحدة »

يمكن إجمال العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالنسبة لليبيا في الآتي :

- ا - القواعد العسكرية .
- ب - المصالح البترولية .
- ج - التسلسل الشيوعي .
- د - فتزاع العربي الإسرائيلي .

وسنعرض لكل من هذه العناصر بالتفصيل :

أولا : القواعد العسكرية :

في يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٩ بدأت المفاوضات بين حكومة الثورة الليبية والولايات المتحدة

لإجلاء القواعد الأمريكية ، تحت شعار الجلاء الفوري بدون مددور بلاغ رسمي في طرابلس يوم ١٣ ديسمبر ١٩٦٩ أعلن فيه أنه قد تم الاتفاق على إجلاء القوات الأمريكية ومعداتنا من قواعدنا في هوبس وجميع الأراضي الليبية قبل نهاية يونيو ١٩٧٠ ، وأن الجلاء سيجرى على أسس مرحلية وسيتم نهائيا في الموعد المذكور .

والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا المقام : لماذا وافقت الولايات المتحدة على الجلاء عن قواعدنا فى ليبيا ؟

١ - فهناك تفسير يقول بأن اختراع الأسلحة النووية والصواريخ طابرة القارات S I C. B. M ، وإمكانية استعمال الغواصات يعد نذيرا باتهاء عصر القواعد العسكرية التقليدية<sup>(١)</sup> ، كما أن هذه القواعد لا تدخل فى نطاق تنظييات عسكرية فعالة على غرار حلف شمال الأطلسي NATO فى أوروبا ، أو حلف جنوب شرق آسيا SEATO ، أو الحلف المركزى CENIO فى منطقة الشرق الأوسط الأمر الذى يقلل من شأنها وفعاليتها .<sup>(٢)</sup>

٢ - والتفسير لثانى يذهب الى أن القواعد العسكرية تفقد أهميتها إذا وجدت وسط جو عدائى والدليل على ذلك أن معظم القواعد العسكرية قد صفت تحت ضغط الحركات القومية ففقدت بلجيكا قاعدة كامينا فى السكونفو ، وطالبت كينيا بإزالة القواعد البريطانية من أراضيها ، وتخلت

---

(١) د . بطرس بطرس غالى « القواعد العسكرية والأمم المتحدة » السياسة الدولية أبريل ١٩٦٧ ص ٨٦ .

(٢) مرجع V. Mackay السابق من ٢٧٨ .



فرنسا من قاعدة بزت في تونس ، كما تخلت الولايات المتحدة من قواعدها الجوية في المغرب والتي بلغت تكاليف إنشائها ٠ ٤ مليون دولار (١)

٣ - أما التفسير الثالث فيقول أن أمريكا قد اتبعت استراتيجية جديدة مؤداعا إقامة قواعدا في جزيرة كائنة وسط المحيطات ، كما هو واضح في المحيطين الهادى والمهندى، حيث قدرت أن موقع هذه القواعد الجغرافى يمكنها من السيطرة على أطراف المحيط ، ويسر مسألة الدفاع عنها ، ولأن دول العالم الثالث لن تستطيع أن تثير ضجة دبلوماسية حول ذلك ، ولا أن يعترض الرأى العام فى الدول صاحبة القواعد على ذلك (٢).

٤ - يقول بعض الخبراء أن أهمية القواعد تتمثل فى توفير الحماية الجوية للأسطول السادس ولكن يقلل من قيمة هذا الرأى أن للأسطول السادس حمايته الجوية الخاصة به بواسطة حاملات الطائرات (٣).

٥ - يمكن القول أيضا ، أن هذه القواعد قد فقدت أهميتها كنقطة وثوب محتملة عند القيام بهجوم على دولة مثل الاتحاد السوفيتى لأن عدد الطائرات الموجودة بهذه القواعد لا يصلح للقيام بهجوم على دولة فى قوة الاتحاد السوفيتى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن قواعد حلف الأطنطى الموجودة فى تركيا واليونان وإيطاليا من دول البحر المتوسط تصد مكانا أفضل من الناحية الجغرافية لتدمير مثل هذا الهجوم (٤)

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٢) د . بطرس غالى - مرجعه السابق ص ٩١ .

(٣) عبد الرحيم شلى - مرجعه السابق

(٤) عبد الرحيم شلى - مرجعه السابق .

٦ - ثارت شائعات منذ عام ١٩٦٧ ، وتزايدت هذه الشائعات بعد الثورة الليبية ، عن احتمال نقل قاعدة هويلس الجوية الى ليبيا وذلك لأن موقعها أنسب من قاعدة هويلس من الناحية الاستراتيجية لأن ليبيا تتوسط الساحل الغربي لأفريقيا ، ويمكن للولايات المتحدة إستخدامها لحماية جنوب شرق المحيط الأطلسي لصالح الدفاع عن المصكر الغربي ، كما أنها تصلح كمركز لمراقبة الحركات التحررية في أفريقيا ، وقوة ضاغطة على الحكومات التحررية (١) ولكن في ١٧ فبراير ١٩٧٠ عقدت الولايات المتحدة اتفاقا مع الحكومة الأسبانية بخول لها حق استخدام قاعدة « زاراجوزا » (٢) الجوية الأمريكية في أسبانيا كبديل لقاعدة هويلس لاسر الذي يعمل على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ربما تكون قد عدلت عن استخدام القواعد الليبية أو أنها قد قررت تجميد قواتها بين ليبيا وأسبانيا .

وقد يكون رضوخ الولايات المتحدة لمشيئة حكومة الثورة وقبول الجلاء لا يرجع الى فقدان أو قلة أهمية هذه القواعد وإنما يرجع الى سياسة جديدة التطر تقوم على أساس أن أهمية المصالح البرولية أصبحت تفوق أهمية هذه القواعد ، أو أن أمريكا بقبولها الجلاء عن قواعدها في ليبيا إنما أرادت أن تقلل من حدة الشعور العدائى الذى ليزداد ضدها بسبب موقفها من العدوان ومساعدتها لاسرائيل ، وأن تزيل من نفوس شعوب المنطقة الانطباع الذى ساد عنها بأنها دولة استعمارية تحمى الانظمة الرجعية وتقاوم الحركات التحررية ، مما أنها ليست على استعداد أيضا لقبول المزيد من استنكار الرأى العام العالمى ، أو أن تنبج للاتحاد السوفيتى أو غيره فرصة للهجوم العدائى عليها . وهى إذ تفعل ذلك ربما تكون قد أدخلت في حسابها عامل الوقت وما قد ينطوى

---

(١) المستشار مصطفى عبد الحميد « السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا » ١٩٧٠ ص ٣

« محاضرات » .

(٢) وكالة أنباء الشرق الأوسط في ٢٨/٢/١٩٧٠ .

عليه من احتمالات في قيام عناصر مضادة لضرب النظام القائم أو إسقاطه . سواء أ كانت هذه العناصر تمثل في طبقة المستفيدين من المشاققات التي كانت سائدة في المجتمع الليبي والتي أضرت قيام الثورة بمصالحها ، أو أن تقوم هذه العناصر في داخل مجلس قيادة الثورة الليبي كحاشية الانقلاب الفاشل الذي كان مقرراً لحدوثه يوم ٧ ديسمبر ١٩٦٩ واشترك فيه إثنان من مجلس قيادة الثورة هما موسى أحمد وزير الداخلية وآدم الحواز وزير الدفاع ، أو تحويل الثورة الليبية عن الخط الاشتراكي التقدمي الذي أُلزمت به نفسها عن طريق إثارة مخاوفها ، بواسطة الوسائل الدعاية المباشرة أو بواسطة إحدى الدول العربية الغربية الميول ، في أن الجمهورية العربية المتحدة قد تحاول التأثير عليها في اتخاذ قراراتها السياسية ، خاصة وأن الظروف التي قامت فيها الثورة الليبية لا تختلف كثيراً عن ظروف الدول حديثة الاستقلال والتي تتميز بحساسية خاصة أزاء مسألة السيادة الوطنية كما أنه من المحتمل أن يكون الجلاء قد تم لإعتبارات إقتصادية متعلقة بخفض نفقات القوات العسكرية الأمريكية في الخارج تحقيقاً لسياسة الإنكماش الأمريكية

### أهمية تصفية القواعد العسكرية

كان أقدام حكومة الثورة الليبية على تصفية القواعد العسكرية عملاً ضرورياً بالنسبة لها ، ويستمد هذا العمل أهميته من حاجة الثورة إلى تبرير نفسها أمام جماهير الشعب الليبي التي أهدرت عن شمورها نجاح هذه القواعد في أكثر من مناسبة وبخاصة أثناء عدواني ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ . ثم أنه ما من حكومة عربية وطنية ترضى ببقاء هذه القواعد في أراضيها بعد الهدم العسكري والسياسي الذي قدمته الولايات المتحدة لاسرائيل أثناء العدوان الأخير على الدول العربية ، كما أن مقتضيات الاستقلال الوطني تتطلب تصفية القواعد حتى تونس والمغرب رغم ميولها الواضحة نحو الغرب لم تقبل ببقاء القواعد العسكرية في أراضيها ، بل أن ليبيا للملكية ذاتها رغم ارتباطها بكل من الولايات المتحدة وبريطانيا قد دخلت في مفاوضات مع هاتين الدولتين بشأن تصفية

قواعدها العسكرية في أراضيها و انتهى الأمر إلى أن أعلن في ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ بيان رسمي بأن الاتفاق قد تم على سحب جميع وحدات الجيش البريطاني من بنغازي بحلول شهر فبراير ١٩٦٨ باستثناء البعثة العسكرية البريطانية ، وقبل ذلك أعلنت وزارة عبد الحميد البكوش يانا يوم ٢٩ أكتوبر من نفس العام أوضحت فيه أن المفاوضات مع الجانبين البريطاني والأمريكي مازالت مستمرة وأنها أحرزت تقدماً نحو الاتفاق بشأن الجلاء كما أن وجود هذه القواعد يعد تهديداً لأمن الثورة وقدرتها على العمل فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن أجل انتهاء العمل بكل من معاهدتي الصداقة والتحالف البريطانية والأمريكية كان قد أوشك على الانتهاء حيث ينتهي أجل الأولى عام ١٩٧٠ والثانية عام ١٩٧٣ يصبح من المنطق إثارة موضوع تصفية هذه القواعد دون استفزاز الطرف الآخر ، أو منحه الفرصة لإثارة المشاكل ، كما كان لجوء الثورة إلى أسلوب التفاوض أمراً يتفق وقدراتها العسكرية ويقطع على الطرف الآخر الرد الضيف في حالة الاستفزاز ، ولقد استفادت الثورة الليبية هنا من درس الثورة السورية ، فإن هذه الأخيرة لم تدخل حتى الآن معركة ضد القاعدة الأمريكية في « جواناتانامو » رغم أن الولايات المتحدة قد حاولت مرة غزو كوبا في موقع خليج الخنازير المشهورة عام ١٩٦٠ .

لذلك فإن الثورة لو كانت قد تهاوت في العمل على تصفية هذه القواعد لأدى ذلك إلى أضعاف موقعها بينما بعد نجاحها ، في تحقيق هذا الجلاء ، من أهم وأخطر منجزاتها .

### ثانياً : المصالح البترولية :

مع البيان الأول الصادر بإعلان الثورة الليبية صدر بيان آخر باستمرار ضخ البترول ، رغم مواقف شركات البترول الاحتكارية المعروفة ، والتي كانت أحد الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة من حيث أنها قد استنزفت موارد الدولة الاقتصادية أسوأ استغلال ، الأمر الذي أدى

إلى حصولها على الكثير من الأرباح غير المتروعة ، كما أن عددا كبيرا من الموالين للنظام السابق  
أرابطت مصالحهم بمصالح هذه الشركات ، أضف إلى هذا أن الشركات المالية في ليبيا كانت  
موجهة أيضاً إلى إدارة هذه الشركات بصفتها مركزاً لاستغلالهم من أن الولايات المتحدة التي  
تقدم العموم العسكري والتأييد السياسي لإسرائيل تملك حوالي ٩٠٪ من الشركات (١) المصدرة  
للبترول الليبي ، ورغم هذا كله فإن حكومة الثورة لم تلجأ إلى وقف ضخ البترول كما سبق أن  
أشرنا وصرحت بأنها لا تفكر في تأميمه .

ويرجع هذا الموقف من جانب حكومة الثورة إلى إعتبارات واقعية ، حيث أن الإقتصاد  
الليبي يكاد يعتمد اعتماداً كلياً على صادرات الدولة من البترول ، إذ يمثل حجم صادراتها من هذه  
السلة ٩٩,٩٪ بحيث أن إتخاذ أى إجراء لوقف ضخ البترول الليبي سيضرب الإقتصاد الليبي  
أكثر مما يضرب شركات البترول .

ثم أن أمريكا وقد وافقت على الجلاء عن قواعدها العسكرية في ليبيا قد نجد أنها  
مضطرة ، تحت ضغط رجال الأعمال أو لاعتبارات الإستراتيجية البرولية التي أشرنا إليها ، إلى  
الاجتهاد برد فعل عنيف في حالة المساس بمصالحها البرولية الأمر الذي ليس من مصلحة الثورة  
مواجهته وهي لازالت بمد في بدء قيامها ، كما أن سيطرة الفتيين والأخصائيين الأجانب على  
الوظائف الهامة والفنية ووسائل النقل ووسائل النقل البحري وخبرتهم في التدبير كل هذا  
يجعل ليبيا غير قادرة بمفردها على إستغلال بترولها . وعلى ضوء ما سبق نجد أن تأميم البترول  
الليبي يبدو غير منطقي خاصة وأن هناك دول ذات نظم ثورية في العالم العربي لم تهم بتأميم

---

(١) هيئة الإستعلامات : دراسة عن ثورة ليبيا ١٩٧٠ ص ٩.

بترولها مثل الجزائر والعراق والإجراء المتطرق في هذه الحالة هو أن تحصل ليبيا على أحسن الشروط وأن يكون هناك ضمان على حصولها فعلا على ما هو من حقها .

ولضمان حصول الثروة الليبية على ذلك بدأت تراجع عقود الشركات التي منحت إمتيازات أو وقعت عقوداً مع مؤسسة البترول ولم تبدأ عمليات الحفر حيث أنه بين ٤٢ شركة تحفر عن البترول في ليبيا توجد ٢١ شركة فقط تنتج البترول أما باقي الشركات فتمتلك بالأرض لتبيعها في الوقت المناسب لشركات أخرى مقابل أموال وإمتيازات . ثم طالبت برفع سعر البرميل من ٢٢١ دولار إلى ٢٦٥ دولار ولم تقتصر على هذا الإجراء فحسب بل أنها تسمى أيضاً إلى مطالبة الشركات بتطبيق المادة الثامنة من لأئحة « الأوليك » أى لأئحة الدول المصدرة للبترول ويعتقدى هذه الملائحة تحصل الحكومة الليبية على إمتيازات كثيرة تلخص في :

أ - الحق في تحديد إنتاج البترول حتى لا تستنزف الحقول إذا أثبت طرق خاطئة في رفع البترول مما يضعف في أعماق الصحراء نسبة كبيرة من البترول .

ب - الحق في الإشراف على تنفيذ كل المشروعات فلا تتفرد شركة مثلاً بإعطاء شركة أخرى حق مد الأنابيب باسمار خيالية .

ج - الحق في الحصول على كل الدراسات التي تجريها الشركات في معرفة المصروفات والمطاعات والإحاطة بمكانيات الآبار والاحتياطي والدراسات التفسيرية

وبعد هذا يصبح على الحكومة الليبية أن تراجع مصروفات الشركات وإنتاجها حيث أن كل شركة تبحث وتجد البترول في ليبيا تقدم للحكومة أرقاماً بإنتاجها وليس من وسيلة للتأكد من حقيقة هذه الأرقام إلا بالبحث الدقيق وإجراء المقارنات اللازمة .

وفي سبيل تعزيز موقعها في مواجهة الشركات البترولية الإحتكارية لجأت إلى توحيد جهودها مع الجزائر لإيجاد موقف مشترك عند المطالبة برفع الأسعار أو بغير ذلك من الامتيازات . ولتنسيق السياسات البترولية على شكل يوفر إستقلالاً أفضل لمواردها البترولية فقدت إتفاقات خاصة بإقامة شركات مشتركة تعمل في مختلف ميادين الصناعات البترولية من تنقيب وتسويق وإنتاج ونقل بحرى .

### ثالثاً : النسل الشيوعى :

قد توافق الولايات المتحدة لسبب أو لآخر على أن تتخلى عن قواعدها العسكرية في ليبيا ، ولكن الأمر الذى لن توافق عليه هو أن يحل النفوذ السوفيتى محلها في هذه المنطقة الاستراتيجية بموقعها وبثرواتها . ولعل حكومة الثورة الليبية قد أدركت هذا ، وأرادت أن تنأى بنفسها وهى لازالت في بدايتها عن التمتعيدات الخطيرة التى قد تنجم عن قبولها للعروض السوفيتية الخاصة بالتسليم لتلك لجأت إلى فرنسا لتزويدها بالأسلحة اللازمة للجيش الليبى كما أننا نلاحظ من ناحية أخرى أن الإشتراكية الإسلامية التى ألزمت الثورة نفسها بإتباعها لا تتفق والعقيد الماركسية المادية ولعل هذا أيضاً هو ما دفع بحكومة الثورة إلى رفض السماح بإفشاء مركز إعلام سوفيتى في ليبيا في الوقت الذى لا يزال فيه مركز الإعلام الأمريكى يعمل هناك .

### رابعاً : النزاع العربى الإسرائيلى :

وسنعرض لموقف حكومة الثورة من هذا النزاع في مبحث لاحق مستقل ونستطيع أن نشير هنا إلى أن إنجاء حكومة الثورة الذى أعلنته عن وقفها جنياً إلى جنب مع الدول العربية في المركة وتبثت كافة مواردها وطاقتها لخدمة المركة قد يؤدى ، تحت ضغط المصالح البترولية

إلى أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً أكثر اعتدالاً من أزمة الشرق الأوسط عن موقفها الحالي والذي يتميز بتحيزها لاسرائيل أو على النقيض من ذلك قد تلجأ إلى تنفيذ العناصر المضادة للثورة للحد من طاقة حكومة الثورة على المشاركة في المعركة ضد إسرائيل إذا شعرت أن ميزان القوى قد أخذ في التحول لنفع صالح إسرائيل ، والمسلّة في النهاية تتوقف على ترتيب الأولويات في مصالح الولايات المتحدة ، وعلى قوة الجماعات المضاعطة ونفوذها على صانعي القرارات هناك . وهل هي قوة المنظمات الصهيونية التي ستظل راجحة دائماً أم قوة رجال الأعمال أصحاب المصالح البترولية ، وبعد فإن كلا من هاتين القوتين ليس إلا أحد عناصر صنع القرار في البيت الأبيض .



## ثانيا

### ليبيا وفرنسا

---

قد نستطيع أن نجمل المصالح الفرنسية في منطقة شمال أفريقيا بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة في الآتي :

١ - مصالح اقتصادية .

٢ - مصالح سياسية .

أولا : المصالح الاقتصادية :

قال الرئيس الأمريكي الأسبق كليفن كوليدج ( ١٨٧٢ - ١٩٣٣ ) : أن الشغل الشاغل لبلاذه هي المصالح ، وإذا كانت هذه العبارة تصدق بصفة عامة على موجبات السياسة الخارجية لأي دولة من الدول فاتها أكثر صدقا بالنسبة لتأثيرها على السياسة الفرنسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط ، فإن تحول فرنسا عن مساندة إسرائيل التقليدية ووقوفها إلى جانب الدول العربية في النزاع الأخير لا يمكن تفسيره إلا على ضوء أن هناك نمطا جديداً من المصالح الفرنسية الخارجية يتطلب تطويع السياسة الخارجية لخدمته .

وتعد شمال أفريقيا بصفة خاصة المجال الحيوى لأى توسع اقتصادى من جانب فرنسا ، وهذه الحقيقة تستند الى ماضى الاستثمار الفرنسى فى هذه المنطقة ، والى وفرة الموارد البترولية فيها ، والى احتياجها فرنسا .

ف عندما كانت بلاد المغرب الثلاثة تونس والجزائر والمغرب واقصة تحت النفوذ الفرنسى . وقتت فرنسا الى جانب إسرائيل ولم تدر اهتماما لفرأى العام العربى أما وقد انتقل بترول هذه البلاد الى أيدي الحكومات العربية فان الأمر أصبح مختلف تماما عن ذى قبل ، وأصبحت مصلحة فرنسا تتطلب تعديل سياستها الخارجية لتتلاءم مع الظروف الجديدة .

ويأتى البترول فى المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين مصالح فرنسا الاقتصادية فى المنطقة وفى عام ١٩٦٩ استهلكت فرنسا حوالى ٨٨ مليون طن من البترول الخام ، استوردت ٧٥ مليون طنا منها من إحدى عشرة دولة عربية واحتلت الجزائر المرتبة الأولى بين هذه الدول بينما احتلت ليبيا المرتبة الثانية .

واقعد بدأت فرنسا تهتم إهتماما جديا بترول ليبيا فى يوليو ١٩٦٩ عندما قبلت شركة « ألف ليراب » أن تخصص مليارا من الدولارات على عشر سنوات لشراء البترول الليبي من شركة أمريكية (١) .

ولعل فرنسا تأمل ، بعد قيام الثورة فى ليبيا وتزايد الشعور المعادى نحو أمريكا بسبب موقفها

---

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمى قفلا عن التاييم الأمريكية عدد ٥ / ٢ / ١٩٧٠

المتحيز الى حانب إسرائيل في عدوانها على الدول العربية أن تحتل المكانة الممتازة التي كانت تحظى بها الاحتكاكات البترولية الأمريكية في إنتاج البترول الليبي ، وأن تحظى شركات البترول الفرنسية في مجال التنقيب بمعطف المسؤولين الليبيين وذلك بسبب موقف فرنسا من أزمة الشرق الأوسط ، ثم تأتي بعد ذلك مبيعات الأسلحة في المرتبة الثانية ، ويمكن اعتبار صفقة الأسلحة الفرنسية لليبيا غاية ووسيلة في نفس الوقت .

فن حيث أنها غاية نلاحظ أن مبيعات الأسلحة تمثل ١٧ ٪ من صادرات فرنسا الصناعية<sup>(١)</sup> ،  
ففي عام ١٩٥٧ تم صنع ١١٠٠ طائرة مبراج ذهب ثلثها إلى السلاح الجوي الفرنسي وصدر الباقي<sup>(٢)</sup>  
إلى الخارج كما أن ثمن الأسلحة المصدرة إلى ليبيا سوف يخضع من ثمن البترول الليبي الذي تقوم  
فرنسا باستيراده وتدفع ثمنه بالعملة الصعبة<sup>(٣)</sup> ، على العكس من البترول الجزائري الذي تدفع  
فرنسا ثمنه بالفرنك الفرنسي ، الأمر الذي يحقق توازناً في ميزان فرنسا التجاري ، ولقد رد  
ميشيل دوبريه على الضجة التي أثيرت بشأن مبيعات الأسلحة قائلاً « أن أولئك الذين يرفعون  
عقيرتهم بالصباح منافقون لا أنجلو — سكسون يخشون من أننا سنأخذ أسواقهم » وكان يثير  
بذلك إلى أن الولايات المتحدة التي كانت قد باعت عشر طائرات مقاتلة طراز ف — ٥٠ إلى  
الملك أدريس وكانت تأمل في بيع عشر طائرات أخرى على حبر كانت بريطانيا تأمل في بيع  
دبابات سننور يون .<sup>(٤)</sup>

- (١) ملحق جريدة الجرائد العالمية غلا عن الصندوق تلجراف عدد ٦ / ٣ / ١٩٧٠
- (٢) " " " " لوموند عدد ٦ / ٢ / ١٩٧٠
- (٣) " " " " التايم الأمريكية عدد ٥ / ١ / ١٩٧٠
- (٤) " " " " لو نوفيل أوزير فاتور الفرنسية عدد ٣٠ / ١ / ١٩٧٠

م أن بريطانيا تزود العراق والاردن بالأسلحة بينما تقوم الولايات المتحدة بتزويد تركيا وإيران والملكة العربية السعودية واسرائيل بالأسلحة أيضا ، وفي هذا الصدد يقول هنري كيس رينجس مبيعات الأسلحة في البنتاجون « إن هذه المبيعات تدور لنا ٥٠٪ من نفقات انتشار قواتنا في الخارج » (١) .

وتعتبر هذه الصيغة وسيلة لأنه بواسطتها تستطيع فرنسا منافسة الوجود السوفيتي في المنطقة العربية والوقوف حائلا دون امتداده إلى منطقة غرب المتوسط وهو المبرر الذي قدمته للحمكة الغربي عندما تعرضت للهجوم من جانبها بسببها .

### ثانيا : المصالح السياسية :

قد يبدو من الصعب أحيانا الفصل بين ما يعد من المصالح الاقتصادية وما يعد من المصالح السياسية وذلك للارتباط الوثيق بين هاتين الطائفتين من المصالح .

وبالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا فإنها تعد جزءا هاما لما يعرف باسم سياسة فرنسا في البحر المتوسط إذ تمتلك دول هذه المنطقة السواحل الجنوبية لهذا البحر ، وتهدف فرنسا من وراء سياستها هذه إلى منع تصادم الوجودين السوفيتي والأمريكي في المنطقة ولذلك فقد دعت إلى خفض الوجود في البحر المتوسط لأساطيل الدول غير الواقعة عليه ، وإذا كان من الممكن تفسير هذا على أساس أن أي توتر في المنطقة قد يرض توصيل البترول الجزائري والتيب إلى الخطر ( شكل هذا البترول ٤٢٪ من تموين فرنسا البترولي عام ١٩٦٩ ) (٢) وهذا يمثل الأساس بمصالحها

---

(١) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلا عن لوموند الفرنسية عدد ١٩٧٠/٢/٦ .

(٢) المرجع السابق .

الاقتصادية ، فإنه يمكن تفسيره أيضا على أساس الرغبة في عودة الاسطول الفرنسي إلى البحر الأبيض والذي كان الجنرال دييجول قد سحب عقب استقلال الجزائر ١٩٦٢ وفي تدعيم وجود هذا الاسطول ونفوذه في المنطقة .

ويقضى هذا بطبيعة الحال تدعيم العلاقات والروابط مع الدول الساحلية لهذا البحر ، كما أن من شأن انتشار النفوذ السوفيتي المتزايد في منطقة شرق المتوسط إلى غربه أن يخلق موقفا خطيرا بالنسبة للغرب وبعد . . . فإن فرنسا كانت وستظل دولة غربية تشارك المسكر الغربي مصيره مهما قبل عن اختلاف وجهات النظر بينها وبين أمريكا زعيمة المسكر الغربي ، ومهما قيل أنها تنهيج سياسة مستقلة عن سياسة المسكر الغربي منذ أن وصل الجنرال دييجول إلى السلطة .

كما أن تحسب العلاقات وتوثيقها بدول شمال أفريقيا يمكنها ، من ناحية أخرى ، إلى التناز إلى المستعمرات الفرنسية السابقة في غرب أفريقيا ومقاومة النفوذ الأمريكي المتزايد هناك .

أما بالنسبة لليبيا فإن اتجاهها نحو فرنسا يمكن تفسيره على ضوء ظروف الحرب الباردة التي تحكم علاقة المسكرين الشرقي والغربي ، إذ أنه رغم الخلاف بين وجهتي النظر الفرنسية والأمريكية إلا أن تزويد فرنسا لليبيا بالأسلحة لن يخلق التعقيدات التي قد تنجم عن قبول ليبيا لأسلحة سوفيتية ، ويمكن تفسيره أيضا على ضوء موقف فرنسا من أزمة الشرق الأوسط إلى جانب الدول العربية ، كما يمكن أن ترجع هذا الاتجاه إلى رغبتها في توحيد جهودها مع الجزائر وتكوين جبهة مشتركة عند المطالبة برفع السمر البترول في مواجهة فرنسا ، وبخس هذا الاتجاه أيضا على أساس أن حجم التعامل التجاري مع دول السوق المشتركة باعتبار أن دوله تعد من

أكثر الدول استيراداً للبتروول الليبي ، كما أن واردات ليبيا من دول السوق كانت تمثل  
٦٥/١٠٠ من حجم وارداتها عام ١٩٦٤ ، يبدو مبرراً لزيادة الارتباط اقتصادياً بفرنسا التي تعد  
أكثر دول السوق نفوذاً في داخله

---

(١) د . رضا فرج (مراجعة السابق) ص ١٠ .

## ثالثا

### ليبيا وبريطانيا

---

عرضنا في الفصول السابقة إلى الدور الذي لعبته بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية في التمكين لنفوذ الغربي في ليبيا مستخدمة في ذلك كل ما عرفت به من أساليب سياسية وبخاصة مبدأها الشهير « فرق تسد » عندما أصرت على فصل مصر برقة عن باقي الأقاليم الليبية بفتحها الحكم الذاتي في يونيو ١٩٤٩ ، وعندما حاولت تجزئة الوصاية على ليبيا باتفاقية بيفن - سفورزا عام ١٩٤٦ وعندما وقفت في مجلس الأمم المتحدة عقب استقلال ليبيا تدافع عن فكرة النظام الإتحادي « الفيدرالى » .

ومن الملاحظ أنه منذ أن بدأ دور أمريكا يتعاظم في المنطقة العربية سواء بسبب موارد هذه المنطقة البترولية الضخمة أو بسبب الموقع الاستراتيجي الهام والأهمية العسكرية الكبرى التي يمكن أن تلمحها هذه المنطقة في حالة قيام حرب بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي ، وأيضا بسبب الظروف السياسية التي سادت العالم في نهاية الحرب الثانية والتي تمثلت في نزول بريطانيا من مرتبة الدول العظمى إلى دولة من الدرجة الثانية وحدث ظاهرة الاستقطاب الثنائي ، من الملاحظ أنه لعل هذه الاعتبارات بدأ النفوذ البريطاني في ليبيا يتراجع أمام تعاظم النفوذ الأمريكي وزيادته بحيث أنه بعد أن كان الاتجاه نحو بريطانيا يشكل حرجا زاوية في سياسة

ليبيا الخارجية بعد الاستقلال أصبحت أمريكا تحتل هذه المكانة بعد تولى مصطفى بن حليم الوزارة  
الليبية عام ١٩٥٤ و يقول ليبيا لمبدأ أيزنهاور .

أضف إلى هذا أن الاعتبارات العسكرية التي كانت في ذهن مخططي السياسة البريطانية عندما  
مجنوا بريطانيا عن قواعد على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط بدلا من قاعدة السويس كانت  
مرتبطة بنفوذ الأسطول البريطاني في هذا البحر الاستراتيجي وبثقل بريطانيا العسكري وضخامة  
التزاماتها العسكرية بالنسبة لإمبراطوريتها المتسعة الأرجاء . فلما بدأت هذه الإمبراطورية في  
الإنحسار نتيجة لقيام الحركات التحررية واستقلال المستعمرات والحميات البريطانية في المنطقة  
و نتيجة لميزان القوى الحالي في العالم ومحاولة أمريكا الحلول محل بريطانيا وفرنسا بدأت القواعد  
البريطانية تفقد أهميتها تدريجياً .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفسر سبب قبول بريطانيا الجلاء عن قواعدها العسكرية في  
كل من طبرق والعمد في ليبيا على ضوء الاعتبارات الآتية :

( ١ ) أن الأفراس التي أنشئت من أجلها هذه القواعد أخذت في التضاؤل .

( ٢ ) أن وجود القواعد البريطانية في المنطقة يصبح لا معنى له بعد تصفية القواعد  
الأمريكية خاصة وأن أمريكا تمد صاحبة النفوذ الأقوى والمصالح الأكثر أهمية في الأراضي  
الليبية حيث تملك نحو ٩٠ ٪ من شركات إنتاج البترول الليبي .

( ٣ ) قد يؤدي تصفية القواعد البريطانية إلى حدوث مزيد من التقارب الإقتصادي مع  
حكومة الثورة وهو ما يني بريطانيا حالياً التي تستورد نحو  $\frac{1}{4}$  حاجتها من البترول من ليبيا  
وتصدولها جانباً لا يستهان به من صادراتها .

( ٤ ) كذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار ما يترتب على تصفية هذه القواعد من خفض  
للتزامات بريطانيا المالية بالنسبة لإحتلال قواتها العسكرية في الخارج .



## دائماً

### موقف الثورة من القضية الفلسطينية

تعتبر المشكلة الفلسطينية أحد العوامل الرئيسية والمهمة في قيام ثورة الفلنج من سبتمبر ، وإذا كنا قد سبق أن ذكرنا في موضع آخر من هذا المبحث الدور المتخاذل الذي اتخذته حكومة ليبيا في العهد الملكي من النشاط الصهيوني ، المتزايد في البلاد فإنه يمكننا القول أن موقف حكومة الثورة من القضية الفلسطينية إنما يمثل رد الفعل الوطني إزاء هذا الدور في محاولته لإصلاح ما أفسدته الملكية ، ومع إيمان عميق بمروية ليبيا وبارتباطها بصيريا بما ستسفر عنه الحركة بين العرب وإسرائيل ، وفي هذا المعنى يقول السيد صالح مسعود : « بصير وري الوحدة والخارجية القبي في كتابه « جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن » الصادر عام ١٩٦٦ :

« ... يتضح أن المون قفدائيين ولكل مجهود عربي ليس فرض كفاية يقوم به البعض دون البعض بل هو واجب حتمي على كل فرد ، وفي كل قطر من طائنا العربي الكبير ولا تتصور أن يكون الأمر خاصا بالعرب المجاورين لفلسطين بل أن الموضوع خاص بالجميع وخطر على الجميع » وبضيف . . أما دول شمال أفريقيا فليسكن وانحأ أمامها جميعا أنه من غير المنطق ولا المعقول إذا استطاعت إسرائيل أن تكبل منطقة الشرق العربي بظروها أن تبقى تلك الدول راغدة هائلة آمنة لبعد المسافة ومتعلقة بانعدام الأطماع ، أما بعد المسافة فلم يعد العالم يعترف به وأما إنعدام الأطماع فنطق ضئيف إذ أن من أهداف الصهيونية السيطرة على العالم ، وحين بحث خلق وطن لليهود قبل

نصف قرن كانت ولاية برقة في ليبيا عملا مقترحا لتلك وتحت يدنا تقرير رسمي منقول عن جمعية يهودية إنجليزية يشرح رحلة خبراء الصهيونية إلى ليبيا وتقصصهم أحوال برقة في أواخر العهد العثماني والصهيونية تتنفي بتاريخ لها في بعض الأجزاء الليبية وبثورة أحرقت فيها الأخضر واليابس هناك قبل ألف ومئات السنين . . (١) » .

إذن فإن هناك ثمة عوامل تاريخية إلى جانب الإعتبارات القومية والإعتبارات المنسلفة بأمن ليبيا قد لعبت دورها في تحديد موقف الثورة من المشكلة الفلسطينية . وهذه العوامل لم تظهر آثارها بعد قيام الثورة فقط بل كانت سابقة عليها وتخلت في المظاهرات التي قام بها الشعب الليبي أثناء عدوان يونيو ١٩٦٧ عندما أحرق محال ومتاجر اليهود ومنع الميلاء عن قاعدة هوبلس الأمريكية الأمر الذي أضطر سلطات القاعدة إلى إستيراد الماء المثلج بالطائرات من أوروبا (٢) . كما أنها كامنة في تكوين الفكر السياسي للمستولين الليبيين فقد صرح العقيد معمر القذافي لبعثة التلفزيون العربي التي زارت ليبيا في شهر أكتوبر ١٩٦٩ أنه من بين العوامل التي عجبت بقيام الثورة القبية حادثة حريق « المسجد الأقصى » كما صرح أيضا بأن مفتاح الشفرة التي أستخدمت مع مختلف وحدات الجيش الليبي لثمة الثورة هو « فلسطين لنا » وأن كلمة السر هي « القدس » . على هذا النحو كان التفكير في فلسطين وفي مصير فلسطين يشغل فكر رجال الثورة في ليبيا . وإذا نظرنا إلى ماضي رجل له أهميته ودوره في التأثير على سياسة ليبيا الخارجية وهو السيد صالح مسمود بومير وزير الوحدة والخارجية الليبي نلاحظ أنه كان من بين الذين خاضوا حرب ١٩٤٨ دفاعا عن عروبة فلسطين وأن الرسالة التي تقدم بها لنيل درجة الماجستير من الأزهر الشريف

---

(١) النهار ١٣ / ٩ / ١٩٦٩ .

(٢) الأخبار ١١ / ١١ / ١٩٦٩ .

كانت عن كفاح شعب فلسطين كما أن العمل الذي كان يمارسه بالقاهرة ، وقد لجأ إليها فراراً من اضطهاد الحكم السابق له في ليبيا لموقفه من المعاهدات هو تولى السكرتارية العامة للجنة الإسلامية لمساعدة الطلبة الفلسطينيين الذين يدرسون في أوروبا وأمريكا وإستطاعت توفير المصروفات لـ ٩٠٠ طالب فلسطيني<sup>(١)</sup> وهو إلى جانب هذا كله صديق شخصي للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة « فتح » الفلسطينية<sup>(٢)</sup>.

ولم تكف الثورة الليبية تقوم وتعلن عن طابعها التقدمي حتى وجهت إليها اللجنة الشعبية لتحرير فلسطين رسالة تهنئة أذاع نصها راديو طرابلس وتضمنت . . « إن القاعات السياسية والعسكرية للجنة تقدم لكم تأييدها التام ، وتمد نفسها جزءاً لا يتجزأ من جيشكم الخاص الفتي ، كما تعتبر ثورتكم ، شأنها في ذلك شأن أي ثورة عربية خطوة واسعة على طريق تحرير فلسطين »<sup>(٣)</sup>.

وعلى الطرف الآخر من المشكلة ظهر قلق إسرائيل وانحما بمبب قيام الثورة في ليبيا وعقدت الحكومة الإسرائيلية في اليوم التالي لقيام الثورة اجتماعاً غير عادي لبحث هذا الحدث الخطير في المنطقة العربية وأثره على النزاع العربي الإسرائيلي الدائر فيها ، كما أبدى المراقبون السياسيون ملاحظاتهم عن الاستقبال الحار الذي أظهرته المنظمات الفلسطينية لنبا قيام الثورة الليبية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الأخبار ١٩٦٩/٩/٩ .

(٢) النهار ١٩٦٩/٩/١٣ .

(٣) Journal de Genève ١٩٦٩/٩/٢ .

(٤) Le Monde ١٩٦٩/٩/٤ .

وبعد قيلم الثورة أبدى المسؤولون اليمون احتسابهم البالغ بالتضحية قولا وعملا .

فقد صرح العقيد ميمو القدافي بأن سياسة الحكومة الليبية بالنسبة للمقاومة الفلسطينية هي التأييد والهدم بلا حدود وهو الأمر الذي أكدّه السيد ياسر عرفات خلال زيارته التي قام بها إلى ليبيا عقب قيام الثورة .

وفي مجملته العمل أصدر مجلس قيادة الثورة الليبي قراره بالإفراج حالا عن أموال التبرعات لصالح المقاومة والتي كانت مجمدة في المهد الملكي .

كما صرح وزير الوحدة والخارجية في ندوة اتحاد طلاب فلسطين أن ليبيا قد ألغت عقدا مع سويسرا بسبب موقفها من الفدائيين ، وذكر الوزير أنه استدعى سفير سويسرا في ليبيا وأبلغه دهشة ليبيا لموافقة السلطات السويسرية على الإفراج عن مرد خاى ورحامين ضابط الأمن الاسرائيلي الذي قتلته القدافي الرابع في حادث الهجوم الذي وقع على طائرة الحال السويسرية بمطار زيورخ وضوى الوزير يقول « لقد رفضنا متعلق السفير السويسري في تبرير إفراج حكومته عن مرد خاى ورحامين والذي يستند إلى القول بأن ضابط الأمن الاسرائيلي كان في حالة ذعر وتأثر وذكرت له أن الفلسطينيين أكثر ذعرا وتأثرا لأن أرضهم قد سلبت وشعبهم قد شرد نتيجة اغتصاب الاسرائيليين لوطنهم وقلت له بصراحة ووضوح إذا لم تفرجوا عن الفدائيين الثلاثة فليست بيننا وبينكم علاقة بعد اليوم » (١) . . .

وفي مجال إحكام تطبيق أحكام المقاطعة أصدر وزير المالية الليبي قرارات بحظر التعامل مع الشركات الأجنبية المخالفة لمبادئ المقاطعة ومن بينها القرار الصادر بمنع استيراد أى نوع من

---

(١) الأنوار ١٦/١٠/١٩٦٩

سيارات الجيب التي تنتجها الشركة الإيطالية « ويلز » ثبوت حصولها على ترخيص لصناعة هذا النوع من السيارات من الشركة الأمريكية « كيزر جيب » المخطور التعامل معها . كما أصدر قرارا بمنع التعامل مع شركة « فريزر آند كومباني » حيث أن منتجاتها تم بناءا على ترخيص من الشركة الأمريكية « كوكاكولا » المخطور التعامل معها كما أصدر قرارا أيضا باستمرار إدراج الباخرة الليبية جالاس في القائمة السوداء بحسبيتها الإنجليزية الجديدة لأنها على الخروج على مبادئ المقاطعة<sup>(١)</sup>.

ولقد صرح أحد المسؤولين في منطقة فتح بأن ليبيا ستزودم بقاعدة للتدريب على أراضيها ، كما أن الهيئات المؤيدة للعمل الفدائي الفلسطيني أصبحت تمارس نشاطها علنا وفي شارع طرابلس الرئيسي بعد أن كانت تمارس هذا النشاط بشكل سرى في العهد الملكي السابق ، وللعونات المادية سواء من جانب الحكومة أم من جانب الشعب أصبحت تفدق بسخاء على الفدائيين فكان المرض الوحيد المؤكد بالمعونة للادية للمنظمات الفدائية (في مؤتمر القمة العربي الخامس - ديسمبر ١٩٦٩) من جانب ليبيا التي أمانت عن استمدادها لتقديم أربعة ملايين جنيه لمنظمة فتح ، ولم يكن الشعب الليبي أقل سخاءا من الحكومة الليبية فبلغت تبرعاته لصالح المقاومة نحو ثلاثمائة ألف جنيه<sup>(٢)</sup>.

وفي شهر فبراير الماضي عين مجلس قيادة الثورة الليبي حارسا عاما لإدارة جميع أموال ممتلكات الرعايا اليهود الذين غادروا البلاد للإقامة النهائية في الخارج ، ويشمل هذا القرار بصورة أساسية اليهود الذين غادروا ليبيا بعد معارك يونيو ١٩٦٧<sup>(٣)</sup>

---

(١) الجريدة ١٠-٥-١٩٦٩

(٢) ١٩٧٠-١-١٩

(٣) الأهرام ١٠-٢-١٩٧٠

ولم يقتصر شكل المون الذي قدمته ليبيا للمقاومة الفلسطينية على جانبها المادى الذى سقنا أمثله منه ولا على احكام تطبيق مبادئ المقاومة فحسب بل إن قائد الثورة قد تدخل شخصيا لجمع كلة الفدائيين فعمل على التوفيق بين منطقتى فتح والجهة الشعبية إنطلاقا من عقيدته بأن فلسطين لا تتحرر إلا باتحاد المقاتلين<sup>(١)</sup> ، سواء أ كان هذا الاتحاد يتمثل فى حشد طاقات جميع الدول العربية ، أو يتمثل فى توحيد كلة المنظمات الفدائية للتمردة الاتجاهات .

وكما سبق أن رأينا موقف ليبيا من سويسرا بسبب موقفها من الفدائيين فإن السمعة الطاهرة لسياسة ليبيا الخارجية هو تأثرها بالموقف الذى تتخذه الدول الأخرى من القضية الفلسطينية فنذ الأيام الاولى للثورة أكد العقيد معمر القذافى أن موقف ليبيا الثورة فى علاقتها مع الدول هو رهن بموقفها من القضية الفلسطينية والكفاح المسلح الفلسطينى وهو الأمر الذى أكدته بالفعل مواقفها المختلفة فأثناء مفاوضات الجلاء عن القواعد البريطانية أعرب الوفد البريطانى عن أمله فى زيادة وتوثيق العلاقات الإنجليزية الليبية الأمر الذى يساعد على تنشيط الحركة التجارية البريطانية الليبية وغداة توقيع إتفاقية الجلاء فى مارس ١٩٧٠ قالت جريدة « التايمز » الهندية ما ترجمته أن الحواجز التى كانت تقف حجر عثرة ( والمقصود بذلك القواعد ) بين بريطانيا وليبيا الثورة قد زالت الآن بعد أن شلت فعاليتها وأصبح بالإمكان نقلها إلى الموقع المناسب على أمل أن تفسح المجال لقيام علاقات جديدة أكثر ودية من السابق وأبعد أثرا من الماضى ورجحت ليبيا بذلك مع إيضاح أن هذا الوضع سيحدده موقف بريطانيا من القضية الفلسطينية .

وعندما أصدرت اليونان قراراً بمنع كل فلسطينى الأصل من دخول اليونان مهما كانت جنسية

---

( ١ ) النهار ١٨-١٢-١٩٦٩

جواز السفر الذي يحمله هدد وزير الوحدة بأن اليونان إذا أصرت على قرارها هذا فإن ليبيا قد تجد نفسها مضطرة إلى معاملتها بالمثل<sup>(١)</sup>.

وفي أكتوبر عام ١٩٦٩ عندما حدثت الأزمة بين المقاومة الفلسطينية والسلطات اللبنانية أبلغ وزير الخارجية الليبي السفير اللبناني في طرابلس أن مصير العلاقات الليبية اللبنانية يتوقف على موقف الحكومة اللبنانية من إطلاق حرية العمل الفدائي

ولقد استطاعت حكومة ليبيا الثورة أن تستفيد بمهارة من أهمية علاقاتها الاقتصادية بدول العالم المختلفة وبأسلوب كريم يهدف إلى خدمة القضية الفلسطينية خاصة والعربية عامة وفي هذا المعنى يقول وزير الخارجية الليبي « إن طريق المصلحة الاقتصادية هو الطريق الذي يجب أن تسلكه السياسة » ، وأردف قائلاً « إن واجب العرب في تقديم العون للفلسطينيين يجب أن يتأثر بمنطق نشرشل الذي قال « إن العون البريطاني للصهيونية حق وليس منة »<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الاخبار ١٢/٣/١٩٦٩ .

(٢) الانوار ١٦/١٠/١٩٦٩ .





## المبحث الثالث

### موقف الثورة من النزاع العربي الاسرائيلي

#### أولاً : المقاومة الفلسطينية :

صرح العقيد ممر القذافي بأن سياسة الحكومة الليبية بالنسبة للمقاومة الفلسطينية هي التأييد والدعم بلا حدود ، كما صرح بذلك أيضاً وزير الخارجية والوحدة ، وأن التلميحات قد صدرت بالافراج عن الأموال المجمدة ، وبتحويل كل أسواق التبرعات في الحال . كما صرح السيد ياسر عرفات خلال زيارته التي قام بها لليبيا بأن المسؤولين قدأبدوا تضامنهم مع الثورة الفلسطينية وتأيدهم المطلق لها ، وأبدوا إستعدادهم التام لدعمها بجميع الإمكانيات بلا حدود .

وفي مجال التنفيذ العملي لهذه السياسة قامت الحكومة الليبية بالناء عقد مسع سويسرا بسبب موقفها المتحيز من الفدائيين العرب المستقلين في سجونها منذ هجومهم على طائرة المال الاسرائيلية في مطار زيورخ وعهدت بالمقد للحكومة الفرنسية لموقفها من العرب .

كما اتخذت حكومة الثورة موقفاً متشديداً الى جانب قوات المقاومة الفلسطينية عندما حدثت الازمة بين هذه الاخيرة وبين السلطات اللبنانية في أكتوبر عام ١٩٦٩ .

ويمكن تفسير هذا الموقف من جانب حكومة الثورة بالنسبة للمقاومة الفلسطينية بالتزامها

بسياسة عربية تحررية ، واعتباره يمثل رد فعل مضاد لموقف ليبيا الملكية من القضية الفلسطينية من حيث تهاونها في مواجهة النشاط الصهيوني والمؤسسات الصهيونية داخل البلاد وعاولتها تصفية القضية الفلسطينية . كما يمكن تفسيره من ناحية أخرى على أساس تعامل تجربة الشعبين الليبي والفلسطيني أمام محاولة استعمارية لتثريده واغتصاب دياره وأراضيه .

## خامسا

### دول المواجهة

يرتبط موقف حكومة الثورة من المعركة ارتباطا وثيقا بقضية الوحدة والتي مكانها الجزء الأخير من هذا البحث وسنقتصر هنا على تقديم تفسيرات لرد الفعل العربي أزاء تصريحات قادة الثورة التي أعلنوا فيها أن كل الامكانيات المالية والعسكرية الليبية ستوضع في خدمة المعركة المصرية وخاصة بعد توقيع ليبيا صفقة الأسلحة مع فرنسا والتي أثارَت ضجة كبيرة في الدوائر الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة وبريطانيا وأصبح الرأي السائد أن هذه الصفقة ستسلم الى الجمهورية العربية المتحدة الامر الذي قد يؤثر على ميزان القوى في المنطقة لصالح أعداء إسرائيل.

وموقف الولايات المتحدة المفترض يمثل تحديا لهذا الاتجاه فليس مما يتفق مع سياستها بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي بما في ذلك القضية الفلسطينية أن تنضم ليبيا الدولة الفتي، بيترو ولها والقادرة على شراء الأسلحة والتي يمكنها بواسطة حجمها الجغرافي الكبير أن تقدم عمقا استراتيجيا للجبهة المصرية ، وليس مما يتفق مع هذه السياسة أن تسبب ليبيا بموقفها هذا اختلالا في ميزان القوى لصالح الدول العربية وهي (أى الولايات المتحدة) التي حرصت دائما على أن يكون ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل ومدتها بالصفقات العديدة من طائرات السكاى هوك والفاتوم والفنيز والحبارء العسكريين بحيث تصبح قوة إسرائيل وحدها متفوقة على قوة جميع الدول العربية ، وكان من مقتضى ذلك أن تظل القوات الأمريكية قواعدها بليبيا لمعالجة مثل هذا الموقف علما بأن ما يوجد بهذه القواعد من قوات تكفى لقيام بهذه المهمة حيث يقدر البعض بحجم القوات البريطانية

والأمريكية في طريق بفرقتين مدرعتين ويمكن أن يتم تدعيمهما بمشاة الاسطول السادس وحتى بدون هذا التدعيم تستطيع هذه القوات أن تقوم بمهمتها على خير وجه حيث أن تعداد الجيش الليبي لا يتجاوز ستة آلاف رجل فلماذا لم تقم الولايات المتحدة بأى عمل إيجابي حتى الآن ؟ قد نستطيع أن نقصر ذلك على ضوء الاحتمالات الآتية :

١ — الحرص على عدم التدخل المباشر في نزاع الشرق الأوسط تجنباً لأى رد فعل من جانب الاتحاد السوفيتي قد يشيره تدخلها وحرص كل منهما على تجنب المواجهة بقدر الامكان .

٢ — ربما كانت الولايات المتحدة تصور أن تصريحات قادة الثورة في ليبيا بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي لا تعدو أن تكون مجرد شعارات ترفعها الثورة لاكتساب شعبية كبيرة لها بين جماهير الشعب الليبي الذي يبدى اهتماماً كبيراً بتطور النزاع في المنطقة .

٣ — أن القوات الليبية لا تستطيع بوضعها الراهن أن تقدم مساهمة إيجابية للمعركة حتى بعد أن عقدت ليبيا صفقة الأسلحة مع فرنسا .

٤ — وبالنسبة لصفقة الأسلحة الفرنسية الى ليبيا فإن الاطمئنان السائد لدى المراقبين المكسيكيين لا يرجع الى حجم الصفقة لأن حجم الصفقة كبير ويؤثر بالنسبة لميزان القوى في المنطقة ولكنه يرجع الى القدرة على استعمال هذه الأسلحة على التفصيل الآتى :

أن صفقة الأسلحة الفرنسية لليبيا والتي تقدر قيمتها بـ ٢٥٠ مليون جنيه استرليني ستسلم إلى ليبيا في الفترة بين عام ١٩٧١ و ١٩٧٤ وتتضمن الصفقة خمسين طائرة ( ميراج ٥ ) وهي تشبه الطائرات الفرنسية التي يستخدمها الإسرائيليون الآن ، وثلاثين طائرة ميراج حديثة طراز

( أ . ي . ) مزودة برادار موبار الطيران المنخفض والتصويب عندما تكون الرؤية ضعيفة وعشرين طائرة ( ميراج - ٣ ) وتستخدم كطائرات تدريب وأستكشاف (١) .

والسبب في عدم استطاعة هذه الصنفه التأثير على ميزان القوى في الشرق الأوسط لا يرجع إلى عود اليبيين لفرنسين بعدم إستخدامها في الصراع وإنما يرجع إلى عدم القدرة على إستخدام هذه الأسلحة في الوقت الحاضر على الأقل لأنه ليس لدى ليبيا الطيارون الذين يستطيعون قيادة طائرات الميراج التي تحلق بسرعة ألفي كيلومتر في الساعة إذ لديها فقط أحد عشر طياراً معهم شهادات تحول لهم قيادة الطائرات التي تقوى سرعتها سرعة الصوت . كما أن فترة الطيران لفئات التي قضاها أكثر الطيارين اليبيين تدريباً لا تزيد على ٥٧ ساعة (٢) ومن ثم فإنه يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل لكي يتدرب على الميراج الجديدة طراز ( أ . ي . ٣ ) .

ثم أنه بالإضافة إلى قلة عدد الطيارين اليبيين فإن الطائرات الميراج موضوع الصنفه ، وخاصة أنها تعد من أحدث أنواع الطائرات ، سلاح معقد للغاية وتحتاج لتشغيلها إلى أجهزة دقيقة باهظة التكاليف فهي تحتاج لشبكة رادار ووسائل دفاع جوية ليلية وإنتاج أو كسجين سائل كما تحتاج لجيش من الطيارين واليكانيكيين والفنيين .

ولقد سرحت فرنسا بأن تسليم الصنفه ليبيا سيتم خلال فترة زمنية طويلة نسبياً بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ وعلى دسات قليلة بحيث أنه يمكن مراقبة وفاء ليبيا بالتزامها بعدم تسليم هذه الطائرات لطرف ثالث فإذا ما أخلت ليبيا بالتزامها هذا فإنه يمكن لفرنسا عندئذ أن توقف تسليم باقي الصنفه .

---

(١) و (٢) ملحق جريدة الجرائد العالمية نقلاً من التاييم الامريكية عدد ١٩٧٠/٢/٥

ثم أنه حتى يفرض أن ليبيا قد أخلت بالتزامها وقامت بتسليم الطائرات لصير فإن هذه الأخيرة لن تستطيع إستخدامها حيث أنها ليس لديها العدد الكافي من الطيارين المدربين لقيادة طائراتها الميج والسوخوى .

ومن المحتمل أيضاً في خلال تلك الفترة التي ستقضى على تسليم الصفقة كاملة لليبيا وفي إعداد الفنيين والطيارين اللازمين لقيادة هذه الطائرات أن يتم إيجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط وبهذا لا يوجد محل للخوف من إستخدام الطائرات الفرنسية ضد إسرائيل .

إنه يفرض استطاعة تغطية كل المقبات السابقة ، رغم صعوبة ذلك الشديدة فإن أمريكا قادرة على أن توفر لاسرائيل قوة الردع الجوي اللازمة حتى مع وجود الصفقة الفرنسية في يد المسكر العربي . ورغم أن للاعتبارات السابقة وجاهاً بالنسبة لاستخدام الاسلحة الفرنسية في النزاع العربي الاسرائيلي الدائر حالياً في منطقة الشرق الاوسط إلا أننا نرى أيضاً أن هذه الصفقة لا تتجرد من كامل أهميتها كما قد يرى المتفائلون في الغرب للاعتبارات الآتية :

أن حصول ليبيا على أحدث أنواع الطائرات الميراج لا يقتصر فقط على حجم هذه الصفقة بل أنه يتضمن عنصراً آخر هو أن يصل إلى أيدي العرب السلاح الذي اعتمدت عليه اسرائيل طويلاً في عملياتها العسكرية والذي كان إلى عهد قريب أن لم يكن حتى الآن يشكل معظم القوة الجوية الاسرائيلية وبهذا يضاف إلى الميزة السكينة الميزة النوعية بحيث أن هذه الميزة لا تقتصر فقط على خصائص للميراج المقاتلة إلى جانب خصائص الميج والسوخوى بل أنها تمثل نوعية السلاح الذي يستخدمه العدو ولن تتوقف فرنسا عن مد ليبيا بالسلاح طالما أصبحت مرتبطة بمصالحها البترولية هناك ، كما أن ميزة الحصول على السلاح المائل لسلاح العدو لن تفقد أهميتها إلا إذا حملت اسرائيل على أحداث تغييرات جوهرية فنية فيما لديها من ميراج أو إذا قررت الاعتقاد اعتماداً كلياً في تكوين سلاحها الجوي على الطائرات الأمريكية مثل السكاى هوك والفاثوم .

ثم أنه لا يمكن التغافل عن الجانب المنيوى لهذه الصفقة بحيث أنها ترفع من روح العرب المنيوية وتزيد من قدرتهم على الصمود .

## سادسا

### الثورة والواقع العربي

المقصود بالواقع العربي هنا هو وجود أنظمة حكم مختلفة وفلسفات سياسية مناقضة لتلك التي نادت بها الثورة القبلية وألزمت نفسها باتباعها غداة قيامها والعالم العربي ملئ بهذه المناقضات والمتبع لتاريخ المآسر للمنطقة العربية يدرك تماما أن السلام لم يتحقق بين هذه الفلسفات بعضها البعض ولا بين هذه الأنظمة المختلفة ، وأن ساد هذا السلام في وقت ما فإنه لا يبدو أن يكون سلاما ظاهريا أما تحت السطح فالمناقضات هي باقية تتصارع حتى تتعرض لتجربة حقيقية تزيد منها القناع وتجربة مؤتمر القمة العربي الخامس الذي عقد في الرباط في شهر ديسمبر من العام الماضي ١٩٦٩ أصدق مثال على ذلك . وأول ما تلفت نظرنا في هذه المناقضات هو اختلاف أنظمة الحكم فهناك النظم الملكية تعيش جنبا إلى جنب مع النظم الجمهورية ، والنظم الملكية تكاد تكون كظاهرة عامة بمنطقة مع الدول الغربية التي كانت تحتل المنطقة العربية فيما مضى أو التي تسربت حديثا إليها بسبب الدواعي الاقتصادية أو العسكرية ، ثم هناك بين النظم الجمهورية من تتعاطف مع الغرب وتلك التي تتجه نحو الشرق بدرجات متفاوتة ، وإلى هذه الظاهرة ظاهرة تعدد الأحزاب السياسية ذات المنطرة العقائدية المختلفة فيما بينها ، وفي داخل الحزب السياسي يستخدم الصراع على السلطة والسيطرة وقد اختلطت الثورة القبلية لنفسها فلسفة سياسية محددة تمثلت في الصراع الذي رفضت في أول يوم قامت فيه وهو الحرية — الاشتراكية — الوحدة . ثم كان تمسك الثورة بالصراع بالتعاليم الدينية الذي أضفى على هذه الاشتراكية طابعا إسلاميا بحيث يمكن القول أن هذه الفلسفة إنما تمثل فلسفة اشتراكية عربية إسلامية

ومن حيث أن نظام الحكم الجديد في ليبيا نظام جمهورى حيث تنص المادة الأولى من الدستور الليبي المؤقت الصادر فى ١١ ديسمبر عام ١٩٦٩ على أن « ليبيا جمهورية ديمقراطية . . . فإنه يترتب على ذلك أن الأنظمة الملكية فى المنطقة العربية لن تتماطف مع هذا النظام لما فى فكرة الجمهورية فى ذاتها من معنى الثورة على شكل الحكم فى هذه البلاد الأمر الذى يهدد عروشها وخاصة إذا كانت هذه الملكيات لاتتبع أسلوبا ديمقراطيا فى الحكم لا نظريا فحسب بل وعمليا أيضا ، كما أن الظروف التى سقطت فيها الملكية فى ليبيا تعد عاملا مشجعا لأى حركة ثورية من حيث أنها تهبى دليلا على أن الاستقرار الظاهرى أو الاستسلام من جانب الشعب ليس معناه أن فكرة الثورة غير موجودة ، أو أن التنظيم الثورى غير قائم ، أو أن احتمال نجاحها بيد بسبب احكام قبضة النظام القائم على الحكم والسيطرة على البلاد فى ليبيا كانت تقف فى وجه التنظيم الثورى عقبات يكاد يبدو مستحيلا فى ظاهرها التغلب عليها ، كان هناك انضال الأقاليم عن بعضها ، وكانت هناك الجاسيات الاقليمية وقوة الأمن التى تعمى النظام القائم بدمها الذى يزيد عن ضعف عدد الجيش الليبي ذاته واسلحتها التى تفوق ما لدى من أسلحة بمراحل والقواعد الأجنبية التى تدعم وجوده وأجهزة المخابرات الغربية المزودة بأحدث الوسائل وأكفأ العناصر ورغم كل هذه العوامل قامت الثورة فى ليبيا ونجحت . بل أنها نجحت دون أن نعلم بأن رصاصة واحدة قد أطلقت لمواجهة وحماية النظام القائم

وهكذا نرى أن نجاح هذه الثورة فى حد ذاته وقدرتها على الاستمرار لن ترضى عنه الأنظمة الملكية القائمة ولا القوى الخارجية التى يحميها هذه الأنظمة .

كما أن قيام الثورة الليبية فى المغرب العربى يزيد من رصيد الحركة التقدمية الاشتراكية فى هذه المنطقة الهامة من العالم العربى .

وحيث أن النظام الجديد فى ليبيا يستق للفسفة سياسية قائمة على الاشتراكية الإسلامية فإن



معنى هذا أنها تحترم الملكية الفردية الخاصة التي يقدسها الإسلام وفي هذا المعنى تقول المادة الثامنة من الدستور التي المؤقت في فقرتها الأخيرة « ... الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تتزعزع إلا وفقاً للقانون » والإرث حق تحمكه العصرية الإسلامية » كما تقتضى المادة السادسة من هذا الدستور على أن «تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أى شكل من أشكال الاستغلال وتعمل الدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية مستهدفة في تطبيقها للاشتراكية تراثها الإسلامى العربى وقيمته الانسانية وظروف المجتمع العربى » .

وإذا كان الامر كذلك فانه ليس من المحتمل أن تجد الأيديولوجية الماركسية مكاناً لها في المجتمع العربى كما أنه ليس من المحتمل أيضاً أن تتفق النظرة البعثية للمسكية مع نظرة النظام الجديد في ليبيا ، بل أننا لو رجعنا إلى ما سبق أن ذكرناه عن الوضع العقائدى في المجتمع العربى فنلاحظ أن مذهب البعث لن يرفض فقط من جانب المؤيدين لفكرة الاشتراكية الإسلامية بل وأيضاً سيقابل بالرفض من جانب أصحاب نظرية « الشخصية الليبية » حيث أن البعث يعتبر أن التوزيع الرأسمالى للثروات في الوطن العربى غير عادل ولذلك يتنادى بإعادة النظر في أمرها وتوزيعها بين المواطنين توزيعاً عادلاً .

وإذا كانت ليبيا قد أعربت عن تأييدها المطلق وبلا حدود للقذائين الفلسطينيين فان هناك على حدودها الغربية وفي تونس يوجد الحبيب بورقيبة والذي نادى في عام ١٩٦٥ ( مارس ) بأن يتفاوض العرب والإسرائيليين والذي قام في أغسطس عام ١٩٦٥ بإعطاء مندىس فرانس رسالة ليقدمها إلى أشكول بشأن هذا الاقتراح ، وذلك عندما كان مندىس فرانس رئيس وزراء فرنسا السابق في طريقه إلى إسرائيل لحضور مؤتمر النقد الدولى . وما نادى به بورقيبة الأب

كرره مرة ثانية بورقية الابن وزير خارجية تونس عندما دعى في خطبة ألقاها في ختام زيارته الأخيرة لألمانيا الاتحادية في شهر مارس من هذا العام إلى إجراء حوار بين الاسرائيليين والوطنية الفلسطينية وصرح بأن تونس لن يرضى بورقية تسرب الأفكار التحررية من حدوده الشرقية إلى داخل بلاده ولا أن يقوم في ليبيا نظام اشتراكي تقدمي ينمط مع الجمهورية العربية المتحدة ومواقفه نحوها معروفة وأيضاً شعوره ، كما أن في اتجاه ليبيا نحو القاهرة قضاء على فكرة وحدة المغرب الكبير التي نادى بها بورقية

وتبقى بعد ذلك قضية الوحدة فهل تتجه ليبيا نحو الشرق فيما يعرف باسم وحدة غرب السويس . أم تتجه نحو الغرب فيما يعرف باسم وحدة المغرب الكبير ؟ . أم تصبح همزة وصل بين المشرق والغرب بحيث تصل بين هاتين السكتلتين الكبيرتين جناحى القومية العربية في المشرق والغرب ؟ .

إن قضية الوحدة بالنسبة لليبيا قد تؤدي إلى توحيد الجهود في سبيل خدمة القضايا العربية عن طريق حشد الطاقات العربية الهائلة ووضعها في خدمة المركة الدائرة بين العرب وإسرائيل .

كما أنها قد تكون وسيلة تتيح للاستثمار الإحياء بخلق اتحادات مصطنعة وزعامات متعددة في مراكز القوى التقدمية مما يؤدي إلى إضفاف الحركة التقدمية بسبب الصراعات على الزعامة .

### موقف الحكومة الليبية السورية :

نات الحكومة الليبية بنفسها ، والثورة ما زالت في نشأتها تحتاج إلى توحيد الجهود ، مما قد يجره عليها الصراع الحزبي من انقسامات داخلية هي في غنى عنها لذلك قررت « البعد عن

الحزبية واتجهت إلى إنشاء تنظيم شعبي يجمع قوى الشعب العاملة تحت لواء الشعارات التي قامت الثورة في سبيل تحقيقها ( حديث الرئيس القذافي لصحيفة السكفاح اللبنانية ١٩٦٩/١٠/٣ لقاء الرئيس القذافي بالطلّاع المثقفة - صحيفة الطليعة في ١٩٦٩/١١/٨ ) .

كما اتسم موقف الحكومة الليبية بالاتزان فبرغم اتجاهها الواضح نحو القاهرة إلا أنها لم تهمل دول المغرب كلبية .



## سابقا

### ليبيا والوحدة .. ( كلمة موجزة )

#### مقدمة :

ليست الوحدة العربية مجرد أمل لإخراج القومية العربية إلى حيز التنفيذ وإنما كانت واقعا عرفته الأمة العربية منذ عهد الدولة الإسلامية الكبرى ، بل وفي ظل الخلافة العثمانية أيضا حتى نهاية الحرب الأولى عندما أدرك الحلفاء أهمية المنطقة العربية فعملوا على تقسيمها إلى مناطق نفوذ فيما بينهم بموجب اتفاقية ( سايسكس - بيكو ) عام ١٩١٦ وذلك حتى يعملوا على أضعافها بحيث يتسنى بعد ذلك استقلالها ، كما أن اليهود الانجليزية الأمريكية لحقوا إسرائيل ودعمها إنما جاءت تنفيذًا لتقرير « باترمان » الذي حذر الدول الاستعمارية من قيام دولة عربية قوية تهدد مصالحها في المنطقة وأوصى بتجزئتها ولهذا كانت فكرة الوحدة العربية هي أمل استعادة القوة بالنسبة للدول العربية وحدثت في سبيل ذلك عدة محاولات كان أولها إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ثم تمثلت هذه المحاولة مرة أخرى في قيام الجمهورية العربية المتحدة من الوحدة بين مصر وسوريا في ٢١ فبراير ١٩٥٨ ثم انضمام المملكة المتوكلية اليمنية إلى هذا الاتحاد بحيث أطلق عليه اسم « الدول العربية المتحدة » في مارس من نفس العام ، وفي الوقت الذي قامت فيه الوحدة بين مصر وسوريا كانت هناك ثمة محاولة للرد على هذه الوحدة في قيام « الاتحاد العربي الهاشمي » فبراير ١٩٥٨ من العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وأيضا في الاتفاق الخاص بإنشاء مجلس رئاسة مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في ٢٦ مايو ١٩٦٤ وفي التنسيق السياسي بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن في ١٣ يونيو ١٩٦٤ .

## موقف ليبيا الثورة من الوحدة :

لقد تآزر الحديث كثيرا حول وحدة دول شمال أفريقيا الثلاث الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديمقراطية .

ونستظهر موقف حكومة الثورة في ليبيا من قضية الوحدة من الآتي :

١ - تنص المادة الأولى من الدستور الليبي المؤقت الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٦٩ على أن « ليبيا جمهورية ديمقراطية حرة السيادة فيها للشعب وهو جزء من الأمة العربية وهدفه الوحدة العربية الشاملة » . بل أن الشعار الذي رفقه الثورة الليبية غذاء قيامها هو الحرية - الاشتراكية - الوحدة وفي حديث أدلى به الرئيس ممر القذافي لجريدة الأخبار القاهرية بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٩ جاء فيه :

« ... أن حركة الجيش وتنظيمها وقادتها كان يطلق عليها اسم الضباط الودودين الأحرار ومن شروط الانضمام إليها في العهد الماضي الالتزام بالسرية والدين والاتجاه الودودي » وفي مكان آخر من هذا الحديث قال « ... الوحدة هي أمل العزيز وضرورة حتمية لحماية الشعب العربي من الأعداء ولكي تصل إلى الوحدة الكبرى لابد أن نحقق الخطوة الأولى وهي الوحدة الوطنية » .

وفي مؤتمر شعبي في طبرق عقد يوم ٧/١١/١٩٦٩ قال العقيد القذافي « أن القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر والعراق والسودان وضعت تحت تصرف الثورة الليبية يوم أول سبتمبر مدلل بذلك على أن الوحدة العربية قد تحققت منذ ذلك الحين » . وفي أكثر من مناسبة أخرى أكد المسئولون في ليبيا على ضرورة الوحدة .

وعقب مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط الذي عقد في الفترة من ٢٢ — ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ والذي ظهر فيه مدى اختلاف الزأى بين الملوك والرؤساء العرب ، اجتمع الرؤساء الثلاثة لمصر وليبيا والسودان في طرابلس حيث انتظمهم مؤتمر القمة وفي هذا المؤتمر اتفق الرؤساء الثلاثة على الاجتماع مرة كل أربعة شهور لتابعة تحقيق الأهداف المشتركة لشعوبهم ، وصدر على أثر اجتماعهم هذا بيان مشترك تضمن إلى جانب ما اتفقوا عليه حانوجزة في الآتي :

١ — أن هدف الرؤساء هو السنى نحو تحقيق الوحدة :

٢ — ضرورة العمل على اجراء الاصلاحات الاجتماعية والسنى نحو تحقيق التقيدم وتثبيت الاشتراكية :

٣ — إن اجتماع الرؤساء الثلاثة إنما جاء نتيجة لانهيار الرجعية في كل من ليبيا والسودان .

٤ — ضرورة توسيع ميدان الحركة من القاهرة إلى طرابلس والخرطوم .

٥ — تشكيل لجان مشتركة لوضع تفاصيل الاتفاق الثلاثى في مختلف الميادين وفي مقدمتها المجال المسكرى والاقتصادى والثقافى .

### مبررات الوحدة :

إن الوحدة بين مصر وليبيا والسودان تجد لها أكثر من عنصر مشترك يبرزها وأول هذه العناصر هى الفلسفة السياسية المشتركة بين الدول الثلاث والقائمة على الاشتراكية الاسلامية .

وتتبع هذا فى إيجاز الزوابط بين كل من مصر وليبيا ثم مصر والسودان :

## الروابط بين مصر وليبيا .

### ١ - التاريخ المشترك واللغة والدين والجنس والجوار الجغرافي .

٢٠٠ - وللتعاون القبي المصرى تاريخ طويل يرجع الى ما قبل استقلال ليبيا فقد ساعدت مصر ليبيا بالمال والمدرسين المصريين الذين أصبحوا يمثلون دعامة برنامجها التطبيعى الضخم طوال السنوات العشر الماضية ويقوم هذا البرنامج على أساس النظام المصرى والأمر كذلك بالنسبة للقوانين المدنية والتجارية وفى عهد الملك أدريس كان يوجد مستشارون قانونيون مصريون فى معظم المصالح الحكومية وكان يمكن لليبيا بموجب اتفاق خاص الاستعانة بالخبراء المصريين فى أى وقت تحتاج اليهم .

## الروابط بين مصر والسودان .

١ - تستند أيضا الى نفس الروابط التى تمتد من مقومات الوحدة البارزة بين جميع الدول العربية من لغة وتاريخ مشترك والدين والجنس والجوار الجغرافى بالإضافة الى المشاركة التقليدية فى مياه النيل .

## احتمالات المستقبل بالنسبة لقضية الوحدة .

### ١ - الوحدة مع مصر والسودان

٢ - وحدة المغرب الكبير مع تونس والجزائر والمغرب وقد تضم اليها أيضا موريتانيا .

٣ - ربما لسبب أو لآخر ترضى ليبيا بالبقاء كهزمة وصل بين المشرق العربى والمغرب



المرى تحت الشهور بأن هذا المور قد يطل لها وزنا سياسيا خاصا فوق ارتباطها بأى من الجانبين .

### أولا : الوحدة مع مصر والسودان :

ويطلق على هذه الوحدة اسم وحدة « غرب السويس » وتمثل أهمية هذه الوحدة بالنسبة لظروف المعركة الحالية وبالنسبة للاوضاع الاقتصادية بين الدول الثلاث .

### والأهمية العسكرية لهذه الوحدة تتمثل فى الآتى :

١ - إن فى استطاعة الجمهورية العربية المتحدة أن تضع استراتيجية عسكرية جديدة فى نزاعها مع اسرائيل لأن قيام الوحدة يعطى مساحة جغرافية واسعة تبلغ أكثر من خمسة ملايين كيلو متر مربع وهذا يجعلها أبعد من مشاغل القاذفات الامريائية .

٢ - يساعد الاتساع الجغرافى على توزيع القواعد العسكرية والبحرية والجوية وخاصة فى استخدام القواعد الجوية فى هولى وطبرق والمدم والقواعد القبية فى البحر الأبيض والسودانية فى البحر الأحمر وقد خصصنا بالذكر القواعد الجوية فى ليبيا لإمكانية التدريب المتاحة للطيران بالنسبة للطروف الجوية والاتساع الصحراوى الملائم لهذه الأغراض وإن كان هذا لا ينتقص من أهمية القواعد الجوية فى السودان .

٣ - كما أن العمليات العسكرية تحتاج إلى دعم اقتصادى لتمويلها وهو الأمر الذى يمكنه أن يوفر موارد البلاد الثلاثة الضخمة ومساعدة ليبيا فى نفقات التسليح لتوافر مالىها من عملات صبة .

٤ - حشد الأسلحة في الدول الثلاث وإنشاء قياده عليا وهيئة حرب مشتركة قادره على قتل القوات بين الدول الثلاث .

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية فإن الدول الثلاث تشكل تكاملا اقتصاديا فيما بينها ويفسر هذا على ضوء الحقائق التالية :

١ - أن ليبيا رغم توافر العملة الصعبة لديها إلا أنها بحاجة إلى الأيدي العاملة لقيام بمشروعات التنمية والحلول محل المستشارين الأجانب الذين تركوا أعمالهم بعد قيام الثورة وليس أمامها سوى بديلين الأول هو استيراد الأيدي العاملة من الدول الأوروبية المجاورة مثل مالطة وإيطاليا وهؤلاء قلما يتعلمون اللغة العربية التي تعد شرطاً ضرورياً لممارسة مهنة كهنة الطب مثلاً فضلاً عن ارتفاع أجور هؤلاء الأجانب ، وإما أن تستقدم ليبيا فائض الأيدي العاملة في مصر وهؤلاء يشتركون مع الليبيين في كثير من العادات والتقاليد واللغة بالإضافة إلى قلة أجورهم .

٢ - أن البترول الليبي سوف ينضب يوماً ما وهذه حقيقة علمية مؤداها أن البترول لا يستمر إلى الأبد وقد أدرك ذلك قادة الثورة الليبية وصرحوا به وحينئذ ستمود ليبيا إلى مواردها الأصلية كما كانت قبل اكتشاف البترول ويتمتع عليها وقد ألفت مستوى عال من الحياة أن تستمد من الآن بتنمية مواردها وفرصتها تزيد لو كانت هناك وحدة سياسية

٣ - أن عمليات ايداع فائض الثراء بلا فائدة لا قيمة له إذ يجمد هذه المبالغ بعيداً عن الاستغلال المفيد وذلك بالمشاركة في استغلالها في نطاق الوحدة الجديدة مقابل نصيب من الأرباح تقتيد وتستفيد .

٤ - سبق أن رأينا كيف أن فائض الثراء في ليبيا قد سبب تضعضعاً الأمر الذي أدى إلى

ارتفاع أسعار الحاجيات والخدمات لذلك يرى مستثمروه في مشروعات منتجة داخل ليبيا ذاتها أولاً في نطاق الوحدة الجديدة ثانياً إذ مما لا شك فيه أنه كلما اتسعت رقعة الإقليم كلما زادت فرص الاستثمار .

• أن الوحدة السياسية من شأنها أن تضاعف ثراء الدول الفنية وذلك عن طريق تاملها ككتلة اقتصادية في مواجهة أخطار الكتل الاقتصادية الكبرى .

٦ - بلغت واردات ليبيا عام ١٩٦٨ حوالي ٢٢٨٥ مليون جنيه استرليني بزيادة قدرها ٣٥٣ مليون عن سنة ١٩٦٧ وهذه الواردات في غالبيتها استهلاكية<sup>(١)</sup> باستثناء ١٨٥ مليون جنيه واردات خاصة بشركات البترول ويمكن أن تحتل السلع المصرية حجماً ليس بالقليل بين هذه الواردات كما يمكن أن تكون أقل في الأسعار من مثيلاتها الأجنبية .

٧ - تقوم في ليبيا مشروعات لإنشاء صناعة السجاد الفاخرة على صناعة البترول بينما تستورد الجمهورية العربية المتحدة سجاداً بمدة ملايين من الجنيهات وفي مثل هذه الظروف فإنه يمكن لمصر أن تحصل من ليبيا على السجاد الذي تحتاجه وتقدم ليبيا الخبرة الفنية التي كوتها لديها صناعة السجاد المصرية .

٨ - كذلك يمكن أن تلعب الخبرة الفنية المصرية دوراً هاماً بالنسبة للمشروع الليبي الخاص بتحويل مياه البحر إلى مياه صالحة لرى الصحراء ومصر لديها دراسات حول هذا المشروع بالنسبة للصحراء الكبرى ويمكن أن تقوم دراسات مشتركة بين البلدين بما يوفر النفقات ويدعم إمكانيات العمل .

---

(١) دراسة من ثوره ليبيا لهيئة الاستعلامات ١٩٧٠ ص ٢١ .

أما بالنسبة للسودان ورغم وجود المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة فيه إلا أنه يفتقر إلى رأس المال ( المتوافر في ليبيا ) والأيدى العاملة ( المتوافرة في مصر ) فالسودان يضم نحو 2 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة تنتظر أن تمتد إليها يد الاستغلال ويحول دون ذلك الافتقار إلى الأيدى العاملة الكافية لاستثمار هذه الموارد الطبيعية الهائلة وحينما أدخل الانجليز زراعة القطن في السودان جلبوا العمال الزراعيين من غرب أفريقيا وهم يقيمون حتى الآن في أرض الجزيرة وتقوم على أكتافهم زراعة القطن وليس أدل على قوة الأيدى العاملة في السودان من أن الحكومة السودانية أعلنت عام ١٩٦٢ حالة الطوارئ في مديرية النيل لجنى محصول القطن في أرض الجزيرة فأغلقت المدارس في جميع أنحاء المديرية ليسهم الطلبة والمدرسون في جنى القطن إلى جانب العمال والجنود والمساجين الذين طلب إليهم العمل في الحقول ، وإلى جانب قوة المال والأيدى العاملة يفتقر السودان أيضا إلى الخبرات الفنية المتاحة في مصر .

#### مواقف الوحدة :

أثير بصد هذه الوحدة بعض الانتقادات نعرض لمسا على النحو الآتي :

١ - أن فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ لا زال يترك شعوراً مريراً لدى الرأي العام العربي وأن هذا الرأي ليس على استمداد لتقبل نسكة انفصالية أخرى .

٢ - أن ثروة ليبيا البترولية تمكنها من تحقيق الاستقلال عن أي وحدة عربية بحيث تتوفر للشعب الليبي القليل المدد أعلى مستوى للدخل بين الشعوب العربية كما أنه يشجع ليبيا التقدم السريع في مشروعات التنمية الخاصة بها ويمدها عن مشاكل الريادة السكانية والتفقر في المملات الصعبة التي تواجهها مصر .

٣ - مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والتي تحتل أولوية خاصة عن الوحدة العربية .

٤ - حاجة ليبيا إلى تركيز جهودها لتحقيق الإصلاحات الداخلية .

### تقييم العوامل السابقة :

مما لا شك فيه أن الظروف التي قامت فيها الوحدة بين مصر وسوريا تختلف اختلافاً بيناً عن تلك التي تمهد لقيام وحدة بين مصر وليبيا والسودان .

فن ناحية تختقر هذه الوحدة التي كانت قائمة بين مصر وسوريا إلى الوحدة الجغرافية وهو الأمر الذي أشار إلى ضرورته ريتان بقوله « تجمد الأمة أساسها قبل كل شيء في وحدة أرضية ممتدة وأي مجتمع متحد نجده محمداً بالمساحة أو البيئة » . والوحدة بين مصر وليبيا والسودان يتوافر فيها هذا العنصر الأساسي .

ومن ناحية ثانية كان الجو العدائي لمصر يحيط بسوريا من كل جانب فكان هناك في الأردن الملك حسين وموقفه العدائي من مصر في هذه الفترة بالإضافة إلى وجود إسرائيل وهي العنصر الأهم والأخطر كعازل بين القطرين ثم سياسة عبد الكريم قاسم في العراق المناوئة لمصر والضغط العسكري التركي الذي بدأ في خريف ١٩٥٧ على الحدود الشمالية لسوريا ورغم أن هذا الضغط تراجع أمام نزول القوات المصرية في سوريا قبل الوحدة إلا أنه كان يترك بصماته على الموقف وأكثر عوامل الفشل تأميراً ربما يكمل في سياسة الإرهاب التي إتبعها حزب البعث السوري رغم إعلان حله رسمياً واضطهاده لبقية الأحزاب الأخرى في سوريا ، والأمر بالنسبة لليبيا يختلف عن ذلك حيث أن الجو المحيط بها لا يمكن عداها سافراً للجمهورية العربية المتحدة . كما أنه لا يوجد

بها سيطرة حزبية لأحد الأحزاب على الأحزاب الأخرى ، ورغم ما قد يقال أنه من الناحية العقائدية يوجد عدد كبير من<sup>(١)</sup> أفراد الطبقة الوسطى يجتذبهم مبادئ حزب البعث إلا أن دراستنا السابقة لوضع العقائدى داخل المجتمع الليبي تظهر لنا بوضوح أن الاشتراكية الإسلامية هي المذهب الراجح لدى الغالبية من الليبيين بل ولدى شعوب المغرب بصفة عامة حيث لا تستصغ هذه الشعوب فكرة الاشتراكية العلمية نظرا لتاريخ الإسلام في هذه البلاد ، وحتى لو فرضنا جدلا وجود هذا العدد المشار إليه فإنه لن يكون في سطوة وقوة تعظيم ونفوذ حزب البعث النورى بحيث يستطيع أن يشكل معوقا لحركة الوحدة في ليبيا .

أما الرأى الثانى والذي يدعو الى البعد عن مشاكل مصر فالتنازع في هذا الى ما سبق أن ذكرناه عن وضع ليبيا من التكامل الاقتصادى بين الدول الثلاث . ولكل من الرايين الثالث والرابع وجاهته وإن أمكن القول أن يوسع مصر معاونة ليبيا على تخطى مشاكلها الداخلية بما تقدمه لها من خبرات بدلا من الخبرات الأجنبية التي رحلت عن البلاد عقب قيام الثورة .

وأرى أن المواقف الحقيقية لحركة الوحدة تتمثل في :

١ — المؤامرات الخارجية التي تهدف الى أحداث فتن داخلية كما شاهدنا في الفرد الذي حدث في السودان .

٢ — محاولة خلق محاور متنافسة بواسطة الاستعمار وذلك عن طريق الابحاث والتأثير الدعاوى الأمر الذى يؤدي الى إضفاف صرا كز قوى القومية العربية وتحويلها الى مصالح مادية متنافرة

---

(١) Helen Kitchen . A hand book of African affairs . 1964 p p 81

بدلا من تكثيل جهودها لخدمة القضايا العربية كما فعل مع قاسم المراق عندما نادى بوحدة  
الخلل الحبيب وهو ما قد يخرج الى الوجود في الدعوة الى احياء مشروع المغرب الكبير .

ان تجمع الامكانيات والطاقات الهائلة للدول العربية الثلاثة التقدمية في الجمهورية العربية المتحدة  
وليبيا والسودان في وحدة سياسية تمتد من البحر الأحمر شرقا حتى الحدود التونسية الجزائرية  
في الشمال الغربي وحدود تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في الغرب والجنوب الغربي ومن البحر  
الأبيض المتوسط شمالا حتى حدود كينيا واورغندة والكونغو في الجنوب يقدم للباحثين وحدة  
جغرافية ضخمة تبلغ مساحتها ٢٦٩٣٠٢٦٥ كيلو مترا<sup>(١)</sup> وربما وهي في إتساعها هذا تزيد عن  
نصف مساحة القارة الأوربية وأكثر من  $\frac{1}{4}$  مساحة القارة الأفريقية تمتد في مواجهة الجناح  
الآسيوي للوطن العربي لمساحة تقرب من  $\frac{2}{3}$  ساحل هذا البحر وحوالي نصف الساحل الجنوبي  
للبحر الأبيض المتوسط كما يقدم للباحثين أيضا مجالا إقتصاديا حيويا في تعدد طاقاته وتكاملها  
ووفرته وللملاء الأجاس والتاريخ مادة دسمة للبحث حيث كانت الصحراء الكبرى والشمال الأفريقي  
صفة خاصة أحد المناطق التي اكتملت فيها الصفات الجبائية للجنس البشري وشهدت أرقى  
الحضارات وأعظمها .

#### ثانيا : وحدة المغرب الكبير :

في يونيو عام ١٩٥٧ دعى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الى قيام اتحاد بين تونس والجزائر  
وذلك في إطار التعاون مع فرنسا وكان يهدف من وراء ذلك الى تحقيق زمامته على دول المغرب  
متنافسا بذلك الرئيس جمال عبد الناصر الذي ظهر كزعيم قومي يمثل آمال الامة العربية في تحقيق

---

( ١ ) ينظر الأطلس العربي ١٩٦٥ ص ٨٢

الوحدة التي ترنو فيها شعوبها ولما كان يدرك أن المناهضة على الصعيد العربي كله ، مشرفة ومفربة ، تبدو أمراً بعيد التحقيق لذلك آثر أن يقصر زعامته على بلاد المغرب التي تشترك جميعها في وحدتها الجغرافية وتاريخها السياسي ومصالحها الاقتصادية ، وكان يتصور هذه الوحدة قائمة على أساس قيادي يضم تونس والجزائر والمغرب وأيضاً ليبيا وموريتانيا .

وفي أبريل عام ١٩٥٨ عقد مؤتمرًا ضم الحزب الدستوري الجديد التونسي ، وجمعية التحرير الجزائرية وحزب الاستقلال المراكشي وذلك للبحث في الوسائل العملية لتوحيد المغرب ، واسكنه لم يسفر عن نتائج عملية .

ثم ووجهت هذه الفكرة بقبول كثيرة كان أولها المشكلة الموريتانية المغربية حيث اعتبرت المغرب أن موريتانيا جزء لا يتجزأ من أراضيها وأيديتها في ذلك جميع الدول العربية ماعدا تونس التي أصرت على الاعتراف بموريتانيا كجمهورية إسلامية مستقلة الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات السياسية بين البلدين

ويعد الموقف من جانب تونس تطبيقاً لسياستها المؤيدة للجمهوريات الناشئة في أفريقيا الوسطى والغربية على العكس من المغرب التي تؤيد سياسة تكتل الوحدات الاقتصادية ، لذلك اشتركت تونس مع دول أفريقيا الوسطى والغربية في مؤتمر موزوفيا عام ١٩٦٠ لتدافع عن وجهة نظرها في مواجهة كتلة الدار البيضاء .

وتتلخ العقبة الثانية في وقوع الصدام المسلح بين كل من الجزائر والمغرب بسبب الحدود عام ١٩٦٣ .

أما العقبة الثالثة فتتمثل في الصراع على الزعامة ، كما تتمثل أيضاً في اختلاف أنظمة الحكم



المغرب دولة ملكية وباقي دول المغرب الأخرى تأخذ بالنظام الجمهوري وعقب قيام الثورة الليبية أخذت الجزائر تنشط لدعم علاقاتها الاقتصادية بليبيا فوصل إلى هناك عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر في منتصف ديسمبر ٦٩ وتباحث مع المسؤولين الليبيين في امكانيات التعاون الثنائي بين الجزائر وليبيا ، وكان تنسيق السياسة الوطنية للبترول على رأس الموضوعات التي تناولتها المناقشات وهي السياسة الخاصة بشركة « سوناتراك » للبترول في الجزائر وشركة ليهنكو في ليبيا والمونة التي يمكن أن تقدمها الشركة الأولى للثانية نظرا لطول خبرتها في ميدان البترول ، وكان أهم النتائج التي أسفرت عنها المحادثات الليبية الجزائرية هي أبرام تسع اتفاقيات بين البلدين وبصفة خاصة المتعلقة منها بالنفط ( وهي اتفاقات خاصة بإقامة شركات مشتركة تعمل في مختلف مبادئ الصناعات البترولية من تنقيب وإنتاج وتسويق ونقل بحري وبري ) .

ولم جانب هذا التقارب الجزائري الليبي نجد أن الجزائر قد سعت أثناء انعقاد مؤتمر الرباط إلى تصفية الخلافات القائمة بينها وبين تونس وفي ٧ يناير ١٩٧٠ وقعت معها اتفاقا لتسوية جميع الخلافات التونسية الجزائرية بما فيها مشكلة الحدود الصحراوية التي كانت سبب التوتر في العلاقات بين البلدين . هذا الاتفاق الذي قالت عنه الصحف التونسية « بأن المغرب قد بدأ يتشكل » كما أشارت إليه الصحف الجزائرية بقولها « إن الحدث يقسم بأهمية تاريخية بالنسبة لدول المغرب جميعها » .

وفي نفس الوقت سويت الخلافات التي كانت قائمة بين المغرب والجزائر ، وقضى على التوتر الذي كان قائما بين المغرب وموريتانيا .

ومؤدى هذه الأحداث كلها يدل على أن هناك اتجاها نحو إحياء فكرة المغرب الكبير التي نادى بها بورقيبة عام ١٩٥٧ ورأى فيها بعض الأمريكيين فرصة سانحة لجمعها نواة حلف عسكري يضم دول غرب المتوسط وسنمرض لموامل النجاح والضعف في هذه الفكرة عند حديثنا عن الابداء السياسية لثورة سبتمبر في المبحث التالي .



## المبحث الثامن

### الاثار السياسية لثورة سبتمبر ١٩٦٩ داخليا وخارجيا

أولا : داخليا :

#### المؤلات الداخلية :

تواجه الثورة الليبية في الداخل عدة تحديات هي :

١ - الإقليمية التي ساعدت على خلقها ظروف البلاد الجغرافيا وتاريخها السياسي الطويل وفي وجود قبائل في منطقة برقة حريصة على الاحتفاظ بحقوقها التي منحتها لها الملكية في ليبيا وبكيانها الاجتماعي الخاص وتقاليدها القبلية التي تحول أحيانا دون تحقيق أى تقدم اقتصادي ونجاح الثورة في ليبيا لا يتوقف على قدرتها في مواجهة التحديات الإقليمية و إخضاعها لحكمها ، وفي إحباط الثورات المضادة التي قد تثيرها القبائل غسب ، بل أنها بوصفها « ثورة » حسب مفهوم هذه الكلمة فإن عليها أن تقضى على هذه الإقليمية في كافة صورها بحيث تستطيع أن تقضى على ظاهرة الانفصال الاجتماعي هذه وتتمكن من خلق قاعدة شعبية متحدة في الرأى والمقائد السياسية إذ أن أخطر ما يواجه الثورات ويطلق طاقاتها عن إنحياز ما قدمت من أجله هو الانقسام الداخل والنفكك الاجتماعي ، وهذا ، والحق يقال ، عبء ليس سهلا ، إذ على الثورة أن تصدى لتغيير تركيب اجتماعي نما وتطور عبر آلاف السنين .

٢ - هناك طبقة من المستفيدين الذين حققوا أرباحاً غير مشروعة بسبب التناقضات التي كانت قائمة في العهد السابق ، والثورة في محاولتها إزالة هذه التناقضات إنما تعرض مباشرة للحقوق غير المشروعة التي اكتسبها هؤلاء ( وهم يمثلون الرأسمالية القبيحة وعملاء الاحتكارات البروتية ) . وإذا كانت هذه الطبقة على درجة من قوة التنظيم وتوافرت لها الحركة اللازمة فإن بوسمها أن تتحدى النظام الجديد وقدرته على الاستمرار

٣ - يمكن للقبائل القاطنة في الإقليم الشرقي في حالة إغارتها ، سواء عند محاولة الإقتصاص من الحقوق التي أكتسبتها في ظل النظام الملكي السابق ، أو إذا مادفتها قوى خارجية لاحداث الإضطرابات ، أن تشكل عنصراً خطيراً في إغارة المتأهب أمام الثورة نظراً لصعوبة الإتصال بين الأقاليم ولطبيعة البلاد الجبلية الامر الذي يجعل من العسير السيطرة عليها وخاصة إذا ما جعلت من آثار البرول المنتشرة في مناطقها هدفاً لها .

٤ - تواجه الثورة أيضاً تحدياً ذاتياً يمثل فيها قد تخلقه الحساسية الإقليمية من اقتسام بين قادتها ، ويمثل أيضاً في الصراع الذي قد ينشب من أجل الزمامة ، أو الذي قد ينشب نتيجة لما يحتمل أن يوجد من خلاف عقائدي أو الخلاف حول اتباع سياسة معينة أو اتجاه معين بالنسبة لموقف ما أو صغر السن الذي يترتب عليه عدم اتفاق الأمال مع الواقع أحياناً ، أو لأن الحرية السياسية التي تخلقها الممارسة ما زالت جديدة عليهم أو لأن القطاعات التقليدية الأكثر سنّاً في المجتمع الهبي قد لا ترضى بأن تقودها زمامة حديثة السن .

٥ - كما تواجه الثورة تحدياً لقدرتها على إيجاد حلول لمشكلات البلاد الاقتصادية المعقدة ورفع الظلم الاجتماعي حتى تستطيع أن تبرر نفسها أمام الشعب ، ولقد زادت المشكلات الداخلية تعقيداً بعد خروج الفنيين والمستشارين الأجانب وأصبح الأمر يتطلب السرعة في إيجاد من يحل محلهم حتى لا يتعطّل الجهازين الاقتصادي والإداري في الدولة

## ثانياً : خارجياً

معرضنا في مواضع مختلفة من هذا البحث لردود الفعل السياسية بالنسبة لثورة اليبية ولكننا نعتقد أن هذا لا ينفي عن إجمال الآثار السياسية لثورة اليبية في النقاط الآتية :

أولاً : يشهد قيام الثورة اليبية دعماً قوياً للإشتراكية التقدمية التي تأثرت تأثراً ملحوظاً إثر نسكة الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، كما تبدو أهميتها أيضاً من الناحية الزمنية إذ أن قيامها قد جاء في الوقت الذي بدأ الكثيرون يعتقدون فيه بعدم واقعية هذا المذهب وبأنه في سبيله إلى الانحسار عن المنطقة العربية .

ثانياً : ومن الناحية السكانية تبدو أهمية هذه الثورة في تحطيم جدار العزلة الذي فرضه الإستعمار ومن ورائه الرجعية بين المشرق العربي والمغرب العربي وتسرب المد الإشتراكي التقدمي إلى الشمال الإفريقي ودخول هذه المنطقة في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي .

ثالثاً : إن موقف الثورة اليبية الذي أعلنه يوضوح من تأييدها المطلق للعمل الفدائي الفلسطيني ودعمها إياه مادياً وسياسياً يعطى لهذا العمل وزناً أكبر من الناحيتين العسكرية والسياسية ويزيد من طاقته على القيام بدوره في قضية التحرير . خاصة بعد أن حددت علاقاتها في سياستها الخارجية بموقف الدول المختلفة من القضية الفلسطينية .

رابعاً : يمثل قيام الثورة وإنجاحاتها عامل ضغط قوياً على أنظمة الحكم الرجعية في

المنطقة العربية الموالية للغرب من أجل إتخاذ موقف أكثر صرامة نحو الغرب في حالة إتخاذ مواقف عدائية بالنسبة للقضايا العربية وبما أن هذه الدول توجد فيها للغرب مصالح بتولية فإن أى تغيير جذرى في مواقفها سيكون له تأثيرات بعيدة الأثر في جميع أنحاء العالم .

خامساً : يزيد قيام الثورة وموقفها بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط من الوزن السياسى لدول العربية في صراعها مع إسرائيل عند محاولة الوصول إلى أية تسوية سلمية للأزمة ، كما يزيد من طاقاتها العسكرية والإقتصادية وعمقها الإستراتيجى في نضالها من أجل تحرير الأرض المحتلة

سادساً : بعد قيام الثورة قفزة هائلة على طريق الوحدة العربية الشاملة البعيدة من سياسة الماور ولقد أشار إلى ذلك العقيد القذافى بقوله « نحن لا نؤمن إلا بالوحدة العربية الشاملة وليبيا ستكون الجسر الجامع بين مشرق ومغرب ها جاحاً الأمة العربية ولن ندخل في تكتلات صغيرة »<sup>(١)</sup> كما أشار إلى ذلك وزير الوحدة الخارجية بقوله « نحن جزء من الأمة العربية التى تتألف منها جميع الدول العربية وللأمة العربية مصر واحد أملاء عليها تاريخها المشترك بالإضافة إلى لغتها ودينها . إتنا لا نعتقد أن مغرباً موحداً له مكان بيننا »<sup>(٢)</sup>

سابعاً : إن إتباع ليبيا سياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابى يؤكد من جديد سلامة الخط السياسى الذى تتبجعه مجموعة عدم الإنحياز ومد بمثابة نجاح جديد لهذه السياسة في ظل ظروف الصراع السياسى الراهن بين القوتين الكبيرتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى ،

---

( ١ ) النهار ١٨/١٢/١٩٦٩ .

( ٢ ) النهار ١٠/٩/١٩٦٩ .

كما يجنب الساحل الجنوبي البحر المتوسط من حامل نوتر جديد كان سيحدث لو أنها انضمت إلى  
أحد المعسكرين .

ثامناً : إن وقوع ثلث الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، وهو الجزء الذي يشغله الساحل  
الغربي ، تحت سيادة حكومة عربية تقدمية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لسياسات الدول المختلفة  
واستراتيجيتها في هذا البحر .





## المراجع العربية

- ١ - سامى حكيم      استقلال ليبيا ١٩٦٥ .
- ٢ - سامى حكيم      حقيقة ليبيا ١٩٦٨ .
- ٣ - د . نيقولا زيادة      ليبيا فى المصور الحديثة ١٩٦٦
- ٤ - حسن سلمان محمود      ليبيا بين الماضى والحاضر ١٩٦٢ .
- ٥ - د . زاهر رياض      استثمار أفريقيا ١٩٦٥ .
- ٦ - د . رمزى الشاعر      المجتمع العربى ١٩٧٠ .
- ٧ - محمد حمارة      العروبة فى العصر الحديث ١٩٦٧ .
- ٨ - د . عز الدين فودة      المجتمع العربى ١٩٦٦ .
- ٩ - د . عبد الفتى عبد الله      مستقبل أفريقيا السياسى ١٩٥٧ .
- ١٠ - د . محمد صبحى عبد الحكيم      الوطن العربى ١٩٦٨ .
- ١١ - د . جمال الدين الدناصورى      بحوث فى جغرافية العالم العربى ١٩٦٨ .
- ١٢ - د . جمال حدان      أفريقيا الجديدة ١٩٦٦ .
- ١٣ - د . عبد العزيز كامل      جغرافية الإسلام فى أفريقيا ١٩٦٨ .
- ١٤ - د . حسن أحمد محمود      تاريخ المغرب الاسلامى ١٩٦٨ .

- ١٥ - د. حسين فوزى النجار السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط . ١٩٥٣ .
- ١٦ - المستشار / مصطفى عبد الحيد السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ١٩٧٠ .
- ١٧ - الجامعة العربية تقرير الأمانة العامة عن استقلال ليبيا . مارس ١٩٥٠ .
- ١٨ - د. عبد العزيز سرحان المجلات العربية الدولية ١٩٧٠ .
- ١٩ - د. جلال يعي العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية . ١٩٦٧ .
- ٢٠ - هيئة الإستعلامات دراسة عن ثورة ليبيا ١٩٧٠ .
- ٢١ - عبد الرحيم شلي « تصفية القواعد العسكرية في ليبيا » السياسة الدولية .
- ٢٢ - لطفى الحسولى « الحديث الليبي والثورة المعاصرة » الطليعة أكتوبر ١٩٦٩ .
- ٢٣ - د. رضا فرج « دراسة عن ليبيا » الطليعة أكتوبر ١٩٦٩ .
- ٢٤ - د. طرس بطرس غالى « القواعد العسكرية والأمم المتحدة » السياسة الدولية ١٩٦٧ .
- ٢٥ - أحمد صدقي الدجاني الطليعة - نوفمبر ١٩٦٩ .
- ٢٦ - الدكتور غيليب رفة الجغرافية السياسة لأفريقيا ١٩٦٦ .

- ٢٧ - الدكتور صلاح العقاد
- ٢٨ - هيئة الإستعلامات
- المغرب العربي ١٩٦٢
- ملحق جريدة الجرائد العالمية « ما جاء بالجرائد العالمية عن الثورة الليبية » منذ سبتمبر ١٩٦٩ حتى آخر مارس ١٩٧٠ .
- ٢٩ - الجرائد المصرية
- الجرائد المصرية ( الأهرام - الأخبار - أخبار اليوم - الجمهورية ) .
- ٣٠ - الجرائد المربية
- النهار - صوت المروية - الشرق - الواء - الأنوار - اليوم - الصفاء



## المراجع الأجنبية

---

أولا : الكتب :

- 1 - Villard , H . S . :  
« Libya The new Arab Kingdom of North Africa » 1956 .
- 2 - Nejla , Izzedin :  
« The Arab World » 1953 .
- 3 - Segal , Ronald :  
« African profiles » 1962 .
- 4 - Stillman Calvin . W :  
« Africa in the Modern world , 1955 .
- 5 - A history of Africa 1918 — 1967 published 1968 .
- 6 - Legum Colin :  
« Africa : A hand book to the continent » 1961
- 7 - Helen Kitchen .  
« A hand book of African Affairs » 1964 .
- 8 - Steinberg S. H .  
« The statesmans ' yearbook , 1968 - 1969 .

- 9 - Gunther, Jhon .  
    ' Inside Africa ' 1955 .
- 10 - Encyclopedia Britannica , Vol . 14 th P P 28 .
- 11 - The World Mark Encyclopedia of Nations . 1960
- 12 - Keesing 's Contemporary archives 1948 - 49 .
- 13 - Keesings contemporary archives 1952 - 54 .
- 14 - Keesings contemporary archives 1965 - 66 .
- 15 - Khadduri , Majid .  
    ' Modern Libya ' 1962 .
- 16 - The IBRD missions report on the economic development  
    of Libya 1960 .
- 17 - Hodes , Aubrey  
    ' Dialogue with Ishmael ' 1968 .
- 18 - Mackay , Vernon .  
    ' Africa in The world politics ' 1963 .
- 19 - Joseph R . Black & Kenneth Thompson ' Foreign policies in  
    a world of change ' . 1963 .

ثانيا : الصحف والمجلات :

- 1 - Le Monde
- 2 - Journal de Genève
- 3 - Le Tribune de Genève



---

مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا

---





Bibliotheca Alexandrina



0354673

مكتبة الإسكندرية